١٣.٣

حوار كوني

٣ أعداد في السنة بلغات مختلفة

حديثٌ في علم الاجتماع مع ريتا لاورا سيجاتو

برينو برينغل
فيتوريا غونزاليز

تسليط دائرة الضوء على الجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع

مارغريت آرتشر
ميشال فييفيوركا
مايكل بورواي
مارغريت أبراهام
ساري حنفي
جيوفري بلايرز
مارتن آلبرو

العالم وفق النظريّة النقديّة (والعكس)

ستيفان ليسنيتش
غورمندر ك. بمبرا
مانويلا بواتكا
باتريشيا سيبوليتي رودريغيز
برونا دي لا توري دي سي
استفان توزّيس

إزالة الكربون و الإستعمار الأخضر

برينو برينغل
ماريستيلا سفامبا
حمزة حاموشان
نيمو باسي
بيان فيما بين بلدان الجنوب

رؤى نظريّة

كاتيا أراوخو

قسم مفتوح

› سياسة الخوف و الخيال السياسي الاستبدادي
› الصراعات من أجل المياه بوصفها مقاومة ضدّ الرأسمالية النيوليبرالية

النشرة الأخبارية

International Sociological Association

العدد ٣ من السلسلة ١٣ – ديسمبر ٢٠٢٣
https://globaldialogue.isa-sociology.org/

GD

تصميم ربيع محمصاني

> الافتتاحية

نهلّ هذا العدد بمقابلة مع الأكاديمية والناشطة النسوية ذائعة الصيت ريتا سيجاتو. نناقش من خلال المحادثة، مساهماتها في قضايا الجندر والعنف والاستعمار وكيفية تعزيز الحوارات جنوب جنوب بين بلدان الجنوب والحوارات العالمية حول مثل هذه القضايا. حيث فاضت سيجاتو أيضًا برُؤاها حول الموضوعات المعاصرة، مثل النكسات الاستبدادية وتدويل الحركة النسوية.

تحظى الجمعية الدولية لعلم الإجتماع بقسم خاصّ في هذا العدد. فبعد أربعين سنة من التفاني العميق والعطاء في خدمة جمعيتنا بصفتها الأمينة التنفيذيّة تنسحب إزبيلا بارلينسكا للتّقاعد. ونُثني عليها نحن الرؤساء الخمسة الذين مرّوا على الجمعيّة ثناءا مستحقًّا (مارغريت آرتشر، وميشال ويفيوركا، ومايكل بورواي، ومارغريت أبراهام وساري حنفي) والرئيس الحالي (جفري بلاييرز) الذي تمّ انتخابه في ملبورن، أستراليا. كما ننشر في هذا العدد خطاب التّنصيب الذي ألقاه جفري بلايرز في المؤتمر الدولي العشرين للجمعية الدولية لعلم الإجتماع. أمّا المذكّرة المُحزنة فتتعلّق بوفاة مارغريت آرتشر والتي يشيد بتفانيها في هذا الجزء مارتن ألبراو.

كما يتضمّن هذا العدد إلى جانب القسم المؤسّسي ندوتين. تنضمّ الندوة الأولى الموسومة العالم وفق النظريّة النقديّة (والعكس صحيح) والتي نظّمها ستيفان لاسنيتش وإستيبان تورّيس إلى دفتر الموازنات حول النظرية النقديّة في ظلّ مئويّة معهد البحوث الاجتماعية. تتعرّض النظريّة النقدية لمدرسة فرانكفورت في المقالات الستّة إلى التشكيك وإعادة البحث فيها من خلال عدسات مختلفة ألا وهي علاقتها بالسوسيولوجيا الكونيّة (في مقال ستيفن لاسينيتش) وبما بعد الإستعمارية (غوردمير ك. وبهامبرا) والانتقادات الديكولونياليّة (تناولتها باتريشيا كيبوليتّي رودريغاز) وعولمة التجارب الطرفيّة (مانويلا بواتشيا) وصناعة الثقافة (برونا دو لا تورّي دو كارفالو ليما) ودعوة لوضع نظريّات نقديّة جديدة للمجتمع العالمي (إستبان تورّيس).

وتناغما مع روح استيعاب الترابط العالمي للظواهر الاجتماعية يتناول القسم الموسوم ‹إزالة الكربون والاستعمار الأخضر› بالبحث أثر التحوّلات الإيكولوجيّة المهيمنة في الجنوب العالمي. إذ يشير برينغل وسفانبا إلى اننا نواجه بروز توافق رأسمالي جديد يتمحور حول المسألة المناخية والبيئيّة التي يعرّفونها ب›توافق إزالة الكربون‹ في المقابل يتناول كلّ من حمزة حاموشان وانيمو بساي بالتحليل تباعا ومن منظور شمال أفريقي وعموم البلدان الأفريقية الاستعمار الأخضر المنبثق من التحوّلات الطاقيّة للشمال العالمي. ويخلص هذا القسم بنشر مانِيفِستُو جنوب-جنوب /فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق تحوّل إيكولوجي اجتماعي شعبيّ وعادل صاغه نشطاء ومثقّفون ومنظّمات من أفريقيا وأمريكا اللاتينيّة وآسيا.

أمّا في قسم «رؤى نظريّة» تدعو عالمة الإجتماع الشيلية كاتيا أراوخو التشيلية إلى إعادة النظر في نظريّة السلطة (والاستبداد). تقدّم أراوخو بعد مراجعتها للمناويل الكلاسيكيّة عدّة تحوّلات مجتمعيّة التي جعلتها بالية. كما تقدّم لنا أراوخو سبلا ممكنة لإعادة التفكير في السلطة استنادا إلى لمقاربة تفاعليّة و علائقيّة.

يتناول المقال الأوّل من «قسم مفتوح» وتأثّرا بأراوخو، بالنّقاش كيف تُؤطّر سياسات الخوف الذّوات وتشكّل خيالا سياسيًا استبداديًا. وفي الأخير تعرض لنا مادلين مور بعضا من النتائج الرئيسيّة لكتابها الموسوم صراع االمياه باعتبارها مقاومة للراسماليّة النيوليبيراليّة واضعة وبشكل مبدع نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي في حوار مع سياسة المياه

وهكذا ننهي أول سنة من عمل فريق التحرير لحوار كوني ويحدو جميعنا حماس بإمكانية بناء جسور بين القرّاء والثقافات وأمكنة والتقاليد الثقافيّة. والمزيد قادم خلال السنة المقبلة. آمل في الأثناء التمتّع بهذا العدد ومساعدتنا في ابلاغ الرسالة في لغتكم. ■

برينو برينغل، رئيس تحرير حوار كوني

> يمكن الاطلاع على حوار كوني بلغات متعددة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ج د ع اج GD website.

> ترسل المقالات المقترحة للنشر على العنوان globaldialogue@isa-sociology.org

> فريق التحرير

رئيسا التحرير: برينو برينو برينغل

محرران مساعدان: كارولينا فيستينا وفيتوريا غونزاليز

محرر مشارك: كريستفر إيفنز

محرران متصرفان: لولا بوسوتيل، أوغست باغا

مستشارون: مايكل بورورواي، كلاوس دوري،بريجيت أولينباخر

مستشار إعلامي: خوان لياراغا

محررون مستشارون: ساري حنفي، جيوفري بلايرز، فيلومين غوتييرس، إلويزا مارتن، ساواكو شيراهاسي، إيزابيلا بارلنسكا، توفا بنسكي، شيه جو جاي شن، يان فريتز، كويشي هوزيغاوا، هيروشي إيشيدا، غريس كونو، آلسون لوكونتو، سوزان ماك دانييل، إلينا أويناس، لورا أوسو كاساس، باندنا بوكاياستا، رودا ريدوك، منير السعيداني، عائشة ساكتانير، سيلي سكالون، نازانين شاه روكني

محررون إقليميون:
العالم العربي: ساري حنفي (لبنان)، فطيمة الرضواني، (تونس) صفوان الطرابلسي (تونس)

الأرجنتين: ماغدالينا ليومس، خوان باريكو، دانتي مارخيوسوس

بنغلاديش: حبيب خندكر، خير شودري،، بيجوي كريشنا بانيك، سابينا شارمن، سيباك كومار ساها، محمد شهيد الإسلام، عبد الرشيد، سركر سوهيل رانا، جويل رانا، هلال الدين، ياسمين سلطانة، صلاح المأمون، إكرام الكبير رانا، فارحين أكثر بويان، خديجو خاتون، عايشة صدّيق حميراء، عارفون رحمان، إستياق نور محيط، مخحّد شاهيم إكثار، سوريًا أكثار، عالم الغير كبير، تسليمة نصرين

البرازيل: فابريسيو ماسيل، أندريزا جالي، ريكاردو فيسر، خوسيه غيرادو نيتو، جيسيكا مازيني مينديز

فرنسا/إسبانيا: لولا بوسوتيل.

الهند: راشمي جاين، راكيش رانا، مانيش ياداف

إيران: ريحانة جافادي، نياشي دولاتي، سيد محمد مطّلبي. إلهام شوشتاريزا

كازاخستان: أيجل زابيروفا، بيان ساماغامبت، عادل روديونوف، ألمش تليسباييفا، كوتنيش تل، المغول موسينا، أكنور إيمانكول، ماديار ألديريانوف

بولندا: ألكساندرا بيرناكا، آنا تورنر، جوانا بيدناراك، مارتا بلاجيسننسكا، أوسولا ياريكا

رومانيا:رالوكا بوبسكو، رايسا غابرييلا زامفيريسكو، بيانكا ميخايلانا، ديانا موغا، لويز نوستور،ماريا فلاسيانو

روسيا: إيلينا جدرافوميسولوفا، داريا خلودوفا

تايوان: وان - جو لي، تاو - يونغ لو، يو - ون لياو، يي - شو هوانغ، شين - ينغ شين، زي هاو كيرك، مارك يي - وي لاي، يون - جو لين، يون هسون تشو

تركيا: غول سورباسيوغلو، إيرماك إيفرين.

ريتا سيغاتو، كاتبة و عالمة انثروبولوجيا أرجنتينية و ناشطة نسوية، تشارك فكرها حول موضوع الاستعمار و مواضيع اخرى أساسية، داعمة الحوار من الجنوب العالمي.

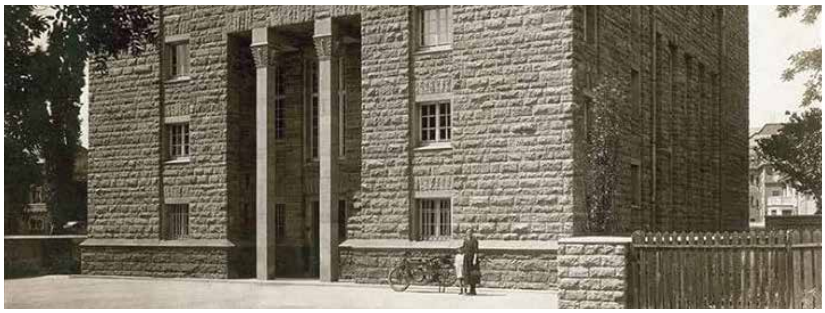

الذكرى المئوية لمعهد البحوث الاجتماعية، أي المدعو مدرسة فرانكفورت، هو فرصة للتفكر حول النظرية النقدية تاريخيا وفي يومنا هذا.

التحول/الانتقال الاجتماعي-البيئي أصبح هدف تركيز على الأجندات السياسية والاقتصادية. لا يمكن اختصار الفكرة بتحول/انتقال في مجال الطاقة، ولا بزيادة العدم مساواة بين الشمال والجنوب العالميان.

صورة الغلاف: المصدر: iStock، ٢٠٢١.

GD

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> في هذا العدد:

الافتتاحية ٢

> حديثٌ في علم الاجتماع

ما وراء التحوّل إلى أقلّيات إثنيّة والكولونياليّة

مقابلة مع ريتا سيجاتو

بقلم برينو برينغل، البرازيل و فيتوريا غونزاليز، البرازيل ٥

> تسليط دائرة الضوء على الجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع

تكريم إيزابالا بارلينسكا: أربعون سنة من التفاني في خدمة الجمعيّة الدوليّة لعلم الإجتماع

بقلم مارغريت آرتشر المملكة المتّحدة، ميشال فييفيوركا فرنسا، مايكل بورواي ومارغريت أبراهام الولايات المتحدة الأمريكيّة، ساري حنفي لبنان، جيوفري بلايرز بلجيكا ٨

علم الإجتماع الكوني: أربعة تحوّلات

بقلم جيوفري بلايرز بلجيكا ١٢

تقدير شخصي لمارغريت آرتشر (١٩٤٣-٢٠٢٣)

بقلم مارتن آلبرو، المملكة المتّحدة ١٥

> العالم وفق النظريّة النقديّة (وبالعكس)

النظرية النقديّة وعلم الإجتماع الكوني: الشقيقات الرفيقات؟

بقلم ستيفان ليسنيتش، ألمانيا ١٦

استعمار القطن: إعادة التفكير ما بعد الكولونيالي للرأسماليّة

بقلم غورمندر ك. بمبرا، المملكة المتحدة ١٨

الهامش يردّ : عولمة تجربة الاستعمار

بقلم مانويلا بواتكا، ألمانيا ٢٠

الكلية والبرّانية: مفاهيم لنظرية نقدية ديكولونيالية

بقلم باتريشيا سيبوليتي رودريغيز، الولايات المتّحدة ٢٢

صناعة الثقافة: أجندة بحثية (سياسية) نحو نظرية النقدية

بقلم برونا دي لا توري ديكارفالو، ألمانيا /البرازيل ٢٤

نحو نظريّة نقديّة لمجتمع عالمي

بقلم استفان توزّيس، الأرجنتين ٢٦

> إزالة الكربنة و الإستعمار الأخضر

الإجماع حول إزالة الكربون

بقلم برينو برنغل البرازيل، و ماريستيلا سفانبا الأرجنتين ٣٨

التحوّل الطاقي في شمال أفريقيا، الاستعمار ونزع الملكية ومصادرتها

بقلم حمزة حاموشان، المملكة المتّحدة ٣٢

الاستعمار الأخضر والداخلي في أفريقيا

بقلم نيمو باسي، نيجيريا ٣٥

بيان فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحوّل طاقي إيكولوجي اجتماعي

مقال جماعي ٣٨

> رؤى نظريّة

الحاجة إلى نظرية متجدّدة للسلطة (و الاستبداد)

بقلم كاتيا أراوخو، تشيلي ٤١

> قسم مفتوح

سياسة الخوف و الخيال السياسي الاستبدادي

بقلم لارا سارتوريو غونزاليز، البرازيل ٤٤

الصّراعات من أجل المياه بوصفها مقاومة ضدّ الرأسمالية النيوليبرالية

بقلم مادلين مور، ألمانيا ٤٧

«لا يمكن لعلم الإجتماع الكوني لا أن يظلّ رهينة ترسّخه في الجامعات و الشرائع الغربية التي قدّمت نفسها باعتبارها كونيّة ولا أن تقتصر على انتقاد علم الإجتماع الغربي هذا»

جيوفري بلايرز

> ما وراء التحوّل إلى أقلّيات إثنيّة والكولونياليّة

مقابلة مع ريتا سيجاتو

المصدر: بيتو مونتيرو

ريتا سيجاتو كاتبة أرجنتينية ذائِعة الصّيت وعالمة أنثروبولوجيا وناشطة نسوية. أستاذة فخرية في جامعة برازيليا. تحصّلت سيجاتو في السنوات الأخيرة على حوالي اثنتي عشرة درجة فخرية من جامعات أوروبا وأمريكا اللاتينية فضلا عن العديد من الجوائز البارزة الأخرى. وتشمل هذه الجوائز جائزة فرانتز فانون من الجمعية الكاريبية للفلسفة عن أعمال حياتها (٢٠٢١) والشخصية الثقافية المتميزة من مجلس مدينة بوينس آيرس (٢٠١٩). وهي تشغل أيضًا كرسي ريتا سيجاتو في «الفكر غير المستقر» (Unsettling Thought) في جامعة سان مارتن الوطنية وكرسي أنيبال كيخانو في متحف الملكة صوفيا المركزي الوطني للفنون في مدريد. وإلى جانب هذا الطيف من مسيرتها الأكاديمية المتميزة والأبحاث المبتكرة حول موضوعات متنوعة مثال العرق والإثنية والأمة والدين والجنس والعنف والاستعمار، فقد كان لسيجاتو الفضل في تقديم اسهامات كبيرة في مجال حقوق الإنسان. حيث شاركت على سبيل المثال، في تأليف أول مقترح للعمل الإيجابي لضمان دخول الطلاب السود والسكان الأصليين إلى التعليم العالي في البرازيل (١٩٩٩). كما كان لتعاونها مع العديد من المنظمات النسائية في أمريكا اللاتينية أثرا بارزا. تعتبر سيجاتو مرجعًا أساسيًا للحركة النسوية. صدر لها مؤخرًا باللسان الإنجليزي كتابها الموسوم نقد الاستعمارية (روتليدج، ٢٠٢٢). أجرى معها برينو برنغل وفيتوريا غونزاليز محرّرا نشريّة حوار كوني المقابلة التالية في سبتمبر ٢٠٢٣.

>>

برينو برينغل وفيتوريا غونزاليز(بب و فغ): لقد تمّ الاعتراف بأعمالك و مسارك في جميع أنحاء العالم، و مع ذلك نعتقد أن قرّائنا من أجزاء مختلفة من العالم- على غرار أفريقيا و الصين و الشرق الأوسط و حتى في مناطق من أوروبّا--يظلون في حاجة ماسّة إلى مزيد التطلّع إلى معرفة مخزون أعمالك. هلّا بيّنتِ لنا أهمّية اسهاماتك البحثيّة، لا سيما منها المتمحورةُ حول أمريكا اللاتينيّة، في سياقات أخرى؟ وكيف بامكان هذه الاسهامات أن تدفع نحو حوارات كونيّة من الجنوب العالمي؟

ريتا لاورا سيجاتو: تظلّ الولايات المتّحدة الأمريكية الفضاء الأساسي لتداول الأفكار. حيث يعبر انتقاء ما هو جدير بالشراء عبر الولايات المتّحدة الأمريكية ومن خلال هذا الانتقاء ذاته تتوجّه الجماعة العلمية الأكاديمية للاطّلاع على ما هو جدير بالقراءة والذي أقرّه فرز الشمال العالمي. وتأتي المصادقة من هناك وتلك واحدة من مهام الإمبراطوريّة. من ناحية ثانية، كثر الحديث حول تداول الأفكار في نطاق الجنوب العالمي. لكن آسفة فأنا لا أؤمن بهذا الاحتجاز المفروض ذاتيّا. أشعر بأنني أقرب إلى المفكر البيروفي البارع المعجم أنيبال كيخانو في قوله إنه على الرغم من كونه من الجنوب، إلا أنه لم يفكر في الجنوب أو لصالح الجنوب بل كان فكره عالميّا من العالم و للعالم. أعتقد أنّ الهيكل الاستعماري للعالم لا يزال يمثّل مشكلة كوكبية، وضرورة النظر فيها وإلغائها هي أيضًا قضية عالمية.

امّا في علاقة بالاطلاع على أعمالي الأكاديمية، فرغبتي جامحة في ملاقاة المزيد من الكتّاب والمؤلّفين الأفارقة، ومن الكاراييب ومن آسيا ومن الشرق الأوسط الذين يتناولون بالبحث القضايا المعاصرة. لقد مكّننا العالم الإفتراضي من الالتقاء رغم عدم استخدامه كلّيّا وهذا لا يماثل البتّة الحضور المشترك و الحضور الجسدي. وحتّى وإن نحن فكّرنا في الحوار مع الكتّاب من المستعمرات السابقة علينا القيام بذلك في كنف الإخلاص دوما لفكرة أنّنا نفكّر ونكتب للعالم كلّه. حيث تتواءم طريقة التفكير هذه مع نقدي لفكرة التحوّل إلى أقلّيات إثنيّة. أسوق مثال انتقاد الحيّز الذي تعطيه التعددية الثقافية لـ "الآخرين" فيما يتعلق بالمجموعات ذات الأنطولوجية الكاملة: النساء والهنود والسود والجنسانيات المنشقة، إلخ.

لا بدّ في اعتقادي، من القضاء على هذا الحيّز من الأقليات السياسية التي تفكّر من ذاتها وحول ذاتها ولذاتها. ستتزعزع جميع أبراج القوى لا محالة في حالة تعزيز المرأة لمشروعنا وانهيار البطريركية وتفكّكها، فخصومنا يعرفون ذلك جيدا. ونظرا للخطر الذي تُمثّله يرمون بقطعانهم في الشوارع مردّدين سخافات من ضرب اعتبارهم ل «الجندر»- وهو تصنيف تحليليّ قادر على بيان تنوّع المفاهيم الثقافية المؤسّسة لماهية الرجل والمرأة-- كونه أيديولوجيا. لا تعدو هذه القطعان التي رُمي بها في الشوارع لتُردّد شعارات لا تفقهها أن تجسّد دليلا دامغا على مدى تأثير «الأقلّيات» التي تمّ التقليل من شأنها وتهديدها للبنى العالمية.

(بب و فغ):إن أمكننا ترجمة أحد أعمالك إلى كل اللغات التي تصدر فيها نشرية حوار كوني، ما هو الأثر الذي تقترحينه ولم يتم نشره وتعميمه بعد دوليًا، وما هو تعليلك؟

ر.س: هذا سؤال معقّد. لا يعلم المؤلّف على الإطلاق. من الصعب أو الدقيق الإجابة كذلك نظرا للتناول المختلف لنصوصي إذ يتناول بعضها القمع البطريركي ويتناول البعض الآخر القمع العنصري وتحوم نصوص أخرى حول الفرق بين «لسياسة» و «السياسي» (بعبارة أخرى انتقادي لاستيلاء الدولة على السياسي). توجد العديد من مقالاتي الآن في شكل مقابلات وحتّى تسجيلات فيديو. أنا أدلي بالكثير من الأحاديث وأكتب أقلّ ثمّ أقلّ نظرًا لتأثير السنّ والضرورة الملحّة حتّى أجعل أفكاري ورؤايا مفهومة. لكن ثمّة ضمن كتابي الصادر قبل الأخير والموسوم *مشاهد من أفكار غير مستقرة* «*Cenas de um pensamento incômodo*» والذي صدر سنة ٢٠٢٢ في اللّسان البرتغالي وفي اللّسان الإسباني سنة ٢٠٢٣ اثنين من النصوص أقلّ شهرة و هما نصّ إحياء النسويّة لإعادة إبتكار السياسة و نصّ «لن يمكن لأي زعيم بطريركي القيام بالثورة، تأمّلات في العلاقة بين الرأسمالية و البطريركية». أمّا في كتابي الصادر مؤخّرا باللسان الإسباني في الشيلي والموسوم «*Expuesta a la muerte*» تعبّر تصديرتُه القصيرة المعنونةُ «في إشادة عدم اليقين» جيّدا عن أفكاري.

في مخزون أعمالي كذلك كتاب آخر يعدّ الأساس لكلّ التطوّرات اللاحقة في تفكيري. ورغم ترجمة أحدث المؤلّفات أو في طور ترجمتها إلى الإنجليزيّة والألمانية والفرنسيّة والبرتغاليّة وحتّى اليونانيّة، لم ينل هذا الكتاب الموسوم. البنى الأساسيّة للعنف «*Las estructuras elementales de la violencia*». الحظّ نفسه. وهو ينطوي على فصل رئيس بعنوان البنية الجندريّة وولاية الاغتصاب «*La estrutura de género y el mandato de violación*»..وهو يمثّل منصّة لكلّ الموضوعات والرؤى التي طالما شغلت تفكيري منذ حينها. كما خصّصت في كتابي الموسوم *The Nation and its Others* عدّة فصول تناولت نقد تعدّد الثقافات التي أشرت إليه آنفا، لا سيما الفصل الهويّات السياسية/ الغيريّة التاريخيّة: نقد ليقينيات التعدّديّة العالمية. *Political Identities / Historical Alterities: a critique of the certainties of global pluralism*. كما توقّعت في ذلك الكتاب نقدا لل «سياسية» التي غدت مركزيّة وداخليّة ومتداخلة و إقليميّة بمعنى الانغلاق داخل قوقعة شبكة الانتماء.

(بب و فغ): تقدّم أعمالك عديد الطرق المثيرة في سعي إلى دراسة العلاقة بين الجندر والكولونياليّة. كيف السبيل راهنا إلى مواجهة هذه الآليّة التاريخيّة التي تثبّت العنصريّة والاستعمار والعنف ضدّ المرأة في سياق صعود اليمين المتطرّف حول العالم؟

ر.س: أجادل هنا أنّه ثمّة من ناحية، تفكير في الروابط بين العنصرية و البطريركيّة والكولونياليّة. وهذا موضوع على حده. وثمّة من ناحية أخرى، مسألة تشكّلات الفاشية المعاصرة. فإن وجدت استراتيجية، أو نهج، يمكننا القول، وبنية تسمح لنا بتحديد الأيديولوجيات الفاشية، فهي تتمثّل في قيام تلك الايديولوجيات كلّها على اعتبار «الآخر» عدوًا. إذ تحتاج الفاشية إلى عدو، و قرابين، وكبش فداء حتى تتمكن السلطة وحلفاؤها من تحقيق التماسك. فالفاشية إذن يتم بناؤها من خلال إنشاء «الآخر». وعليه يمثّل الأشخاص الذين يعانون من العنصريّة والنساء والجماعات المنشقّة جنسيًا فريسة سهلة لتولّي دور هذا «الآخر». إذ يتيحُ إرث البنية الدائمة للاستعمار ما يتمّ تداوُله بصفة «العدو المشترك للمجتمع». إنها مجرد خطوة صغيرة لأن هذا «الآخر» الذي تم إنشاؤه بصفته تهديدا كان متاحًا بالفعل. فشيطنة النساء اللاتي تعانين من العنصرية والمنشقّين الجنسانيين أمر سهل للغاية فهم بالتأكيد موضع اشتباه جرّاء تأثير بنية العالم الاستعمارية.

(بب و فغ): كنا نعتقد ولسنوات عديدة أن البلدان التي شهدت عمليات الذاكرة التاريخية ونضالات أكثر قوة في مجال حقوق الإنسان، مثل الأرجنتين، سوف تكون أكثر حماية ومنيعة على النكسات الاستبدادية. ومع ذلك، فإننا تشهد اليوم أيضًا موجة تحريفية، وفي بعض الحالات، موجة إنكار في الأرجنتين. فكيف تقيمين هذه العملية؟

ر.س: يتوجّب علينا مراعاة جانبين على الأقل من جوانب الحياة السياسية الأرجنتينية. يتمثّل أولهما في الطابع الخارجي لإدارة الدولة فيما يتعلق بالإدارة ألا وهي الأرض وحياة الشعوب والتي تمّ إرساؤها منذ تأسيس دُولنا وهو ما أطلقُ عليه «الخطأ الأساسي» الذي سينشئ الاستعمار الدائم للإدارة). أما الجانب الثاني فهو المسافة الفاصلة بين ‹السياسة› (politics) (الإجراءات والقرارات المستمدّة من هيكل الدّولة، مع الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية المنظمة والفصائل والمصالح ضمنها مع توجّه تدابيرها المركزيّة والمَعوية والمتداخلة بشكل بارز) وبين «السياسي» (the political) (الذي يتمّ تداوُله في المجتمع وينسج العلاقات الاجتماعية مع فعاليّة توجيهه للتاريخ).

فنحن إن أمعنّا النظر في حالة الأرجنتين يبدو انتخاب اليمين المتطرّف بمثابة التماسٍ «لإعادة تمهيد» السياسة بمبادرة من قطاعات المجتمع التي تطالب بتوزيع أكثر عدالة للأدوار القيادية في التاريخ والتي تعتقد في اقتصار النشاط السياسي في مجال متاهات الحزب والتخلّي عن الأماكن التي يتواجد فيها الناس والشروع في معاملتهم كقطعان متاحة للقيادة والتطويع. إذ يُولّد هذا الافتقار (أو المصادرة) للبطولة السخطَ والضغينة خاصة في صفوف الشباب. يرفق ذلك تلك الرسالة القائلة «لا وجود لكَ؛ لن تحظى بحياة كاملة إذا كنت تعيش خارج دائرة أضواء وسائل الإعلام». ثمّة استياء متراكم بسبب وعود الديمقراطية والحداثة والتي لم تتحقق قط لم تتوقف الديمقراطية أبدا عن كونها مشروعا للديمقراطية. ولم تتوقّف الحداثة – تكافؤ الفرص، والأخوة، والحرية –أبدًا عن كونها مشروعًا للحداثة كذلك. حيث يتمّ استخدام تراكم منسوب الاستياء هذا وخيبة الأمل من قبل القوى السياسية المناهضة للديمقراطية. لذا، تبدو حتّى تلك «الحقوق» التي تم تحقيقها من خلال تحقيق العدالة ومحاكمة المسؤولين عن الإبادة الجماعية في الأرجنتين راهنا بعيدة المنال. وهي تدخل اليوم ضمن دائرة عمل دولة لا تحظى فيها الأغلبية بالتشاركية في عمليّة الإدارة والتكوين ولا تشعر حتّى بأنها جزء منها.

(بب و فغ): هل ثمّة أمميّة نسويّة حاليّا؟

ر.س: لا مندوحة أنّ فكرة «الأممية» (International) مثيرة للاهتمام لأنها تشير إلى حركة نسوية تعبر الحدود وتتواصل وتتّمدد من خلال المطالبات والتعهدات المشتركة. ولكنّها تواجه نفس المخاطر التي تتعرّض لها المسافة التي ذكرتها سابقًا بين «الشعب» وبين «السياسة». يمكن إنشاء مؤتمرات قمة من «الخبراء» والمعتقدات التقليدية ولكنّها تلحق أضرارا بالحركة. أن تكتسي الحركة النسوية عباءة تعددية، أو لن تكون. وسيحدث ذلك من أجل عالم خالٍ من الهيمنة، أو لن يحدث ذلك. أستحضر هنا اختيار أجزاء من الحركة النسويّة في أفريقيا تناول مسألة أجزاء من الحركة النسويّة في أفريقيا الحديث عن "المرأويّة " بسبب النزعة العمودية للنسوية ذات المركزية الأوروبية. فهذه تواريخ مختلفة تمامًا بهياكل جندريّة ونضالات وأهداف مميزة شكلتها تلك الاختلافات. ستبلغ الأمميّة النسويّة وجهتها الصحيحة حين ننظر إلى مشاكلنا المشتركة من منظور الاختلافات.

(بب و فغ): سؤالنا الأخير: ماذا تعتقدين أنه على علم الاجتماع العالمي أن يستقي من الشعوب الأصلية في قارتنا ؟

ر.س. بدقّة سياسة لا تفضي إلى هذه المسافة بين القمم الحاكمة وشعوبها، وسياسة قادرة على تصور عالم تعدديّ دون تشييء الطبيعة والأجساد. «مشروع روابط تاريخيّ» مفعم متعارض مع «المشروع التاريخي للأشياء»، وهذه بالتأكيد تصوّرات مختلفة جدًا للسّعادة. ■

> تكريم إيزابيلا بارلينسكا:
أربعون سنة من التّفاني في خدمة الجمعيّة الدوليّة لعلم الإجتماع

بقلم: رؤساء الجمعية الدولية لعلم الإجتماع السابقون: مارغريت آرتشر المملكة المتّحدة، ميشال فييفيوركا فرنسا، مايكل بورواي ومارغريت أبراهام الولايات المتحدة الأمريكيّة، ساري حنفي لبنان، جيوفري بلايرز، بلجيكا

خطاب ايزابيلا بارلينسكا خلال حدث التكريم الذي أقيم على شرفها خلال الكونغرس العالمي لعلم الاجتماع العشرين في ملبورن ٢٠٢٣

مارغريت آرتشر (رئيسة الحمعية الدوليّة لعلم الإجتماع (١٩٨٦-١٩٩٠) *

كنا قد التقينا بإيزبيلا أول مرّة منذ أكثر من أربعين سنة خلت حين اجتمعت اللجنة التنفيذية للجمعية الدولية لعلم الإجتماع في بولندا حيث كانت إزبيلا تقف وسط رقاقات الثلج المنجرفة وكلّها هيبة ووقار في استقبالنا. وبصفتها ابنة أخ حجدلينا سوكولوفسكا إلا أنّ الأمر لا يتجاوز الترتيبات المحلّية وأنّ تلك الطالبة واحدة ممّن يقمن بالمساعدة. وكم يكون المرء خطّاءا؟ إذ لم يمرّ أسبوع على مناقشة رسالتها حول فيرجينيا وولف ولكنّ ذلك كان مقدّمة لأربعة عقود من التّفاني في خدمة الجمعية الدولية لعلم الإجتماع. وسرعان ما نشأ الودّ بيننا، حيث أنني أيضا كانت قد أعدّتني مدرستي للحصول على شهادة في الأدب الأنجليزي و لكنّي كنت أتساءل لعدّة أشهر في مدى صحّة دفعها لمغادرة بولندا لتلتحق بالجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع الرحّالة.

ودون تردّد كان توم بوتومور، Tom Bottomore السكرتير التنفيذي لعهدة واحدة قبل أن يعتلي رئاسة الجمعية الدولية لعلم الإجتماع، أوّل من تفطّن إلى مواهب إيزابيلا في الإدارة والتنظيم خلال فترة مقرّ أمانة الجمعيّة في بروكسل. ومنذ ذلك الحين أصبح داعمَها وصديقها مدى الحياة باعتباره أحد الرجال النادرين حينها الذين لم يروا أي تناقض بين كونها أنثى وبين كفاءتها المهنية. لقد استفادت كلتانا من أفكاره «المتنوره»! ولم يكن لبروكسل دوام الاستقرار فقد كانت الخطط جارية لنقل الأمانة إلى إسبانيا (١٩٨٧). لقد كانت تلك خطوة صعبة حيث أصبح فهم توفير قاعدة للأمانة العامة متشابكًا في صراع مع مركز أبحاث محلّي ولكنه جديد، والذي ادعى نفس المقرّ في مدريد. أذكر بعض «المفاوضات» التي شملت توفير طاولة شديدة الضخامة واحتجاجات أمانة الجمعية الدولية لعلم الإجتماع لوزارة التربية والتعليم.

>>

حين أكتب عن «الأمانة» سنة ١٩٨٧ فأنا أعني بالتأكيد إيزبيلا بارلينسكا لوحدها والتي كانت لا تجيد الإسبانية جيّدا ولكن تتسم بموهبة راقية في التشبيك رغم قلّة معرفتها بزملاء من إسبانيا حيث كانت تعتمد كلّيا على فطرتها السليمة فيما يتعلّق بسوق الإسكان المحلّي.

لقد كانت تتمتّع بقدرة فائقة على الصمود والمطواعيّة. وسرعان ما اكتسبت دعم الرابطة المهنية في حلّ مشكلة الإقامة، وأظهرت موهبتها في تعزيز فريق عمل جديد، وبذات السرعة غدت تتقن اللغة الإسبانية بشكل يُحسد عليه، وحصلت على الشقّة الموجودة على السطح. بات من العسير تصديق أنني زرتها للمرة الأخيرة، نحتسي معا قنّينة من النبيذ مع مشهد غروب الشمس على امتداد مدريد.

ولأن اللجنة التنفيذية كانت تعقد اجتماعها السنوي كلّ عام في مدينة مختلفة، فقد كنت أسافر أنا وإيزابيلا معًا وأصبحنا مُعَوْلَمَتين حتّى قبل ظهور هذا المصطلح. وتكثّف تعاوننا عند رئاستي للجمعيّة، وحينها فقط أدركت مدى اتساع نطاق مسؤولياتها. أكتسب ذلك أهمّية خاصّة بدءًا من إنشاء مجلة جديدة (*السوسيولوجيا الدوليّة International Sociology*) –مع ادماج الإسبانية كلغة رسمية ثالثة في وقت متأخر – والتعامل مع ازدياد عدد لجان البحث، إلى البروتوكول المتعلّق باستقبال الملك والملكة في المؤتمر العالمي (١٩٩٠) – حيث كانت تلك المهام المضنية كلّها ملقاةً على عاتقها وأدرجتها ضمن عبء عملها الإداري دون كلَلٍ.

عادت إيزابيلا لاحقًا إلى طموحها المبكر في استكمال درجة الدكتوراه، لكن مكرّسة هذه المرة لحركة تضامن في بولندا وكانت لها إصدارات لاحقًا باللغتين الإسبانية والبولندية. وظللنا على اتّصال دوما. في أغلب السنوات، حاولنا قضاء إجازة لمدة أسبوع في مكان ما (غالبًا مرفوقتين مع سيلين سان بيير-Céline Saint Pierre). وآخرها حين أصبحت أستاذة زائرة في جامعة نافارا، بامبلونا، حيث كان يسرني السفر بالطائرة من وإلى مدريد وقضاء يومين معها – واقتناء الوسائد مثلا، وزيارة المتاحف الفنية واحتساء قنّينة نبيذ أخرى على حديقة سطح شقّتها. لإيزابيلا فضل على كل عضو في الجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع دون استثناء، بما في ذلك أولئك الذين لم يحظوا بشرف مقابلتها. أتمنى أن تجد عودتها إلى بولندا مرحبا بها ومستوفية للرّضا. ■

*كتبت مارغريت آرتشر هذه المقالة بتاريخ ٢ أفريل ٢٠٢٣ و ذلك شهرا قبل رحيلها.

(انظر النعي في هذا العدد من نشرية حوار كوني)

ميشال فييفيوركا (رئيس الجمعية الدولية لعلم الإجتماع (٢٠٠٦-٢٠١٠)

آزا...آيزاباڵا، : آيزا رائعة مع إيزابيلا. يمكنني القول بوصفي عضوا في الجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع منذ ١٩٨٢ (المكسيك!) ومن منطلق تعاوني الوثيق مع إيزابيلا حين مدّة رئاستي، أنّ جمعيتنا لم تكن لتكون كما هي عليه الآن لو لا وجودها.

اتّسمت إيزابيلا بنجاعة أداءها بشكل مذهل وكانت ودودة بشكل رائع. مدركة لحياتنا الفكرية والعلمية وجزء منها ومتميّزة في أدائها للمسائل الإدارية. وهي معولمة وعالميّة بحقّ، وبولندية للغاية–في الجانب الجيّد من الحياة السياسية والاجتماعية البولندية. وهي حاضرة عند الضرورة أو مفيدة ولكن دون أي إفراط أو تفريط. و هي العارفة بكلّ شيء وبالعديد بيننا، دون تدخّل أبدًا. أودّ إضافة كلمة واحدة بالفرنسية: إنّ إيزابيلا أكثر من مجرد فاعلة ناقدة للجمعيّة الدولية لعلم

مايكل بوروواي (رئيس الجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع ٢٠١٠-٢٠١٤)

كست إيزابيلا بارلينسكا نفسها منصرفة إلى نجاح الجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع، وغدت بذلك، من أبرز المساهمين في تطوير علم الاجتماع الدّولي ومؤخرًا في علم الاجتماع الكوني. من المحزن للغاية سماع نبأ وفاة مارغريت آرتشر، لأنها كانت هي أيضا من المساهمين البارزين الأخر في هذا المشروع، وعملت بشكل وثيق مع إيزابيلا في السنوات الحاسمة حين كان يجري إنشاء الجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع في مدريد. حيث تعدّ آرتشر من بين أفضل جميع الرؤساء معرفة بإيزابيلا. وربما كان تكريمها لإيزابيلا أحد آخر الأشياء التي كتبتها.

تخبرنا مارغريت آرتشر كيف قامت عمة إيزابيلا بتعيينها لاستقبال اللجنة التنفيذية في وارسو سنة١٩٧٧حين كانت إيزابيلا لا تزال طالبة. كان هذا قبل أربع سنوات من انخراط إيزابيلا بعمق في حركة تضامن في بولندا و تشجيع القيادة السرية لمنظمة تضامن إيزابيلا حين إعلان الأحكام العرفية في ذلك اليوم المشؤوم من ديسمبر ١٩٨١، على توليها لوظيفة دعيت لها في مكتب الجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع. حيث كان في اعتقاد القيادة أن وجود إيزابيلّا في أوروبا الغربية يمكن أن يوفر حلقة وصل مهمة بين المعارضة في بولندا والمعارضة في المنفى. لنكن واضحين، لم تكن إيزابيلا من بين الفارّين من بلدها بولندا ولم تطلب اللجوء في الغرب. لم يخطر ببالها ذلك قطّ. لقد كانت مواطنة بولندية مخلصة، وبذلت قصارى جهدها لدعم القوى الديمقراطية في بولندا ــ والحقيقة أن دراسة حياة إيزابيلا تتناسب بشكل خاص مع موضوع المؤتمر هذه السنة والذي خصّص للسياسات المناهضة للاستبداد.

فعلى الرغم من أنها لم تكن تودّ أبدًا التباهي بمعرفتها وخبرتها، لا يجب أن ننسى بأنّ إيزابيلّا عالمة اجتماع. فأثناء إدارتها للجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع، كتبت أطروحة الدكتوراه في جامعة كومبلوتنسي Complutense University Madrid في مدريد تحت إشراف البروفيسور فيكتور بيريز دياز. Víctor Pérez-Díaz والتي تتمثّل في دراسة للحياة اليومية في ظل التضامن البولندي والأحكام العرفية، وتتموقع في طابع المعارضة المتغيّر لدولة الحزب. نُشرت الأطروحة باللغة الإسبانية تحت عنوان La sociedad Civil en Polonia y Solidaridad «المجتمع المدني في بولندا ومسألة التضامن». ورغم عدم إدراكها في ذلك الوقت، إلا أنها أبرزت كيف مثّل ذلك بداية نهاية النظام السوفييتي. كان ذلك حقًا تذكير جوهريّ بأن النضال ضد الاستبداد قد لا ينجح على المدى القصير لكن يمكن أن يرسم آثار طويلة المدى.

لكن لن أحيد عن موضوعي محلّ الإهتمام – إيزابيلا واسهامها القم في نجاح الجمعية الدولية لعلم الإجتماع. وأؤيّد هنا صدى مشاعر ميشيل فيفيوركا ومارغريت أبراهام – كانت ايزابيلا دعامة و أحد الركائز الأساسيّة للجمعية الدولية لعلم الإجتماع. ينبغي ألا ننسى أنه حين بداية ارتباطها بالجمعية ١٩٧٧، كان عدد الأعضاء بالكاد ١٠٠٠ عضو. وتعاظم الرقم ليصبح حوالي ٢٠٠٠ حين تولّت منصب سكرتيرة تنفيذية سنة ١٩٨٧، كان عدد الأعضاء بالكاد ٢٠٠٠ مقارنة بالعدد قبل كوفيد الذي كان يتجاوز ٥٠٠٠ عضو. وقد توسعت عدد لجان البحوث وأعضاء الجمعيات الوطنية بمعدل هائل مماثل لحضور المؤتمرات. كما أشرفت إزبيلا على تقديم منتدى الجمعيّة نصف السنوي. ومن مكتبها الصغير في جامعة كومبلوتنسي طوال السنوات الأربعين المنقضية قامت إيزابيلا بتوجيه دفّة القيادة خلال التحول التكنولوجي الهائل. وبطريقة ما، تمكنت من الإبقاء على استمرار عمل الآلة - بمساعدة العاملين بدوام جزئي ناتشو Nacho وخوانJuan ولولا Lola. ولنتذّكر كذلك أن الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع قامت اليوم بمضاعفة عضوية الجمعية يخدمها ٢٣ موظفًا بدوام كامل! ولنكن واضحين: إنّ سلامة الوضع المالي للجمعية لدليل على حوكمة إيزابيلا بارلينسكا في طاقتها وتفانيها، وفي العبقرية التنظيمية التي تتمتع بها.

وبصفتها سكرتيرة تنفيذية، فقد نجحت إيزابيلا في التفاوض بشأن هذه المنظمة التي يسكنها أعضاء لجان تنفيذية قادمين من كل حد وصوب ويحملون كل التناقض ـ إنها بمثابة منظمة أمم متّحدة مصغّرة ـ فقط لأنها كانت تجتهد في إبعاد السياسة عن الجمعية الدولية لعلم الإجتماع وبشكل جدّيّ. حيث كانت تحتفظ بأفكارها لنفسها في اجتماعات اللجنة التنفيذيّة، حتى في أحلك حالات الاستفزازات. وكان هدفها الدائم دعم آلية الجمعية وتعزيز الابتكارات المثيرة مثال ندوات والرشتاين الإقليمية، أو مختبر الدكتوراه لمارتينيلي، أو المجلة الجديدة لآرتشر، السوسيولوجيا الدوليّة (*International Sociology*).

تتّخذ اللّجنة التنفيذية القرارات التي تقوم إيزابيلا بتنفيذها بقدر الإمكان. وهي ليست الشخص الذي يتنصّل من مهامه. و أتذكّر كيف كانت تعمل على مدار الساعة حتى تعتني بالمشاركين في التسجيل في مؤتمر الجمعية الدولية لعلم الإجتماع في مدينة ديربن، جنوب أفريقيا. وكانت إيزابيلا فعّالة في آدائها ونحلة مشغولة تتولّى أعسر المهام وأكثرها نشاطا وأعقدها خلال اجتماعات الجمعيّة كما حافظت على مضيّ الجمعية واستمرارها خلف الكواليس بين الاجتماعات. وكانت هي الوحيدة التي تتعامل مع الأزمات العديدة التي كنّا نواجهها وتديرها – من تغيير مكان المؤتمر من موقع معيّن من العالم إلى آخر، أو الإغلاق القطعي لمكتبنا، أو التفاوض بشأن توفير فضاء لعقد المؤتمر أو المنتدى. وكان عليها أن تضمن عدم خسارة الجمعية للأموال حين نقاش الميزانية. ومقارنة بالمنظمات الدولية الأخرى في مجال العلوم الاجتماعية، تتمتع الجمعية الدولية للعلوم الاجتماعية بتاريخ عريق ومزدهر ــ ونحن مدينون جميعا لإيزابيلا بدين هائل. أتمنى لها كل التوفيق وهي تتحيّز فرصة مسيرتها المهنية الجديدة في بولندا. ■

مارغريت أبراهام، رئيسة الجمعيّة الدوليّة لعلم الإجتماع (٢٠١٤ -٢٠١٨)

م حظوظي وألطفها حقًا معرفة الدّكتورة إيزابيلا بارلينسكا لأكثر من ثلاثة عقود. وأنا ممتن للغاية لأنني حظيت بشرف العمل معها بشكل وثيق. إيزابيلا، إن هدوءك المذهل أثناء الأزمات، وقدرتك على تعدد اللغات، وذاكرتك المؤسسية، واهتمامك بكافة جوانب عمليات الجمعيّة لعلم الإجتماع، كلها أمور لا تقدر بثمن. وقد عملنا بشكل وثيق، خاصة خلال فترة عملي بصفتي نائبة رئيس الجمعيّة مكلّفة بالأبحاث ورئيسًة لـلجمعية. يمكنني أن أتذكّر أنّ دعمكم الهائل الذي أسهم في نجاح منتدى الجمعية الثاني في بوينس آيرس والمؤتمر الدولي التاسع لـلجمعيّة في تورونتو. وأنا متأكّدة أن مثل ذلك النّجاح الجماعي لم يكن من الممكن تحقيقه دون التزام فريقك وكفاءته وحرفيته وتعاونه. وباعتباري ناشطة نسوية، أنا ممتنة أيضًا لعلاقتي بمثل هذه المرأة الرائعة وعالمة الاجتماع ذات الحرفيّة العالية وأكثر علماء الاجتماع المهنيين تأهيلا على رأس الأمانة للجمعية. لقد أسهمت يا إيزابيلا برُؤاك وواقعيتك في ضمان المصلحة العامة الذي تضطلع به الجماعة العلميّة الكونيّة للجمعية الدولية لعلم الإجتماع واستمرار حيويتها التنظيمية. والجمعية رابطة رائعة وأنا سعيدة لأنك، إيزابيلا، كنت جزءًا لا يتجزأ من رحلتها الرائعة. لذا، أحييك وأعانقك عناق الشكر الجزيل والصادق! ■

ساري حنفي (رئيس الجمعية الدولية لعلم الإجتماع ٢٠١٨-٢٠٢٣)

ب د كل هذه الشهادات، يعجز اللّسان عن التعبير وتتوقف الكلمات عن التصوير. ومع ذلك، فإن الفارق بين كل هذه الشهادات هو أنني تعرفت على إيزابيلا بارلينسكا في وقت مبكر من مسيرتي المهنية أكثر من كل هؤلاء الرؤساء السابقين للجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع. كان ذلك حين كنت طالب في الدكتوراه والمرشح وأحد الفائزين في المسابقة العالمية لعلماء الاجتماع الشبان في مؤتمر بيليفيلد سنة ١٩٩٠. لقد أبهرني لطفها حين كانت تجيبني بصبر على العديد من أسئلتي. وكانت بعضها أسئلة غبيّة، حيث كانت تلك المرة الأولى التي أحضر فيها مؤتمراً كبيراً.

ومنذ ذلك الحين، كان تواصلنا وثيقا بصفتي عضوا في اللجنة التنفيذية، ونائب رئيس لشؤون الجمعيات الوطنية، وأخيرًا كرئيسا للجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع. لم تتردد قطّ في تقديم النصائح الحكيمة لي عند كلّ سؤال. عليّ الاعتراف بأنني لم أكن دائمًا أتبع تلك النصائح، ولكن يُحسب لها أن هذا لم يزعجها. وعلى أية حال، لا أتذكر أن إيزابيلا كانت غاضبة بشكل مفرط على الإطلاق. حتى في احتدام المناقشات، وكنت أحسدها على هدوئها. وقد تتفاعل بعد أن تأخذ وقتها للتفكير في القضايا الحارقة.

كثيرا ما استمتعت بمحادثاتي معها في الاجتماعات خارج مناقشات الجمعية. فنادراً ما نتحادث ضد زملائنا. حيث كنّا بدلا من ذلك نتحدث عن لبنان وفلسطين وبولندا وعلم الاجتماع والفنون والأدب وما إلى ذلك. وباعتبارها شخصية كوزموبوليتية، فهي تتمتع بثقافة عامّة رائعة. فخلال فترة كوفيد-١٩، عقدنا العديد من الاجتماعات عبر الإنترنت مع نواب الرئيس واللجنة التنفيذي

واللجان الأخرى. وغالبًا لم تكن إيزابيلا تشارك في أوقاتها الفارغة على دودل Doodle لأنّها تتميّز بالقدرة على التكييف مع أوقات الآخرين المشاركين في الاجتماع. وفي أوقات معينة، كنت أشعر بالحرج لأنه في بعض الأحيان يكون ذلك في الصباح الباكر أو في وقت متأخر من المساء.

تتمتع إيزابيلا بذاكرة حافظة للجمعية الدولية لعلم الإجتماع بحيث تعرف ما الذي سينجح عادةً وما المتوقّع من ردود أفعال الجماعة السوسيولوجيّة على بعض قرارات اللجنة التنفيذية. إيزابيلا، نحن نخطط للتنزه معًا في الجبل يومًا ما. وأنا أكثر حرصًا على القيام بذلك الآن للحفاظ على صداقتنا خارج نطاق الجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع. شكرًا لك، إيزابيلا، وشكرا على سعيك من أجل الجمعية الدولية لعلم الإجتماع على مدار الأربعين سنة المنقضية. فالجمعية مدينة لك بالكثير... ■

جوفري بلايرز (رئيس الجمعية الدولية لعلم الإجتماع (٢٠٢٣-٢٠٢٧)

ذرنا الرؤساء المتعاقبون للجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع بالأساليب المتعددة التي لعبت بها إيزابيلا بارلينسكا دورًا حاسمًا في تاريخ الجمعيّة على مدى العقود الأربعة الماضية. كان لي الشرف بصفتي نائب رئيس الجمعية مكلف بالأبحاث، أن أكون شاهدا على تفانيها، بما في ذلك أحد أحدث إنجازاتها: ألا و هو التحضير للانتقال وتدريب السكرتيرة التنفيذية الجديدة. وأظهرت نجاحا في ذلك من خلال إدارتها بطريقتها متحفّظة وأكثر حصافة و المميزة وبكفاءة مرفوقة بحبها للجمعية الدولية لعلم الإجتماع. ومن خلال قيامها بذلك، ألهمتنا كلّنا دروسا لم يكن ذلك من خلال خطابات و لكن عبر ممارساتها الملموسة.. وتذكرنا بأن الجمعية تستحق الكثير من التفاني وهي أبلغ أهمية من أي شخص آخر. أتمنى أن يتمتع جميع القادة في جمعيتنا وفي العالم بهذا التفاني وأن تكون لهم الإرادة في إعداد الجيل القادم بقدر بالغ من الحكمة والالتزام والحب لمنظمتهم.

لقد شكّلت إيزابيلا بارلينسكا الجمعية الدولية لعلم الإجتماع بشكل لا مثيل له من أحد سواها. لقد كانت وجه الجمعية وصوتها تبلّغه لآلاف من علماء الاجتماع، و هي مرجع يعود إليه إيّ شخص يشك في كيفية التعامل مع مسألة ما على مستوى لجنة البحوث أو في اللجنة التنفيذية. لقد ورثنا جمعية رائعة قادرة على الدفاع عن علم الاجتماع وتطويره في جميع القارات. تدعونا الضرورة إلى الحفاظ على المعايير الراقية التي وضعتها إيزابيلا والاستناد إليها في تطوير المشاريع الجديدة. فالجمعية جمعيتها. وهي بيتها و وطنها منذ ما يقرب من أربعة عقود تلت، وسيظل كذلك تنزل به أهلا. وسنضمن لها البيت الحميم في الجمعية على مدى السنوات والعقود القادمة، كما نأمل جميعا أن نراها مرة أخرى في منتديات الجمعية الدولية لعلم الإجتماع و فعالياتها القادمة. ■

للمزيد الإطلاع على مسار إيزابيلا بارلينسكا توصي نشرية حوار كوني الإطّلاع على المقابلة التي أجراها معها مايكل بوروواي والتي صدرت سنة ٢٠١٢ في جزئين: جزء ١ وجزء ٢.

> في السوسيولوجيا الكونيّة:
أربعة تحوّلات

بقلم جيفري بليرز، باحث في الصندوق الوطني للبحث العلمي (FNRS) وجامعة لوفين الكاثوليكية، بلجيكا ورئيس الجمعيّة الدولية لعلم الإجتماع (٢٠٢٣–٢٠٢٧)

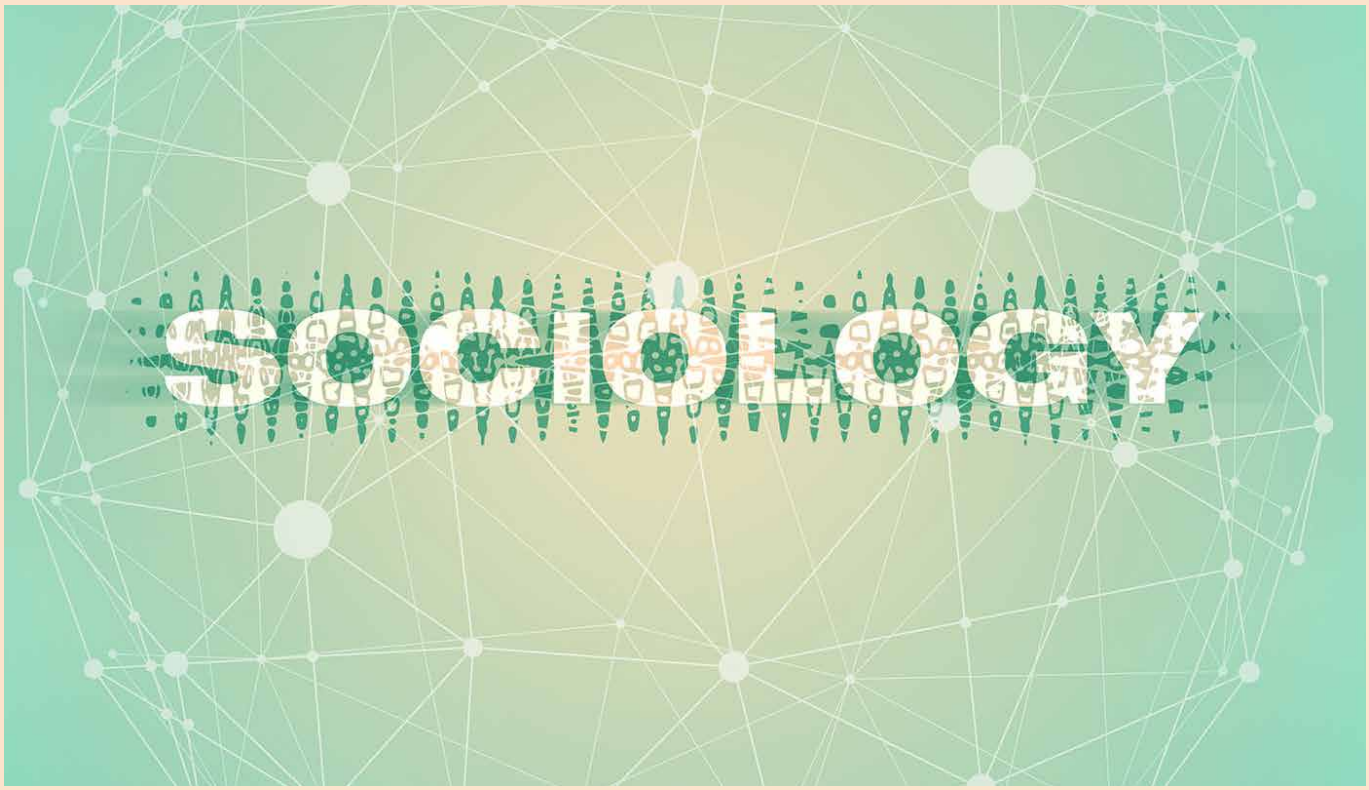

الصورة مكونة من ماكروفكتور ايماج Freepik

خطاب الرئيس الجديد، المؤتمر الدولي العشرون للجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع، ملبرن، ١ تمّوز/جويلية ٢٠٢٣

بنما ينطوي هدف علم الاجتماع على فهم التّحولات التي يشهدها عالمنا، تؤثر هذه التحوّلات على اختصاصنا أيضًا ويتحوّل هذا الحقل المعرفي ذاته خاضعا لتلك التحوّلات. ينطبق هذا لا سيما بشكل أوضح في حالة مشروع علم الاجتماع الكوني الذي يحتاج إلى إعادة التفكير في ضوء التحولات التي يشهدها عالمنا على مدى العقود الماضية. أشير إلى أنني انطلقت في دراسة مسألة العولمة أواخر التسعينيات من القرن الماضي. والتي كانت وَقْتَئِذٍ موضوعا رئيسا في علم الاجتماع. حيث مثّل موضوع «علم الاجتماع من أجل عالم واحد» بالتّأكيد الحيّز الذي خصّهالمؤتمر الدولي لعلم الإجتماع سنة ١٩٩٠. وغدت التحدّيات العالميّة أكثر إلحاحا وأبلغ أهمّية بعد مرور ثلاثة وثلاثين سنة. وما فتئ عالمنا يكتسي طابعا «كونيًا» و على نحو متزايد. ومع ذلك، فقد تغيّرت طريقة رؤيتنا للعالم وللعولمة ونظرتنا لعلم الاجتماع بشكل بالغ. سأتناول في هذا الخطاب المختصر بإيجاز أربعة من هذه التغيّرات، وأعرض سبب الحاجة إلى تجديد مشروع علم الاجتماع الكوني وأحاول طرح ما تعنيه هذه التغيّرات بالنسبة للجمعيّة الدوليّة لعلم الإجتماع.

> أدوات اتّصال وتواصل جديدة

تتمثّل أحد أبرز التغيّرات إثارة منذ تسعينيات القرن الماضي في الاستخدام المكثّف «لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة». كانت الإنترنت والعالم السيبراني قد انطلق للتوّ في التسعينيات، لكن سرعان ما اعتُبر الاتصال وفق كاستيلز Castells أساسًيا لحقبة تتّسم بتزايد حدّة العولمة (Castells, 1996). وغدا الانفتاح الكلي و الفاعل على الوسائط والتقنيات الرقمية راهنا جزءًا رئيسيًا في الحياة والعلاقات الإنسانية وأنساقها كافّة و تضمّنت هذه التغيّرات أساليب التواصل بيننا وكيفيّة تلقّينا للمعلومة مُحدثةً تحولات في نمط العيش سويًا. وأحدثت تغيّرات مماثلة بل عميقة في الفضاء العام داخل الأنظمة الديمقراطية وغير الليبرالية والاستبدادية على حد سواء.

لقد أتاحت تكنولوجيات الاتصالات الرقمية تحدّيات وولّدت فرصا للجمعيّة الدولية لعلم الإجتماع وللسوسيولوجيا الكونيّة بتوفيرها أدوات التي تساعد في إجراء التحاليل

>>

الاجتماعية من مختلف مناطق العالم وتستهدف بلوغ جمهور أوسع من بين المواطنين و واضعي السياسات. ولعلّ أبرز الدلائل تنظيم الجمعيّة الدوليّة لعلم الإجتماع خلال جائحة كوفيد ١٩ لأوّل المؤتمرات في العلوم الاجتماعية وأوسعها نطاقا عبر الإنترنت بعدد حضور فاق ٣٥٠٠ ثلاث آلاف وخمس مئة باحث/ة. وما فتئت وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بـ الجمعية ومنصّاتها تحافظ على حركيّة جماعتنا ديناميّاتها وعلى اطّلاع يومي بالمعلومة. كما سمحت الاجتماعات عبر الإنترنت أيضًا المزيد من الديناميات التشاركية، لا سيما من خلال اجتماعات مجلس البحوث عبر الإنترنت.

> كوكب محدود

لقد غيرت كارثة المناخ والوعي البيئي المتنامي بشكل بالغ معنى عولمتنا وتجربتها. إذ أشارت «العولمة» في التسعينيات إلى توسّع النموذج الغربي للسّوق والديمقراطية الرّسمية في عالم شهد إعادة توحيده عقب الحرب الباردة حيث بدا لا متناهٍ. واتخذت الأسئلة الأساسية لعلم الاجتماع الكوني راهنا شكلاً جديدًا في ظلّ الانهيار المناخي وتدمير الطبيعة

نتساءل إذن: «كيف لنا التعايش على كوكب محدود؟» يمكن القول إن هذا هو السؤال الأكثر أهمية الواجب على علم الاجتماع تناوله في القرن الواحد والعشرين. إذ تُعدّ مسألة المناخ والقضايا البيئية أكثر من مجرد موضوعات محدّدة يتناولها علم الاجتماع: بل مسائل تتقاطع مع جلّ الموضوعات ومجالات مواضيع البحث وغدت مسألة علم الإجتماع المركزيّة. ولسوف تغيّر تلك القضايا من اختصاصنا ومما يُنتظر من علم الاجتماع ومن علماء الاجتماع. أجادل بمركزيّة هذه المسألة للجمعيّة الدوليّة لعلم الإجتماع خلال السنوات الأربع القادمة.

> الاستبداد المتصاعد عوضا عن توسيع نطاق الديمقراطيّة

كان أغلب المفكرين وراسموا السياسات وكذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني يؤيّدون القناعة خلال التسعينيات من القرن الماضي، أو على الأقل يتقاسمون الأمل في أن تكثيف العولمة والترابط الذي أتاحته شبكة الإنترنت من شأنه تنطوي على فكرة توسع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

إلّا أنّه وبعد مضيّ ربع قرن، وُسِمَ الموضوع الذي تمّ اختياره لمؤتمرنا الدولي لسنة ٢٠٢٣ ب «عودة الاستبداد». ولسوء الحظ اعتبر هذا الوسم الذي قدّمه ساري حنفي خيارا رائعا وفي وقته المناسب. حيث تلاشت الآمال في احتضان موجات جديدة من التّحولات الديمقراطية، والتي برزت مجدّدا خلال الربيع العربي لاحقا في العشرية اللاتي تلت تلك الأحداث. وعليه، تعززت الأنظمة غير الليبرالية وغمر الحكم الاستبدادي جميع القارات. حيث تمكّنت تلك الأنظمة من طرق فعالة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيات الاتصال للسيطرة على شعوبهم وإحكام قبضتها عليهم، والتحكّم في توجيه الانتخابات في بلدان أخرى، وإسقاط سرديّاتها ونموذج نظامها وإبرازها عالميّا.

لقد أولى علماء الاجتماع وإخصائي العلوم الاجتماعية قدرا بالغا من الأبحاث للأنظمة والجهات الفاعلة الاستبدادية، وللحركات التي تمثّل تهديدا للديمقراطية و غالبا ما تهدّد علماء الاجتماع على حد سواء. حيث واجهت حريّة البحث تحديات شملت العديد من البلدان، سواء من خلال تنامي سيطرة الدولة أو عبر مضاعفة الجهات اليمينية المتطرفة أو الميليشيات شبه العسكرية لتهديداتها. و في هذا السياق وفي زمننا هذا يتطلب علم الاجتماع الكوني توجيه اهتمام خاصّ ودعمًا لعلماء الاجتماع الذين يواجهون التهديدات حين إجراء أبحاثهم. ففي ٢٥ يناير ٢٠١٦، تمّ القبض على جوليو ريجيني Giulio Regeniطالب علم الاجتماع الإيطالي وعضو لجنة البحوث التابعة للجمعية الدولية لعلم الإجتماع RC٤٧، و قتل على يد الشرطة المصرية أثناء قيامه بالبحث في مسألة النقابات المستقلة في القاهرة. كما بدأ منتدى الجمعية الدولية لعلم الإجتماع لسنة ٢٠٢١ بتكريم ماريل فرانكو Marielle Franco عالمة الاجتماع وسياسيّة محلية وناشطة مناهضة لعنف الدولة والتي قُتلت على يد العصابات في ريو دي جانيرو Rio de Janeiro في ١٤ مارس ٢٠١٨. كما أشير إلى أحدى الاسهامات المتبصّرة في منتدى ٢٠٢١ والتي صاغها سيهان إردال Cihan Erdal طالب الدكتوراه في جامعة كارلتون داخل أسوار السجن في أنقرة الذي تم اعتقاله أثناء قيامه بعمل ميداني في مدينة إسطنبول.

> صعود الجنوب العالمي

لقد اقترنت العولمة في تسعينيات القرن الماضي بعمليّة التغريب و بتوسّع اقتصاد السوق الغربيّة وبالثقافة و بأسلوب الحياة ورؤية العالم. و تشير العولمة في القرن الواحد و العشرين إلى صعود فاعلين و بلدان من مختلف مناطق من العالم و تركيز الإعلام العالمي على مسألة هذا البروز باعتبارهم فاعلين اقتصاديين و جيو سياسيين. و لم يقل دورهم المتنامي بوصفهم منتجين للمعرفة على الأقلّ أهمية عن ذلك.

لقد كان لهذا الصعود أثر في بعض الاختصاصات بنفس درجة أثره في علم الاجتماع. حيث قلبت الروابط والحوارات الأعمق بين علماء الاجتماع من مختلف القارات، والانتشار الأوسع للأعمال الرائدة التي قدّمها علماء الإجتماع من الجنوب العالمي، ووجهات النظر الجديدة حول تاريخ وجغرافيا اختصاصنا، المعنى الذي كان يحتويه «علم الاجتماع العالمي» رأسًا على عقب. إذ كانت أدبيات علم الاجتماع العالمي في تسعينيات القرن العشرين خاضعة كلّيا لسيطرة العلماء الغربيين وغالبًا ما كان يُنظر إلى الجنوب العالمي وإلى «الشرق» كونهما مواقع للبحث التجريبي الذي تغذيه المفاهيم الغربية. وحاليًا يكمن جوهر علم الاجتماع الكوني في جعل إسهامات العلماء والجهات الفاعلة من الجنوب العالمي أكثر وضوح مع تحدّيها لهيمنة المعرفة الأوروبية المركزيّة. أشير هنا إلى مساعدة النظريات والمفاهيم والتحليلات التي أجراها علماء الإجتماع من الجنوب العالمي على فهم التحديات الاجتماعية في الجنوب العالمي كما في الشمال العالمي. لقد غيرت تلك المفاهيم والنظريات من أساليب نظرتنا لمفاهيم بالغة الأهمّية مثل الحداثة، والتفاوتات، والعدالة البيئية مبرزة طرائق مختلفة للتواصل مع الطبيعة ومع العالم ومع أنفسنا.

على النقيض ممّا يدعيه بعض منتقدي تلك النظريات والمفاهيم، لا تركّز منظورات الديكولونياليّة وقضايا التبعية وما بعد الاستعمار مشاريعها المعرفية على محو اسهامات «علم الاجتماع الغربي» للشروع في «علم اجتماع ديكولونيالي». وكما الحال مع المعرفة المنتجة في أي جزء آخر من العالم، يستدعي هذا وجوب تثبيت علم الاجتماع الأوروبي وأمريكا الشمالية وجوده في زمانه ومكانه، وأن يواجه تحدّيات ذات الصلة بادعاءاته حول مسألة الكونيّة، وأن يتجّه مسارُ تطوّره ضمن حوار كوني متجدّد مع مفاهيم و رؤى حول العالم ونظريات من الجنوب العالمي

لقد ولت الأيام. إذ لا مجال أن يظل علم الاجتماع الكوني متجذرًا في الجامعات والشرائع الاجتماعية الغربية التي قدمت نفسها على أنها كونيّة (universalism) ولا أن يقتصر على انتقاد علم الاجتماع الغربي.

أعتقد أن المنظورات الديكولونياليّة و ما بعد الاستعمار و المنظورات التابعة تدعونا في هذا السياق إلى تحديد النظريات الاجتماعية وإعادة النظر في بعض المفاهيم الأساسيّة ذات العلاقة باختصاصنا ضمن حوار مع الحقائق والمعارف المتجذرة في أجزاء مختلفة من العالم. لقد مثّل فسح مجالات لحوار حصيف بين الباحثين والنهج المتبعة من مختلف القارات وتعزيز مشاركة أفضل للابيستيمولوجيات والباحثين من الجنوب العالمي ومن الأقلّيات المقموعة أحد أهمّ الأهداف التي رسمتها الجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع منذ تأسيسها، ناهيك و بدرجة أشدّ منذ تسعينيات القرن الماضي و ضمن المشاريع التي أعدّها إيمانويل والر شتاين Immanuel Wallerstein.

أعتقد إنّ إشراك علماء الاجتماع والأبحاث والتحليلات والنظريات من جميع القارات على نحو أكثر شمولاً لا يقتصر على مسألة دمقرطة علم الاجتماع فحسب، بل يعدّ أيضًا أحد أكثر المسارات ثراء حتّى نعزز أدراكنا للحقائق الاجتماعية وللفاعلين الاجتماعيين. لا يتوقّف هذا على توسيع عضوية الباحثين و الأخصّائيين و علماء الاجتماع من الجنوب العالمي بل يستدعي هذا ضرورة تنمية الجهود للقيام بأكثر من مجرد العضويّة. أشير إلى الحاجة إلى اجتذاب وتعزيز المشاركة النشطة لهؤلاء الزملاء وأن يحظوا بمشاركة كاملة في أنشطة الجمعية وفي ولجان البحث التابعة لنا، والانخراط في فعالياتنا، ومشاريعنا وكذلك

دعم جمعياتهم الوطنية.

> الانفتاح والاهتمام

لا يعدّ علم الاجتماع الكوني مجرد مشروع نظري، وطيفا من المناقشات المعرفية، وبعض التحديات المنهجية. بل إنّه أيضًا موقف اجتماعي وثقافي وشخصي في آن واحد.

لقد بدأ علم الإجتماع مساره غداة المنعطف الديكولونيالي وأثناءه، على أساس الانفتاح على رؤى ومنظورات مختلفة قائمة على وجهات نظر وعلى ثقافات وخلفيات اجتماعية مختلفة. و هي متأصّلة في القبول تعريض النفس لمخاطر(و الأمل) فقدان بعض من اليقين و الأمل في الاستفادة من لقاء الآخر و مواجهته. فالسوسيولوجيا متأصّلة وتتغذّى من الالتزام – و المتعة --في الالتقاء بأشخاص من قارّات مختلفة و الاطلاع على حصيلتهم واسهاماتهم المعرفية. وهي تقوم على الانفتاح في النظر إلى الموضوعات البحثيّة من مناظير مختلفة سعيا إلى ادراكه بطرق مختلف و ربّما ادراك أنفسنا و موقعنا في العالم على نحو متباين.

تشكّل البحوث والنظريات المتبصّرة والمتميّزة من أجزاء مختلفة من العالم وكذلك الحوارات فيما بين النهج والتحاليل القائمة والرغبة و الاستعداد للتعلّم من الآخر، عناصر أساسيّة لبلوغ سوسيولوجيا كونيّة متجدّدة.

كما يشكّل ارساء مساحات تفسح المجال لمزيد تشجيع الحوارات ما بين الثقافات حيث يمكننا من خلالها تقاسم نتائج أبحاثنا ورؤانا في بيئة داعمة لعمري دور الجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع الأساسي. يستدعي تحقيق مثل هذا الهدف أكثر من مجرد النوايا والخطابات والتحليلات. كما يتطلب أيضًا ممارسات الانفتاح والتسامح والاهتمام ببعضنا البعض، خاصة في بيئة دولية ومتعددة الثقافات.

دعوني أسوق مثالا ملموسا. قبل أشهر قليلة، كانت لي فرصة حضور مختبر دوكتورالي تابع للجمعية الدولية لعلم الإجتماع.

وصلت إحدى المشاركات منهكة بعد رحلة طويلة ومضنية من فلسطين. أصيبت أثناء العشاء بنوبة ذعر جرّاء استجوابها على الحدود لفترة طويلة. بهدوء أخذها اثنان أو ثلاثة مشاركون آخرون إلى طاولة أخرى، واستمعوا إليها و إلى روايتها وأحاطوها بالدعم. كما بادرت باحثة دكتوراه شابة بحجز غرفة في فندق قريب، واعتنت بها أثناء المساء وكانت حريصة على تمتّع المشاركة الفلسطينية ببعض ليلة نوم مريحة. وفي الساعة التاسعة صباحًا من اليوم الموالي، عادت كلتاهما و التحقتا بالمجموعة لحضور الجلسة الافتتاحية، كلتاهما استعداد لما ستختبره كلتاهما من أسبوع ثاقب من التعلم والتبادل مع زملائهما من طلاب الدكتوراه والباحثين من جميع القارات. لقد حدث ذلك بطريقة لطيفة سلسة وسرية لدرجة أنني لم ألاحظ ذلك في ذلك المساء. ومع ذلك، تعلمّنا هذه الحركة هذا النوع من اللفتة الملموس والاهتمام ببعضنا البعض جزء لا يتجزّأ في تطوير علم الاجتماع العالم

ولئن بدا هذا الاهتمام وهذه المساندة غالبا خارج دائرة الضوء إلّا أنّا تظلّ أساسية للجمعية الدوليّة لعلم الاجتماع. يبرز لنا المثال الذي أشرت إليه أيضًا أن الجمعية الدولية لعلم الاجتماع وعلم الاجتماع الكوني لا يُدركان فقط ضمن اجتماعاتنا ومؤتمراتنا الواسعة. إذ تتجسّد الجمعية كذلك في اللقاءات ما بين الثقافات، وفي مجالات التبادل بين علماء الاجتماع من مختلف القارات، وفي الانفتاح على وجهات النظر والأبحاث من مناطق مختلفة من العالم، وفي ممارسات الاهتمام التي تسنح لنا بتقاسمها في بيئة داعمة. يحظى تطوير علم الاجتماع الكوني هذا والمتجذر في الانفتاح على وجهات نظر الآخرين وفي ممارسات الرعاية و الاهتمام بأهمّية أبلغ في ظلّ تنامي الاستبداد، والقوميات، والتفاوتات، والانهيار البيئي.

مع اقتراب المؤتمر الدولي العشرين لعلم الاجتماع من نهايته، دعونا نأخذ بعضًا من ممارسات الجمعية الدوليةّ لعلم الاجتماع معنا تعود بها ونعمل على تنفيذ هذا الانفتاح على الحوار الكوني على أرض الواقع مع تنمية هذا الاهتمام ببعضنا البعض في ممارساتنا. فلنبن معًا علم اجتماع متجدد وأكثر انفتاحًا وأوسع كونيّة، بدءًا نقطة نشاطنا في تعاريف حياتنا اليومية بصفتنا علماء اجتماع، وباحثين، وأساتذة، ومواطنين، وبشر.

يكمن التحدّي الرئيس في عصرنا راهنا في العودة التدريجيّة للوعي الكوكبي الذي سيمكّننا من العمل معا في مواجهة التحديات المشتركة بدءا بالاحتباس الحراري، والأزمة البيئية، وتنامي التفاوتات، والتهديدات. وإن كنّا نحن علماء الإجتماع في مستوى المهمة الموكلة سيسهم علم الإجتماع لا محالة في الارتقاء بهذا الوعي و ستحظى بموقعها في رفع بعض من تحدّيات هذا العصر. ■

توجّه كل المراسلات إلى جوفري بلايرز على البريد الإلكتروني Geoffrey.Pleyers@uclouvain.be
و على حسابه على تويتر @GeoffreyPleyers

المنشورات ذات الصلة الصادرة ل جوفري بلايرز

السوسيولوجيا الكونية بصفتها حوارا كونيا متجدّدا حوار كوني ١٣,١، أفريل/نيسان ٢٠٢٣.

من أجل علم اجتماع عالمي للحركات الاجتماعية. تتجاوز العولمة المنهجية والاستخراجيّة، غلوبالايزاشن،٢٠٢٣

> إشادة و امتنان شخصي لمارغريت آرتشر (١٩٤٣-٢٠٢٣)

بقلم: مارتن آلبرو، المملكة المتّحدة

المصدر مانويل كاستيلز كليمانط/ جامعة نافارا

عيق هو الحزن لسماع خبر وفاة ماجي! فقد امتدّت علاقتنا لفترة طويلة. كان أوّل لقائنا سنة ١٩٦٦ كمُحاضرَيْن في قسم علم الاجتماع المنشأ حديثًا حينها في جامعة ريدينغ Reading بالمملكة المتحدة. حيث استكمَلتْ شهادة الدكتوراة في سن الثالثة والعشرين، بكلّية لندن للاقتصاد في موضوع التطلعات التعليمية للآباء والأمهات من الطبقة العاملة الإنجليزية وتأثيرها على أطفالهم. وأنا الذي أكبرها بخمس سنوات لم أُنهِ بعدُ حتى درجة الماجستير هناك. ولعلّل كنت حينها خائفا! وتخطّيت ذلك تاركا إيّاها تتعامل مع أستاذ مجنون على مدى السنوات السبع التي تلت. واصلت مارغريت نشر أربعة عشر ورقة بحثيّة انتقلت بعدها إلى وارويك Warwick حيث أمضت الجزء الأكبر من حياتها المهنية. و لم ينقطع تواصلنا.

كانت تتميّز بالروعة في عملها مركّزة كل اهتمامها على علم الإجتماع وعلى تطويره بوصفه إختصاصا عوضا عن مسيرتها المهنية الخاصة. لن أحاول أن التقدير الجدّي لاسهاماتها الفكرية الجوهرية في مجال هذا الاختصاص، فسيفعل الكثيرون غيري، لكنني سأشيد بالعمل الذي تقاسمناه من أجل النهوض بالجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع. وبمبادرة منها بوصفها رئيسة لجنة النشر في الجمعية طلبت مي مساعدتها في تأسيس مجلة جديدة. كان من المقرر أن يطلق عليها اسم «السوسيولوجيا الدولية» تكون معارضة لما شعرنا به نحن الإثنين على أنه التركيز الوطني غير المبرر الذي كانت تُمرّره كبرى النشريات المختصّة: حتى ورغم انفتاحها ظاهريًا للجميع، فإنها ظلّت تشترط أن اللغة الإنجليزية لغة كل التقديمات ولكن وباندفاع منّا، قرّرنا الترتيب لإجراء الترجمة من أي لغة! فكان لنا ذلك، وشملت الترجمة حتى وخاصّة اللغة الصينية. صدر العدد الأوّل من السوسيولوجيا الدولية سنة ١٩٨٦ كتب افتتاحيتها فارناندو كاردوسو Fernando Cardoso رئيس الجمعية الدولية لعلم الإجتماع و لم يكن حينها رئيسا للبرازيل بعدُ. وشملت المقالات مؤلّفين من بولندا و الهند، و النرويج، و بلغاريا، و مقالتين من الولايات المتّحدة الأمريكية (٢). واعتقدنا أن المهمّة أنجزت! ولكن و في وقت مبكّر جدّا و نظرا لانهيار ترتيبات النشر الأصليّة بالإضافة إلى مؤسستي كاريف، بدأت مرحلة مفاوضات شاقة قبل أن تتدخّل سيج Sage لتأمين سمعة المجلة طويلة الأمد والتي حَظِيَتْ بها حتى الآن. كانت ماجي تتميّز بوسع الحيلة، ملتزمة على مدى كلّ المجالات وجديرة تماما بمنصب رئيسة الجمعية الدولية لعلم الإجتماع.

كانت ماجي تتميّز بملكة التحفيز ورائعة في الدفع ودائمة التوصّل إلى حشد موهبتها اللازمة للأوقات المناسبة. وتمثلت آخر تجربة لي في تميّزها بهذه المهارات في اجتماع عقد في أكاديميّة بونتيفيكال للعلوم الاجتماعية Pontifical Academy of Social Sciences و التي تسلمت دفة رئاستها سنة ٢٠١٤. ومن ذكرياتي التي لن تمحو أبدا رؤيتها ترأس اجتماعا حضره كلّ من بيرني ساندرز و جيوفري ساتشز Jeffrey و Bernie Sanders Sachs.

لكن الصورة الأكثر بروزا والتي تغطّي غيرها من الصور تلك التي التقطها وظلّت عالقة في مخيلتي: صورة الحفل الافتتاحي للمؤتمر الدّولي للسوسيولوجيا الدي عقد في مدريد سنة ١٩٩٠. كان المشاركون البالغ عددهم ٤٠٠٠ والذين تمكنوا من التجمهر في القاعة الواسعة في انتظار الضيوف الأكثر تميزًا على المسرح. و كان الظهور مشيا ملكة إسبانيا، ثمّ ماجي، ثمّ الملك بمثل هذا الترتيب. وهي، ماجي رئيسة الجمعية الدولية لعلم الإجتماع المنتهية ولايتها، الرائعة والمثالية، مرتدية ملابسها البيضاء المعتادة، وبأسلوب ملكيّ لوحت للجمهور بفخامة. لقد كانت ماجي ظاهرة، وموهبة فريدة من نوعها، لا ينبغي لأحد أن يأمل في تقليدها. لقد كانت سندا لكل من حولها لكنها دون تتوقع منهم أبدًا أن يكونوا غير من يكونون. سوف يشعر علماء الاجتماع في جميع أنحاء العالم. بالحسرة على فقدانها يكن سيظلّ اسهامها في تطوير هذا التخصّص محفورا في الذاكرة. ■

٢٦ جوان/حزيران ٢٠٢٣

> النظرية النقديّة والسوسيولوجيا الكونيّة: الشقيقات الرفيقات؟

بقلم ستيفن لاسانيتش، معهد فرانكفورت للبحوث الاجتماعية، ألمانيا

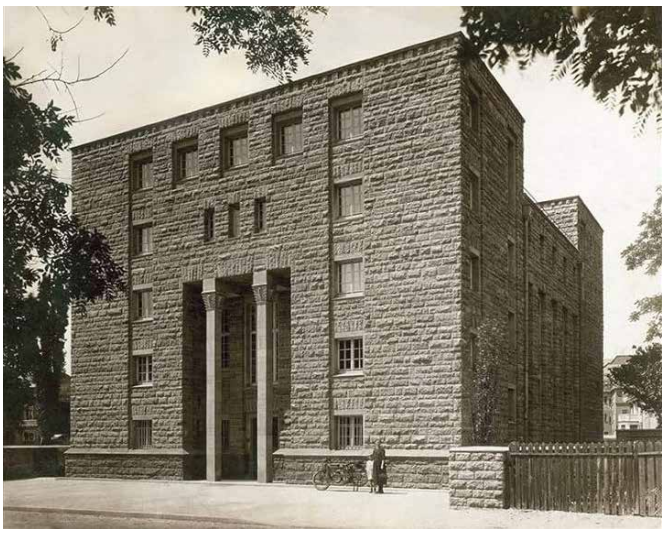

معهد سوزيالفورشنج، فرانكفورت سنة ال ١٩٢٠

تحتد مئوية معهد فرانكفورت للبحوث الاجتماعية ومن ثمّ مدرسة فرانكفورت اللّحظة المواتية للتساؤل حول سبب استنفاد *أسلوب النظرية النقدية في فرانكفورت* لزخمها – ومتى حصل ذلك. حيث يُؤْخَذُ التحوّل التواصلي (turn communicative) للنظرية النقدية كما تناولها يورغن هابرماس Jürgen Habermas في أوائل الثمانينيات، في أغلب الأحيان باعتبارها مرحلتها الحاسمة. إذ لم تمهد خطوة هابرماس الطريق أمام التجريد الفعال للتفكير النظري النقدي فحسب، بل أحالت التحليل الطبقي ومنطق إعادة الإنتاج الرأسمالي إلى المرتبة الثانية، إن لم يكن إلى هوامشها. أبعد من ذلك، لقد وجّه تركيزُ هابرماس على النقد الباطني (immanent) للديمقراطية الليبرالية مسار الجيل الثاني من النظرية النقدية نحو الإصرار على الإنجاز السياسي لـ «مشروع الحداثة غير المكتمل»، حيث أصبح الاتحاد الأوروبي الهدف الرئيسي للرغبة المعيارية ونموذج القدوة المحتمل للتصميم الاشتراكي الديمقراطي لمجتمع ما بعد الحداثة.

> فوّتت النظريّة النقدية الأوروبية المركز مسألة العولمة

لا تبدو، في ظلّ هذه الخلفيّة، المبالغة في الادعاء بأنّ النظريّة النقدية فوّتت على نفسها وبشكل ما مسألة العولمة. والتي على الأقل في تيارها الهابرماسي، تمسّكت بمركزية أوروبية معيّنة، أو استغراب في هذا الشأن، والتي حدّدت بالفعل معظم ممثلي الجيل الأول.

فبعد الحرب العالمية الأولى، كانت النظرية النقدية الناشئة مدفوعة بلغز فشل ثورة الطبقة العاملة (أو غيابها) ضد الهيمنة الرأسمالية في أوروبا الغربية. ومنذ أوائل الثلاثينيات فصاعدًا، تفكيرها يتمحور حول الأسس المادية والنفسية والاجتماعية للفاشية وصعود الاشتراكية القومية؛ و كانت بعد سنة ١٩٤٥، ولأكثر من عقدين من الزمن (حتى قيام الحركة الطلابية في أواخر الستينيات)، مرتهنة بمسألة ما إذا كان بإمكان الديمقراطية الترسّخ خارج الشكل الرسمي فقط في ألمانيا ما بعد الفاشية (أو تجاوزا لهذا السؤال المحدد، ما هو مدى إمكانية التحرر الاجتماعي بعد تحوّل المنطق إلى أسطورة ودمار). وعليه، ومنذ البداية وعلى مدى تاريخها، وعلى الرغم من فترة انقطاع أمريكية دامت حوالي العقدين من الزمن، اتّسمت النظرية النقدية بطابع أوروبي قويّ و أبقت عليه إلى اليوم. إن التحقيق في المفارقات المعيارية للتحديث الرأسمالي، كما ادعى معهد البحوث الاجتماعية القيام به منذ بداية الألفية، يمكن الجدال بأنه انعكاس لهذا الانحياز البنيوي: ألا وهو مرة أخرى، تمحور الأجندة العلمية (والسياسية) حول نقد باطني للحداثة الغربية، والتي اتُهمت بتحويل الفردنة وتقرير المصير من كونهما وعدا تحرّريا إلى مطلب مؤسسي

أمّا من منظور بقية العالم (الرأسمالي)، تبدو من الواضح أن مثل هذه الأجندة البحثية غريبة وذات مرجعية ذاتية. فمنذ قرن من الزمان، وفي تعاريف جميع أشكالها الكلاسيكية والمعاصرة تقريبًا، كان شكل الاستعمار الغربي والحكم الإمبراطوري، من ناحية، وتاريخ الذيكولونياليّة وما بعد الكولونياليّة، من ناحية أخرى، غائبين بشكل واضح عن النظرية النقدية (Critical Theory) (بالحروف الأوليّة الكبيرة) للرأسمالية في أشكالها العالية والمتأخرة وفي شكلها الأحدث. وغابت أي محاولة كبرى أو واسعة النطاق أو طويلة الأمد ضمن النظرية النقدية لإضفاء طابع إقليمي على أوروبا والتجربة التاريخية الأوروبية - أو حتّى على النظرية النقدية نفسها. وحتى الماضي القريب، كان منطق إعادة الإنتاج الرأسمالي الذي انتقده المنظرون النقديون مرادفا لمنطق الرأسمالية الغربية حيث يبدو الأفق المعياري لمثل هذا النقد مقتصرا على القائمة الخالدة للقيم نفسها التي نقلها التنوير الأوروبي؛ وتتكون النقطة المرجعية التجريبية لكل تفكيرها التحليلي والتشخيصي بشكل شبه حصري من الواقع الاجتماعي (أو ما يتم تصويره على هذا النحو) للديمقراطيات الغنية في نصف الكرة الغربي (أو، مؤخّرا جدّا، في الشمال العالمي).

> النظريّة النقديّة وعلم الإجتماع الكوني

ومع ذلك، بات واضحًا تمامًا أن تكون للنظرية النقدية مصلحة في الانفتاح على ما يمكن أن أسميه علم الاجتماع الكوني. ولكن لنتساءل ما سبب اهتمام علم الاجتماع الكوني بالنظرية النقدية؟ أودّ أن أوجز في هذا السياق حسب فهمي، مفهوم علم الإجتماع الكوني ونطاق اهتماماته. أولا، علم الإجتماع الكوني علائقيّ في منظوره التحليلي حيث يربط و بشكل منهجيّ الظواهر الاجتماعية في مكان ما من النظام الرأسمالي بما يحدث (وقد حدث) في أماكن أخرى أي أنّه يربط النجاح الاقتصادي الغربي باستغلال العمالة «الرخيصة» والطبيعة في أيّ مكان آخر، ويربط البنية الاجتماعية لفرص الحياة في أي «مجتمع وطني» بالهياكل الجيواقتصادية والجيوسياسية (المتغيرة) للهيمنة، أو يربط

المشروعية المحتملة لنظام سياسي معين بإمكانية تبرير وبشكل فعال تكاليف الأداء المستقرّ وظروفه. ثانيًا، يتسم علم الاجتماع الكوني بأنه لا مركزي في منهجه التجريبي، بمفهوم المراعاة المنهجيّة لتعدد الكيانات والممارسات المحلية والإقليمية والوطنية وعبر الوطنية التي تشكل المنطق المؤسسي وعوالم الحياة اليومية «للرأسمالية الحقيقية». (والواقعية الرأسمالية). ثالثًا، علم الاجتماع *متشابك* في تطبيقاته العمليّة، من حيث توليفه للأبحاث من جميع أنحاء العالم في مجتمع تعاوني وغير تنافسي من الباحثين المنخرطين في إعادة البناء النقدي لإعادة إنتاج الرأسمالية- قدر الإمكان، نظرًا للظروف و تموقعاتهم الامتكافئة في عصر العولمة.

من الواضح أن هذه ليست مجرد صورة منمّقة فقط، بل إنها صورة مثالية وهي نسخة نموذجية مثالية ـ(ورؤية) لعلم الاجتماع كونيّ محتمل. لا سيما المتعلقة بالخاصية الثالثة إذ أنّ علم الاجتماع الكوني القائم فعليًا لا يرقى إلى النوع المثالي، لأن علماء الاجتماع الكونيين فردانيون، ومتخصصون بمجال ما، و/أو محليين بقوة الاقتصاد السياسي للمجال الأكاديمي. من المؤكد أن هناك بعض مراكز الثقل المؤسسية، سواء كان ذلك في سياق الجمعية الدولية لعلم الاجتماع أو (إقليميًا) في مجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية. بات من الواضح أنّ ثمّة **حوار كونيّ**. لكن لكن لا يزال أمامنا طريق طويل للعبور وضمان ذلك.

> يمكن لعلم الإجتماع الكوني الاستنارة بالنظرية النقديّة

نتساءل مرّة أخرى، في ما يتمثّل دور النظريّة النقدية بوضعه غير المعولم مع الأسف على هذا النحو؟ يمكن لعلم الإجتماع الكوني الذي يلوح في الأفق وأكثر من ذلك وهو علم ذو الصفة الانعكاسية لجذوره التاريخية، أن يستنير بالنظرية النقدية في اعتقادي، وذلك من ناحيتين. من ناحية، يمكن أن تكون النظرية النقديّة بمثابة تدبير تصحيحي لعلم الاجتماع كونيّ الالتزام وذلك من خلال ضخّه ببعض مستوى مقاومة حتى يتمكن من تحديد «الموضوع الثوري» حول كلّ زاوية، وبالتالي إبقاء علم الاجتماع الكونيّ خارج بوطقة الأحلام الواهية و التمنّي وبنفس القدر بعيدا عن التآخي المتقاسم غير النقدي مع الحركة الاجتماعية في ذلك الوقت. من ناحية أخرى، وبجدال لا يخلو إلى حد ما من مفارقة، يمكن للنظرية النقدية أن تطمئن علم الاجتماع الكونيّ وعلى نحو فعال إلى أن الرأسمالية – بكل أشكالها –تعدّ جوهر التشوهات الاجتماعية والتناقضات المجتمعية التي نشهدها و في صميمها. لقد كانت الرأسمالية بدءا من الاستيلاء على الأميركتين قلعة أوروبا المستكملة مؤخرًا – و لا تزال ذات أثر كونيًا. ودعونا نواجه الأمر: الرأسمالية قاتلة

سواء كان ذلك منطقياً أم لا، فأنا أعتقد أنه بإمكان علم الاجتماع الكونيّ والنظرية النقدية أن تصبحا الأخوات الرفيقات يغدو حضن أذرعهما بالتأكيد البحث الاجتماعي والنقد العلمي.

توجّه كل المراسلات إلى ستيفن لاسانيتش على البريد الإلكتروني lessenich@soz.uni-frankfurt.de

> استعمار القطن: إعادة التفكير ما بعد الكولونيالي للرأسماليّة

بقلم غورمندرك. بمبرا (Gurminder Bhambra)، جامعة ساسّيكس، المملكة المتحدة

مزرعة قطن، المصدر: iStock مارك كاستيا ٢٠٢٣

«تدّ فكرة الرأسمالية الحديثة بصفتها تكوينا اجتماعيا واقتصاديا مميزا فكرة تتقاسمها عديد المناهج الاجتماعية المختلفة لا سيما تلك المستوحاة من أعمال ماركس وفيبر. ويصدق هذا أيضًا على النظرية النقدية، التي تربط جدالاتها المعيارية حول تحرر الإنسان والإمكانيات بما تطلق عليه نانسي فريزر وراهيل جايجي Nancy Fraser و Rahel Jaeggi (٢٠١٨) «تسلسل يعتمد على المسار من أنظمة تراكم (path-dependent sequence of accumulation) والتي تتكشف على أساس غير تزامني في التاريخ».

عادة ما يحدّد هذا التسلسل التنموي ظهور الرأسمالية الحديثة في أوروبا في عالم من المنتجين الصغار الذين يعطلون التسلسلات الهرمية للمكانة الخاصّة بالترتيبات الاجتماعية الإقطاعية بهدف خلق فرص تجارية لتحقيق الربح في حينٍ يغيب فيه السياق الاستعماري للرأسمالية الحديثة. لنسقْ مثالا في هذا المجال، حيث يتمّ فصل حركة التطويق المحلية اللازمة لإنشاء سوق عمل محلية عن مظاهرها الخارجية في الاستيلاء على الأراضي والعمالة. كما أنها منفصلة عن العمليات السياسية الاستعمارية التي تنظمتها الدولة والتي استلزمها هذا الاستيلاء، والتي مثّلت جزءًا ضروريًا من الإنتاج المحلي.

>>

أجادل في هذا الإسهام الموجز حول الحاجة إلى فهم الاستعمار باعتباره أساسيا للرأسماليّة ولكيفيّة تشكيله. كنت قد عرضت التعليل النظري في مجال آخر. وأودّ في هذه الورقة مناقشة حالة وحيدة تجسّد الطرح العام الذي أتبنّاه. كما يبرز التعليل كيف أنّ مفاهيم الرأسمالية الممثّلة ضمن العلوم الاجتماعية بما في ذلك النظريّة النقدية لا تعدو أن تكون مركزيّة أوروبيّة وتنطوي على القضاء على الاستعمار.

> صناعة قطن دون قطن

في منتصف القرن التاسع عشر أدّى نجاح صناعة القطن في مانشستر والذي ارتبط بنشر العمالة من خلال أفضل التكنولوجيات في الغزل والنسيج إلى تحويل بلدة إقليمية صغيرة إلى مدينة كونيّة. ممّا كفل مركزية مانشستر شبه الأيقونيّة في الثورة الصناعية وبالتالي مكانتها المركزية في فهم الرأسمالية.

وعلى نحو التساؤل الدقيق لأوتسا باتنايك: كيف لدولة لم تنتج المادة الخام ـ القطن ـ أن تبني ثورتها الصناعية على المنسوجات القطنية؟ فلنبات القطن موطنُه الأصلي الهند، ولم يكن أبدا بريطانيًا أو حتى أوروبيًا. حيث تعود زراعة القطن وصناعة المنسوجات القطنية إلى حضارة وادي السند قبل ٥٠٠٠ سنة وكانت الهند على مدى حقبات طويلة من التاريخ مُصَدّرًا للمنسوجات القطنية في معظم أنحاء العالم.

بدأت شركة الهند الشرقية الإنجليزية في القرن السابع عشر في استيراد كميات كبيرة من المنسوجات القطنية من الهند. لكن في أواخر القرن السابع عشر، دفعت شعبية المنسوجات الجديدة تجار الأقمشة الصوفية إلى تقديم التماس إلى الحكومة لفرض حظر قانوني كامل على بيعها للمنسوجات القطنيّة واستهلاكها؛ حتى أن «[غدا] الدفن في أي شيء غير الأكفان الصوفية غير قانوني». واستمرت مثل هذه السياسات حتى أواخر القرن الثامن عشر، مما أدى إلى حماية تجارة الصوف وخلق الظروف الملائمة لصناعة القطن المحلية.

> التجاهل التاريخي والسوسيولوجي

مثّلت هذه الفترة من الحمائية التي امتدّت على مدى ١٥٠سنة، والتي تم تنظيمها من خلال السياسات التجارية التي كانت تستهدف واردات المنسوجات الهندية، السياق الذي سنح لصناعة القطن في مانشستر حينها من الانطلاق ثم الازدهار. لكن وكما تجادل باتنايك، كان هذا غائبا في الوثائق ولم يأت على ذكره أي من المؤرّخين البارزين في بريطانيا حول المؤلّفات ذات الصلة بالثورة الصناعية والتغير التقني أي لا في كتابات دين وكول، أو لاندز، أو هوبزباوم، أو فلود ومكلوسكي، أو هيل؛ ولم يبرزه علماء الاجتماع المهتمون بنشوء العالم الحديث أو قضايا الاقتصاد السياسي.

فبعد أن كانت حصة الهند من السوق العالمية تبلغ ٢٥٪ في أوائل القرن الثامن عشر، و التي اعتمدت بشكل بالغ على تجارتها في المنسوجات الجاهزة، نجحت السياسات الاستعمارية البريطانية في تحويل الهند إلى مورد للقطن الخام للصناعة البريطانية بحلول نهاية القرن التاسع عشر. وعليه تم تدمير التصنيع الهندي وبشكل منهجي، وكذلك القضاء على سبل عيش الهنود وحياتهم المعتمدة على القطن.

وبالتوازي مع ذلك، استخدم البريطانيون أيضًا القطن الخام الرخيص الذي كانت تنتجه العمالة المستعبدة والقسرية في مزارع القطن في الولايات المتحدة. ومع ذلك، لم تكن مزارع القطن لتوجد في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة فحسب، بل كانت تلك المزارع موجودة أيضًا في جميع أنحاء الهند وغرب إفريقيا في القرن التاسع عشر. ففي أربعينيات القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، قامت غرفة تجارة مانشستر وجمعية توريد القطن المنشأة حديثًا بالضغط على الحكومة الاستعمارية في الهند لمنح امتياز لزراعة أصناف قطن «نيو أورليانز» 'New Orleans' على حساب القطن المحلي من أجل خدمة التصنيع البريطاني.

> ظهور الرأسماليّة من رحم الإستعمار

وهكذا، و كما يبدو لنا، فإن القوة الصناعية لبريطانيا لم تكن الثورة صناعية تعتمد على ثورة صناعيّة محلّيّة. بل شملت التدمير المنهجي للتصنيع في الهند، وإنشاء اقتصاد زراعي عالمي يعتمد على العمالة القسرية والمستعبدة، وقائما على الانفتاح القسري للأسواق بهدف بيع سلعها. و من هذا المنطلق، يجب أن يُفهم الاستعمار باعتباره جزءًا لا يتجزأ من التطورات التي يُنظر إليها على أنها صناعية والتي تعتبر أساسًا لظهور الرأسمالية لاحقًا.

لا يمكن فهم أشكال الاستيلاء التي تنطوي عليها مثل هذه العمليات ببساطة على أنها الاستيلاء على فائض القيمة من العمل (سواء كان مجانيًا أو نظير رسوم): تدعونا الضرورة بدلا من ذلك إلى التفكير بجدية في عمليّة الاستيلاء على الأراضي وتدمير التجارة والتصنيع في أماكن أخرى.

لا وجود لتحوّلات دون الإدراك

يكمن السبب وراء ضرورة إعادة توجّه بوصلة التفكير هذه في تركيز معظم المقاربات النقدية للرأسمالية على إمكانيات المقاومة المنطوية ضمن علاقة رأس المال والعمل. وهذا هو ما يعتقد كونه مفتاح تحوّل الرأسمالية. وعليه، تتجاهل عدالة التوزيع الموجهة نحو الفائض الناتج عن العمل والذي اختلسه رأس المال، أشكال الإختلاس الأخرى و هي الأشكال القديمة والمركزية في تكوين الرأسمالية. ■

توجّه كل المراسلات إلى غورمندر ك. بمبرا على حسابها الإلكتروني
G.K.Bhambra@sussex.ac.uk

> الهامش يردّ:
عولمة تجربة الاستعمار

بقلم مانويلا بواتكا (Manuela Boatca)، جامعة فرايبورغ، ألمانيا وعضو لجنة البحوث في السوسيولوجيا التاريخية التابعة للجمعيّة الدولية لعلم الإجتماع. (RC٥٦)

عُدت سنة ٢٠٠٤ في مكسيكو سيتي ندوة دولية خصّصت لـ «النظرية النقدية في الحوار بين أوروبا وأمريكا اللاتينية والمهام الحالية للنقد». استهلّ الفيلسوف الأرجنتيني إنريكي دوسيل Enrique Dussel في حديثه أمام حضورٍ معظمه من الباحثين الألمان ومن أمريكا اللاتينية، محاضرته بعنوان «من النظرية النقدية إلى فلسفة التحرير: بعض موضوعات للحوار»، بملاحظة أنه أراد في المقام الأول أن يتناول «موضوعات الحوار على محمل الجد و تحديد موقعها والتي تجسّد تمييزاً مهمّا في خطابه مفصّلا إيّاها في السؤالين التاليين: من نحن؟ ومن أي موقع نتحدث؟». مضيفا في تدخّله أن مثل تلك الحوارات ليست نادرة فحسب، بل تتّسم بغموض مصطلحاتها أحيانا، ولكنها نادرًا ما تحدُثُ بشكل متماثل.

وبدلا من ذلك، ستتمثّل المهمة الرئيسية لـ «فلسفة نقدية صالحة للتطبيق عالميا» للقرن الحادي والعشرين، والتي في رأي داسل لم يتم بناؤها بعد، في «الانطلاق من منظور أولئك المستبعدين من النظام العالمي (البلدان الطرفيّة) والمستبعدين داخل دول معينة (الجماهير المفقّرة)» باعتبارهم أعضاء في الجماعة النقدية (المترجمة) (دوسيل، ٢٠٠٤). وينسجم هذا النداء بشكل جيد مع نداءات معاصرة وأخرى سبقتها و التي تتمثّل في دعوة منظري التبعية في أمريكا اللاتينية إلى تحليل التنمية من منظور الأطراف؛ ونداء منظري الكفاف (subsistence) النسويين الألمان، مثل ماريا ميس Maria Mies، وفيرونيكا بينهولدت تومسن Veronika Bennholdt-Thomsen، وكلوديا فون ويرلهوف Claudia Von Werlhof، لدمج «مناظير من المستويات الدنيا» وكذلك مقترح نسويات العالم الثالث بإعادة كتابة تاريخ العبودية والاستعمار من «مواقع معارضة»؛ وصولا إلى العدد المتنامي من «نظريات المعرفة/النظريات الاستشرافيّة» حول العرق والجنس والتي أبرزت الادعاءات المعرفية في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته.

> نداء دون صدى

واليوم وبعد مرور ما يناهز العشرين (٢٠) سنة من دعوة دوسيل، غدت مناظير التابعين ومنظري الطرفية ورؤية المنشقّين، وكذلك تجربة رعايا الاستعمار وموقعها، ودور الموقع المعرفي للفرد في إنتاج المعرفة العالمية وتداولها، رؤى راسخة في قلب مناهج ما بعد الكولونياليّة وإنهاء الاستعمار ترقى مجتمعتين إلى نظرية ناقدة لعلاقات القوة العالمية. ولكن لنتساءل هل تعدّ هذه النظرية مماثلة للنظرية النقدية؟ أم هي نفس النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت؟ و بعبارة أخرى، هل جدّ الحوار المزمع إجراؤه خلال ندوة ٢٠٠٤؟

تكون الإجابة المختصرة على كلّ هذه الأسئلة ب «لا». أمّا الإجابة المطوّلة فتنطوي على، و ربّما استهلّت بادّعاء دوسيل تخلّي مدرسة فرانكفورت الثانية عن «النقد السلبي» وذلك بغضّها الطرف عن الفوارق الاقتصادية العالمية، وبالتالي «لم تعد نقديّة بحقّ» للواقع التاريخي ول «سلبية المجاعة» المستمرة في الدول الطرفية. كما حذر دوسيل في إشارة صريحة إلى هابرماس من أن النظرية النقدية التي اتخذت نقطة انطلاقها مستوى المعيشة في جوهر النظام الرأسمالي، لم تظل أوروبيّة المركز فحسب، بل أظهرت «تحيزًا إقليميًا» و أمر مشين يثير غضب من هم في البلدان الأطراف. ثمّة اختلافات في التركيز والنطاق والدرجة بين مقاربات ما بعد الكولونياليّة وإنهاء الاستعمار أيضًا، كما هي الحال مع الاختلافات بين الأجيال في تعاريف المقاربة ذاتها. يمكن الجدل أن الاقتصاد السياسي للرأسمالية العالمية اكتسب أكثر أهمية في نهج إنهاء الاستعمار في أمريكا اللاتينية المستمدة من نظرية التبعية وتحليل النظم العالمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مقارنة بنهج ما بعد الكولونيالية الناطقة بالإنجليزية والتي كانت التي تركز على قضايا الثقافة والهوية والتّمثلات في تسعينيات القرن الماضي-- - ولكن لا تعجّ الحلّ بالضرورة راهنا --، أو لا ينطبق هذا على كلّ المؤلفين. تجدر الإشارة إلى تعرّض عالم الأنثروبولوجيا الفنزويلي والباحث في مسألة إنهاء الاستعمار فرناندو كورونيل Fernando Coronil في كتابته سنة ٢٠٠٨ عن الأنساب المختلفة لنقد الحكم الاستعماري والإمبريالي، إلى تمركز النقد في الأمريكتين حول الاقتصاد السياسي للتبعية، بينما تبلور النقد في الدول المستقلة حديثًا في أفريقيا وآسيا حول مسألة تسلسل الاستعمار وما بعد الاستعمار. انكبّ كورونيل في دعوته إلى دخول النظريتين التقليدين النقديتين في حوار قائم على مبدإ التكامل بدلاً من الاختلافات: إذ تتخذ الاستجابات النقدية للاستعمار المستمدّة من مواقع مختلفة أشكالاً مختلفة ولكنها متكاملة. بينما تدعو الرؤية الآسيوية أنّه غدا من الضروري «أقلمة» الفكر الأوروبي، تعتقد رؤية أمريكا اللاتينية أنّه بات من الضروري الحاجة إلى عولمة الأطراف وهي الاعتراف بالتشكيل العالمي لما يبدو أنها مراكز حضرية حديثة ذاتية المولّدة والأطراف المتخلّفة".

> الردّ الذي طال انتظاره

تعدّ كتابة الأطراف سواء كان ذلك في شكل نظرية التبعية، أو دراسات التابع، أو إنهاء الاستعمار ـ في الردّ على النظرية النقدية الأوروبية التمركز (بصيغة المفرد) خطوة بالغة الأهميّة. وهكذا بدا واضحا أنّ الظروف الاجتماعية والاقتصادية في أطراف النظام العالمي، فضلاً عن العلاقات الاجتماعية غير الحداثية المفترضة داخل المناطق الأساسية، تشكّل مكوناً للحداثة ولقاعدتها السفلية المتمثّلة في الكولونياليّة، بدلاً من أن تنفى خارج الحداثة. إذ لم يعد الاسترقاق وعواقبه، وقوى العمل المنفصلة عنصرياً في المركز وفي الأطراف، والبرجوازيات الاستغلالية و «الاقتصادات المزدوجة»

>>

«لكي يحدث حوار متماثل بين النظريات النقدية ويستمر، يجب علينا تعدد المواقع الجغرافية والمعرفية لإنتاج النظرية النقدية»

في الأمريكتين، وكذلك العلاقات البطريركية بين الجنسين في أفريقيا والشرق الأوسط، وصولا إلى التعايش بين أشكال العمالة المأجورة و العمالة دون أجر في جميع المناطق المستعمرة بمثابة دليل على التخلّف المزعوم في بلدان الأطراف، بل بمثابة التشابكات التي تمّ تشكيلها على مدى الحكم الاستعماري والإمبريالي.

يرتهن حوار متماثل بين النظريات النقدية (بصيغة الجمع)، واستمراره بتعدّد المواقع الجغرافية والمعرفية لإنتاج النظرية النقدية. يظلّ اعتماد التجربة الاستعمارية والإمبريالية كبوصلة مركزية في تحليل الواقع التاريخي وفي الأهمية المادية الحالية لعلاقات القوة لا يزال الاستثناء وليس القاعدة في علم اجتماع غير نقدي وآنيّ وأوروبي المرتكز يعتمده غير الغربيين وغير الأوروبيين وغير الأوروبي نقطة انطلاق حيث قُضي على التجارب غير البيضاءلزمن طويل. ونتيجة لذلك، فحتى أواخر القرن العشرين كان قد نشأ علم اجتماع عدم المساواة والتقسيم الطبقي والذي أهمل العرق والإثنية في الغرب و تجاهلها، وعلم اجتماع التطور الرأسمالي الذي أكّد على التقليل من أهمية اقتصادات الرقيق والعمل بالسخرة وجميع أشكال العمالة غير المأجورة، وجميع أشكال العمل غير المأجور و نشوء علم اجتماع الهجرة خال من المستعمرين والرعايا الاستعماريين. و حيث غابت تجارب المرأة من كل الروايات، ولم يتم تصحيحها إلا جزئيًا وتدريجيًا من خلال إدراج النساء الغربيات البيض بوصفهنّ مواد ثمّ موضوعات للإنتاج الاجتماعي في الغرب. من شأن عولمة التجربة التي تحدث في الأطراف – على حد تعبير كورونيل؛ عولمة الأطراف—أن تجعل العمليات المركزية للاقتصاد العالمي الرأسمالي مثل التوسع الاستعماري الأوروبي، و الأتّجار في المستعبدين، والهجرة الأوروبية إلى الأميركتين أكثر الظواهر بروزا شأنها شأن الصراع الطبقي، والبلترة، والحراك الاجتماعي في الدول الصناعية في أوروبا الغربية استنادا إلى تحليل قائم على أي من السوسيولوجيات. ■

توجّه كل المراسلات إلى مانويلا بواتكا
على حسابها الإلكتروني manuela.boatca@soziologie.uni-freiburg.de
وعلى حسابها على تويتر : @ManuelaBoatca

> الكلية والبرّانية (Exteriority):
مفاهيم لنظرية نقدية ديكولونيالية

بقلم باتريشيا سيبوليتي رودريغيز (Patricia Cipollitti Rodríguez)، مركز الدراسات العليا بجامعة مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

يمثل «النقد الباطني» (immanent critique) أحد الأساليب المميزة لدراسة النظرية النقدية للمجتمع. ويمكن وصف هذا، جزئيا، بأنه تقييم لما إذا كانت، وكيف يمكن أن تكون، مجموعة معينة من الترتيبات الاجتماعية خاطئة في ذاتها. فبعد ماركس (الذي اتبع هيجل في هذا الصدد)، يحدد المنظرون النقديون التناقضات التي، كما تقول نانسي فريزر، تنشأ «بشكل ممنهج وغير عرضي» بين المعايير «الباطنية» في المجتمع والشروط التي يدركها المشاركون الاجتماعيون من خلال أفعالهم، ويشير مثال ماركس الكلاسيكي إلى حريات السوق التي تعرّف المجتمع البرجوازي والواقع المتكرر لـ «حرية تجويع» العمّال. ثم يقوم المنظرون النقديون بتحليل هذه الميول لنشوء الأزمات وإمكانية التحول الاجتماعي التي تؤدي بدورها إلى نشوئها.

من خلال تطوير معايير معيارية من «داخل» الممارسات قيد الفحص، يزعم المنظرون النقديون تجنبهم للفخاخ الأيديولوجية للفلسفة الأخلاقية والسياسية التحليلية السائدة. وفي حين تفترض المقاربات السائدة في كثير من الأحيان أن المثل العليا مثل «العدالة» أو «المساواة» تنطبق عبر الزمن والجغرافيا، يعترف المنظرون النقديون بالطابع التاريخي الشامل للمثل العليا وأن جاذبيتها تميل، في ظل ظروف عدم المساواة، إلى تغليب صالح الجماعات المهيمنة. وتمثل تأويلات الحرية في المجتمعات الرأسمالية مثالا على ذلك.

> الكلية والمركزية الأوروبية

يصر منظرو الديكولونيالية على قصور هذه القصة. ووفقا للفيلسوف الأرجنتيني المكسيكي إنريكي دوسيل تتمثل المشكلة المركزية في الأساليب الجدلية مثل النقد الباطني في ادعائها الكلية. يحظى مفهوم الكلية بقبول واسع بين الماركسيين الغربيين والمتأثرين بهذا التقليد. وتأخذ الكلية، في السياق الحالي، معنيين على الأقل. أولا، ينص النقد الباطني على أن جميع الموارد المعيارية اللازمة للتقييم الاجتماعي والتحول يمكن أن تستمد من داخل موضوع النقد. وبقدر ما يشكل المجتمع الرأسمالي هذا الموضوع، فإنه يضم بالتالي كل أدوات النقد. ثانيا، وعلى نحو متصل، ينظر إلى الرأسمالية على أنها كلية بنيوية كونية باعتبار أن عملياتها وحساسياتها تشكل تقريبا كل مجتمع بشري على كوكبنا.

ووفقا لدوسيل، فإن مثل هذا التفكير الكلي هو أوروبي مركزي. إذ يتجاهل بشكل إشكالي عددا لا يحصى من أشكال الحياة التي قد تكون مجاورة للمجتمع الرأسمالي ولكنها متمايزة تماما عنه. وبالتالي من المهم التشديد على الأهمية المنهجية لما يسمى بالبرانيّ عن كليّة الموضوع، أين يفكر الناس ويتصرفون ويشعرون «بشكل مختلف» عن الحداثة الرأسمالية الغربية. ويقدمون بدائل معيارية أساسية - المثل العليا، والتصورات، والممارسات، وما إلى ذلك - والتي من خلالها يمكن تقييم موضوع النقد وتحويله. فعلى سبيل المثال، يمكن لأساليب الحياة الغير رأسمالية أن توضح بشكل ملموس ما تنطوي عليه العلاقة غير الاستخراجية مع الطبيعة.

> الأنالكتيك والبرّانيّة

يصف دوسيل نتائج المنهج الديكولونيالي بالأنالكتيك (analectics)، حيث تعود «ana-» على وجهة النظر النقدية «البرّانيّة» بدلا من «الجوّانيّة» للكائن. إن التفكير من «الجانب الآخر» (أو «الجانب التحتي») للحداثة الرأسمالية هو أحد المساهمات المميزة للفكر الديكولونيالي مقابل التقييمات الجدلية للنظرية النقدية «الجوانيّة».

تظهر المفاهيم الأنالكتيكية للبرّانيّة، بشكل صريح أو ضمني، في الكثير من التوجهات الفكرية الديكولونيالية في أمريكا اللاتينية. أحد الأمثلة على ذلك هو مفهوم بوين فيفير (buen vivir) («العيش الكريم») والذي وصفته مونيكا تشوجي وجريمالدو رينجيفو وإدواردو جوديناس في عدد أبريل ٢٠٢٣ من حوار كوني بأنه «طيف من المناظير الأمريكية الجنوبية» التي «تشمل المواقف التي تساءل الحداثة بينما تفتح طرقا أخرى للتفكير والشعور والوجود - أنطولوجيات أخرى - متجذرة في تواريخ، وأقاليم وثقافات وبيئات خاصة». فتقاليد السكان الأصليين تثري بشكل كبير وجهات نظر «العيش الكريم». ويلاحظ هؤلاء المؤلفون أن بوين فيفير قد انتشر بسرعة داخل وخارج بلدان الأنديز التي نشأ منها، مما يوفر أسسا نظرية لبدائل معينة للتنمية الرأسمالية مثل الاعتراف الدستوري بحقوق الطبيعة. كما أن بوين فيفير فكرة مزروعة في «البرّانيّة»، وبالتالي تمكن من النقد الأنالكتيكي. لا تقتصر الاستخدامات البارزة الأخرى للبرّانيّة على طرق حياة مجتمعات السكان الأصليين فحسب، بل تشير أيضا إلى الفلاحين الريفيين والسكان المنحدرين من أصل أفريقي وفقراء الحضّر وحتى الدول القومية المتخلفة في المنطقة.

> الامتداد العالمي لرأس المال

قد تبدو الأنالكتيك مضللة للمنظرين النقديين ذوي الميول الماركسية. إن افتراض أي برّاني عن الرأسمالية، وفقا لهم، يمثل إنكار رومانسيا لتماسك ما أطلق عليه إيمانويل والرشتاين «النظام العالمي الحديث» على مدى السنوات الـ ٥٠٠ الماضية. إنه الفشل في فهم المجال الاجتماعي المعاصر، على المستوى العالمي، كبنية تتكون من أجزاء مترابطة. وعلى وجه التحديد، كجملة من العمليات الاقتصادية الديناميكية والممارسات الاجتماعية، التي تتم من خلال الفعل البشري، والتي تدعم تراكم فائض القيمة. ووفقا لهذا الرأي، فإن العلاقة بين المركز والأطراف، والمستغِل والمستغل، والأغنياء والفقراء، والعمل المأجور وغير المأجور، وما إلى ذلك، ليست علاقة فصل صارم، بل علاقة بين مكونات داخل كلية منظمة، ينضاف إليها الامتداد الكوني لرأس المال. إن التداول في العملة، والمشاركة في الأسواق المحلية سواء

«يعترف المنظرون النقديون بالطابع التاريخي التام للمُثُل العليا مثل ‹العدالة› أو ‹المساواة›»

كانت أعلى أو أسفل الأسواق العالمية، والاستدانة، والتعامل مع الشركات الاستخراجية والدول التي تنشر القوة للحفاظ على السيادة الوطنية، يكتسي معنا ضمن هذه الكلية. عدد قليل جدا من الجماعات (إن وجدت) تستمر بشكل «مطلق» أو «جذري» أو «قصوي» منفصل عن الدوائر الاقتصادية الرأسمالية، في استخدام الظروف التي غالبا ما يستخدمها دوسيل وغيره من مفكري أمريكا اللاتينية الديكولونياليون لوصف «البرّانيّة».

في ضوء هذا القلق الماركسي، يجب على أولئك الذين يستخدمون مفهوم «البرّانيّة» أن يوضحوا أن المعنى الذي تختلف به الحداثة الرأسمالية، ككلية، عن المجتمعات «البرّانية» ليس ماديا. يتبنى معظم مفكري الديكولونيالية أطروحة الأنظمة العالمية: لن نكون قادرين على فهم الأشكال المعاصرة للاستغلال أو الاستخراج أو القمع بشكل كاف بدونها. والفصل الأوجه، بالأحرى، تجريبي ومعياري. أي أن الأشخاص الذين يسكنون المناطق «البرّانيّة» يفكرون ويشعرون ويحكمون بشكل مختلف. قد يشمل ذلك التفاعل مع السوق بشكل مختلف عن الطبقات التي تستفيد منه بشكل منظم.

> مشاكل مع الثنائيات الحديثة

ومع ذلك، فإن هذا الرد سيفشل في إرضاء هؤلاء المنظرين النقديين الذين، في سياق ما بعد الحداثة، يشككون في المفهمة الفعالة «للحداثة» في المقترحات الأنالكتيكية البارزة في رأيهم، إذ تنص المقترحات الأنالكتيكية على الحداثة كوحدة ثقافية تشمل طرق التفكير والشعور التي يشكلها العقل الأداتي، والتراكم الرأسمالي، والاستعمار، وما إلى ذلك - والتي تتمايز عنها بشكل جوهري طرق التفكير، والشعور، والوجود «الأخرى».

بالنسبة للنقاد الذين يميلون إلى ما بعد الحداثة، فإن مثل هذه المفهمة للحداثة مشكوك فيها سياسيا، قبل كل شيء. إذ يعزّز إعادة تشكيل الثقافات في وحدات متماسكة أنماط الفكر الثنائية، بما في ذلك تصنيفات الأنا والآخر. وقد حذر مفكرو ما بعد الاستعمار، مثل إدوارد سعيد، من سهولة تسخير مثل هذه التصنيفات للسيطرة على السكان «الآخرين». ثانيا، يمثل هذا خطأ وصفيا: فأشكال الحياة الاجتماعية تركيبات مشروطة وغير متجانسة تاريخيًا من الممارسات المعرضة للتغيير من خلال التبادلات عبر الثقافية. علاوة على ذلك، يمكن نقل العلامات التي تمنح معنى لهذه الممارسات عبر الآفاق الثقافية، مع القيام بوظائف مختلفة عن تلك الموجودة في مكان ظهورها. كما يقترح مؤيدو بوين فيفير/العيش الكريم إمكانية وجود روابط بين أساليب الحياة والمناطق الجغرافية التي نشأت فيها. ومع ذلك، لا ينبغي افتراض أن هذه الروابط أساسية أو غير متغيرة أو غير قابلة للتوصيل بشكل جذري.

> البرّانيّات بوصفها ثقافات هجينة وتعدّد الموارد المعيارية

بدلا من التفكير في سياق «الحداثة»، يجب على مستخدمي مفهوم البرّانيّة أن يفكروا في سياق «التحديث». هذه عملية تتفاعل من خلالها الجماعات مع الممارسات والرموز والتقنيات والعقلانيات الحديثة، مثل تلك التي تواجهها في السوق. وعلاوة على ذلك، لا يسع الجماعات إلا أن تنخرط نظرا لإدماجها المادي والسياسي في النظام العالمي. (بهذه الطريقة وغيرها، تؤثر القوة غير المتماثلة على عمليات التثاقف). وباستعارة مصطلحات من الدراسات الثقافية في أمريكا اللاتينية، فإن البرّانيات تمثل «ثقافات هجينة» يمكن للمشاركين فيها يوميا الاستفادة من العديد من العقلانيات المتعايشة - «الحديثة» و «التقليدية»، السلعية وغير السلعية - وينسبون، على سبيل المثال، المعاني الحديثة إلى الممارسات التقليدية والمعاني الخاصة تاريخيا إلى الممارسات التي تم إدخالها حديثا. نواجه في جميع أنحاء العالم العديد من الحداثات: العديد من الثقافات الهجينة المتميزة والمتغيرة باستمرار والتي تلعب فيها الأشكال الحديثة دورا مهما.

يؤكد مفهوم البرّاني على اختلاف طرق التفكير والشعور والوجود والتقييم باختلاف المكان، خاصة بين المراكز والأطراف (غير المتجانسة باعتراف الجميع) داخل النظام العالمي. ولكن، إذا أخذنا في الاعتبار مخاوف ما بعد الحداثة، يتعين علينا أن ندرك أن العلاقات بين المحليات مساميّة وديناميكية. يجب أن نتجنب إضفاء الطابع الرومانسي على المجتمعات البرّانيّة. ولا ينبغي لنا أن نغفل أولئك الذين، حتى أثناء وجودهم داخل شمال الكرة الأرضية وغربها، ينخرطون في ممارسات يتجاوز معناها ما يسمى بالعقلانيات «الحديثة»، كأعمال الرعاية مثلا. يتطلب كل من النقد الباطني والأنالكتيك فهما قويا للبنى العالمية، أي الكلّية. ومع ذلك، يحوّل النقد الأنالكتيكي انتباهنا، من خلال إبراز البرّانيّة، إلى التعددية الهائلة للموارد المعيارية للنقد الموجودة في جميع أنحاء العالم، خاصة في الأطراف، والمسارات المتعددة نحو التحول التي يحتمل أن تقدمها. ■

توجه جميع المراسلات إلى باتريشيا سيبوليتي رودريغيز patricia.cipollitti@gmail.com

> صناعة الثقافة:

أجندة بحثية (سياسية) نحو نظرية

بقلمبرونا دي لا توري ديكارفالو ليما (Bruna Della Torre de Carvalho Lima)، جامعة فرانكفورت ألمانيا و جامعة كالبيناس، البرازيل

رسم: آربو ٢٠٢٣

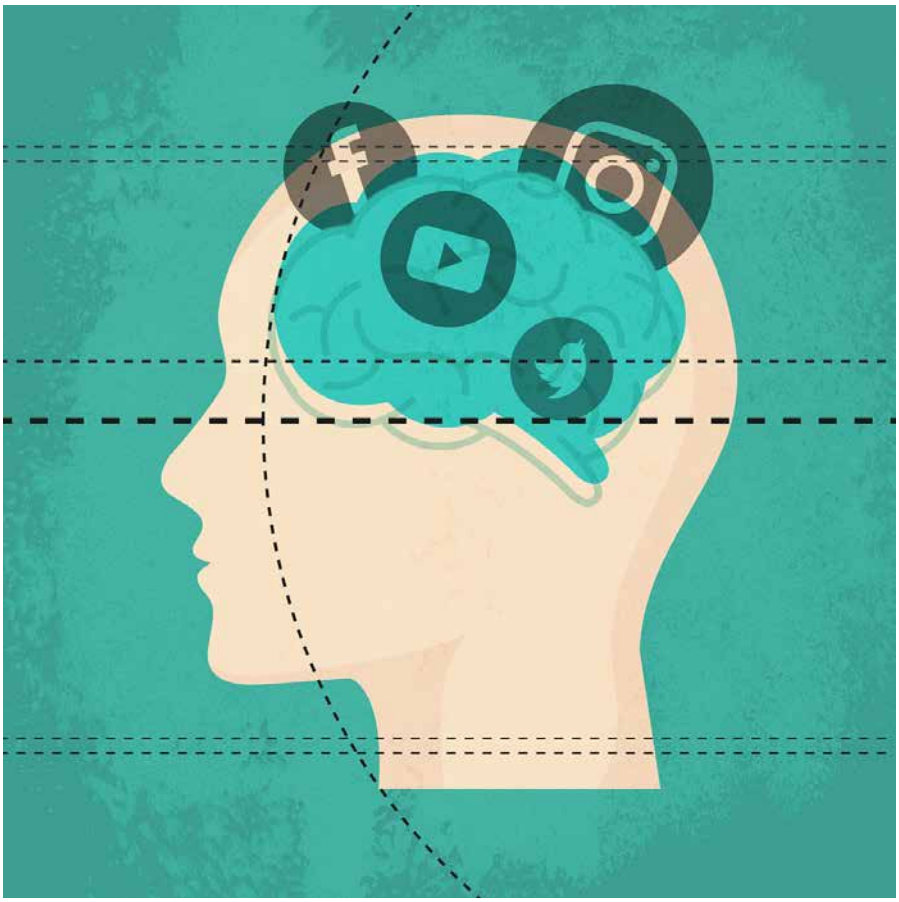

> أدورنو وصناعة الثقافة

«يُ عدّ مفهوم «صناعة الثقافة» مفهوما مثيرا للجدل و موضع خلاف. فعلى الرغم من عديد التحفظات التي أبداها ثيودور و. أدورنو Theodor W. Adorno حول استخدام تعبير «الثقافة الجماهيرية» باعتباره تعبيرا مشابهًا لمفهوم «صناعة الثقافة»، يظلّ تحديد هذا الأخير مرتبطًا وبشكل عام بمجموعة (هائلة) من السلع الثقافية. وقد غدت «صناعة الثقافة» في عديد فروع علم الإجتماع أو في بعض من أوجه تلك الثقافة مرادفة للسلع الثقافيّة على غرار التلفاز والمذياع. حيث حذّر نا أدورنز في تحاوره مع هيلموت بيكر من الاقتراب من التلفاز في حدّ ذاته إلّا في إطار بقية منظومةصناعة الثقافة و حيث تظلّ دراسة صناعة الثقافة على المستوى التجريبي فقط محدودة لأنه يعسر إدراك آثارها إلا على مدى عقود من التعريض. ومع ذلك، يصف أدورنو و ماكس هوركهايمر Max Horkheimer في مؤلّفهما جدل التنوير، صناعة الثقافة كونها «نظاما» يتكون من «الراديو والسينما والمجلات». وهذا لعمري نظام أستطيقي وثقافي، ولكن ربما الأهم من ذلك، كونه نظام للتنشئة الاجتماعية وجهاز تصنيع الرغبات والتماهي مع الواقع. ينطوي المفهوم على جانب متعلق بالبحث أغفلته أدبيات المعرفة لأنه مناظر للعمل أي مرآة عكسية للمجتمع الفوردي Fordist. بيد أنّه نظرية سياسية للثقافة أيضا.

> الإعلام وصعود الفاشيّة

أدى تكتل الثقافة خلال جمهورية فايمار (الرايخ الألماني: المترجمة) وتركيزها في أيادي الرجعية، و التي جسدها ألفريد هوغنبرغ Alfred Hugenberg، إلى إعادة أدورنو التفكير في العلاقة بين وسائل الإعلام وصعود الفاشية. فمن ناحية، غيرت الإذاعة بوصلة التحريض المناهض للديمقراطية ومن ناحية أخرى، مهّد الشكل الاجتماعي لصناعة الثقافة، الذي يتم من خلاله تقويض الذاتية وإنتاج النجوم، الطريق للقادة السياسيين الفاشيين بينما يبدون «سلطة غير مهتمة وتعلو فوق الأحزاب».

يعلّق أدورنو في مؤلّفه مظاهر تطرّف اليمين الجديد على صعود

>>

الحزب الوطني الديمقراطي في ألمانيا (Nationaldemokratische Partei Deutschlands), و الذي يقترن سرّ نجاحه بمفهوم «التنظيم». حيث كان الحزب الوطني الديمقراطي في ألمانيا يقدّم نفسة على أساس حركة فوق أيّ طائفيّة حزبيّة. و هي «حركة» تدّعي انفصالها عن أي شكل تقليديّ من «الأحزاب» وتتّسم بانسلاخها عن المصالح السياسية و الإقتصادية التي توجّه الواقعيّة السياسيّة المؤسّسيّة.

و ذلك من خلال الدّعاية،على حدّ جدال أدورنو. نستخلص من ملاحظاته المشحذة للتفكير الأطروحة الأصلية والتي تتمثّل في إمكانيّة أن تعدّ صناعة الثقافة «التنظيم» الجديد. إذ بإمكان مثل هذه الصناعةيمكن أن تحل محلّ حزب جماهيري في هيكلة الفاشية ونشرها. و رغم تحويل أدورنو «صناعة الثقافة» إلى أجندة بحثية على مدى مسارأبحاثه، إلا أنه لم يكن له التنبّؤ لا بالنسب ولا بالنطاق الذين يمكن لهذا النظام تحمّلها.

> سلطة الانترنت غير المبرأة تحلّ محلّ السّياسة القديمة

كان المحرّضون المناهضون للديمقراطية قبل ظهور الإنترنت بحاجة إلى ارتياد المدارس والكنائس ومحطات الإذاعة والمصانع واستوديوهات التلفزيون وما إلى ذلك بصفة فرديّة. حيث كان النّفاذُ في كلّ هذه المجالات منظّما بقواعد محدّدة إلى جانب محدودية نِطاقه. وكانت صناعة الثقافة في ظل الفوردية بالفعل واحدة من الأدوات الرئيسية التي اعتمدتها الفاشية في نقل محرضي الشارع و مثيري الشغب و أصواتهم - عبر الأثير- إلى غرفة المعيشة. ومع ذلك، لم تحل هذه التقنيات التي تعرف مجتمعة باسم الفوردية محلّ الحزب. إذ أدّى التطور الأخير للقوى المنتجة، أي ظهور الشبكات المجتمع المعاصر، إلى كسر كلّ حواجز أمام هذا النوع من التحريض ونزع الشرعية حتى عن أكثر وسائل الاتصال تقليدية وإبعاد الحزب الجماهيري التقليدي عن الصورة. فالشبكات الاجتماعية تبرز وكالةاجتماعية أكثر من أن تتوق إليها أيّ منظمة.

كما خلقت البنية التحتية المعنية الأساس المادي «لصناعة الثقافة الرقمية» هذه وللشكل «الثقافي» الذي تتّخذه. لقد وفّرت الأداة الثنائية المتمثلة في «الإعجاب/الكراهية»، وتأثير الانغلاق المرتبط باحتكار القطاع، والتلاعب بالعواطف من خلال الإعلانات المستهدفة، وغيرها من عديد الميزات الأخرى المعروفة، نموذجًا للتواصل الاجتماعي الافتراضي وأشكال التنشئة الاجتماعية المرتبطة بها - ناهيك عن استخدام الحيل من قبيل البرامج الآلية لأغراض التلاعب السياسي في وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية.

علاوة على ذلك، يعود نجاح هذه الراديكالية اليمينية الجديدة إلى حقيقة أن صناعة الثقافة، في نسختها الرقمية، تواصل تقديم نفسها على أنها "سلطة محايدة". حيث يختفي طابعها الاقتصادي وراء «الطبيعة الحرة» لمنتجاتها، ويزيد من غموضه حقيقة أننا نحن المنتجون لمعظم المحتوى الذي يغذيها و نحن المتقاسمون له أيضا. وباعتبارها «سلطة محايدة»، لا تقدّم صناعة الثقافة نفسها على أنها شيء «يعلو» فوق الأحزاب التقليدية فحسب، بل تصبح أيضًا الأداة المثالية للحركات اليمينية التي تهدف إلى البروز كبديل للسياسة القديمة.

> الراديكالية اليمينية الجديدة والشبكات الاجتماعية

وبالتالي، ثمّة تقارب بين جهاز موضوعي غايةٌ في الشموليّة ونموذج للاخضاع يفضّل اليمين المتطرف بشكل كبير. و يعمل التطرف اليميني الجديد على تحريك سياسة مقاومة للحوار والتفكير، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بخصائص الشبكات الاجتماعية، والتي تعود على سبيل المثال إلى: سياسة الانخراط في التفاعل التي تفضّل التطرف من خلال استخدام طعوم النقر بجاذبية عاطفية قوية إضافة إلى القدرة على إثارة الشعور بالمشاركة السياسية والخوارزميات التي تختار ما يستهلكه الناس، والتي تنتج بدورها استدارة المحتوى واستبعاد كل ذي تنوّع، مما يسهل تكوين مجموعات داخلية ومجموعات خارجية. و أخذا بمقترح جوزيف فوغل Joseph Vogl حول المنصّات تغدو صناعة الثقافة الرقمية شبه ديمقراطية

تعزّز هذه العناصر، إلى جانب عناصر أخرى، الاستبداد المحلي المتنوّعة قواعده حيث تتمّ عمليّة توسّعها و تسويغ الاستبداد وصياغة ثقافته حتّى تغدو ذات أهمّية بالغة للحياة السياسية. وقد تكون آثار صناعة الثقافة في الجنوب العالمي، حيث أضعف الاستعمار الديمقراطيات تاريخيًا، أكثر عمقًا، ممّا يميط اللّثام عن جانب مخفي من المفهوم لم يحظى بالبحث و الدراسة ألا وهو التطوّر الامبريالي. وبهذا المعنى، قد تكون صناعة الثقافة أيضًا نظرية الإمبريالية الثقافية.

أعاد صعود اليمين المتطرف في جميع أنحاء العالم إثارة الاهتمام بدراسات في الاستبداد ضمن مدرسة فرانكفورت. ومع ذلك، لم يتم اعتبار «صناعة الثقافة» مفهومًا أساسيًا للوقوف على هذه الظاهرة. إذ يقترن مستقبل النظرية النقدية (والعالم) بلا شك بالتّوسع والمراجعة الثاقبة والمزيد من التطوير لكيفية اشتغال صناعة الثقافة. وتظل مهمّتنا الحاسمة التباين مع العالم و معارضته. ■

توجّه المراسلات إلى برونا دي لا توري ديكارفالو ليما على حسابها الالكتروني brunadt@unicamp.br

> نحو نظرية نقديّة للمجتمع العالمي

بقلم إستيفان تورّيس، جامعة قرطبة الوطنيّة، الأرجنتين

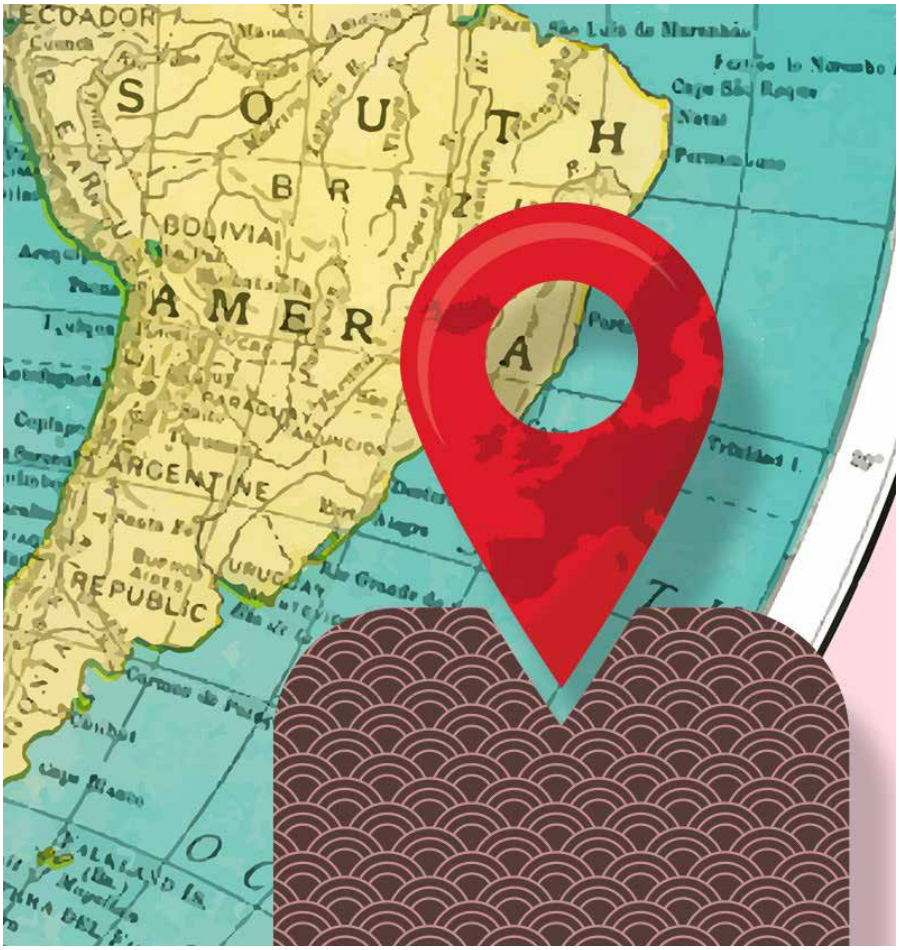

رسم: آربو، ٢٠٢٣

لقد تمّت أبرز التجارب في إنتاج النظرية النقدية في الجزء الغربي من العالم في فرانكفورت ونيويورك، تقريبا في معهد البحوث الاجتماعية (IfS)، بين عشرينيات القرن الماضي وستينياته. وكانت أعمال هوركاليمر و أدورنو و ماركوزا أشدّ المؤلّفات خفقانا بين ضلوع قلب معهد البحوث الاجتماعية المتعثّر. ومن البطين الآخر في تاريخ أمريكا اللاتينية، ازدهرت أهم نواة انشاء النظرية النقدية في مجالات علم الاجتماع والاقتصاد في الستينيات والسبعينيات. حيث لمع في تلك الرقعة أبرز المؤلّفين مثال راؤول بريبيش Raúl Prebisch، وفرناندو إتش كاردوسو Fernando H. Cardoso ودارسي ريبيرو Darcy Ribeiro، وروي ماورو ماريني Ruy Mauro Marini. كما اتسم التياران باختلاف بالغ تعود إلى البين الشاسع للمشاكل الهيكلية التي حدداها كلّ تيّار علاوة عن التباين الجذري في التجارب التاريخية للمفكرين المعنيين. تطور تيار أمريكا اللاتينية في علاقة بسياسة الأغلبية. إنّه الاعتراف بالقوة المحددة الفريدة التي يمارسها كل موقع تاريخي على المثقفين وعلى نظرياتهم النقدية الوحيد القادر على تفسير وجود مثل هذه الفجوة الواسعة بين تيارين يحملان في طياتهما خصائص أصول ألمانية متطابقة (DNA) تتقاسم في بينها وفي شفراتها أعمال ماركس وفيبر بوصفها مصادر نظرية مركزية.

> تجربة تاريخيّة ومشكلة بنيويّة

يتمّ تشكيل كل نظرية نقدية عند التقاطع بين تجربة تاريخية ومسألة بنيوية. فالتمييز بين هذه الجوانب مفيد للقيام باكتشاف لحظة بدء النظرية النقدية في فقدان قدرتها على المعرفة والنقد المواتي والتحولات الاجتماعي. إذ أدت التجربة التاريخية للنازية، وخاصة تجربة الإبادة اليهودية، إلى تحديد مشروع فرانكفورت لفقدان الحرية الفردية باعتبارها المشكلة البنيويّة الرئيسية. وكان للنظرية النقدية التي أنتجتها مدرسة فرانكفورت اتّخاذ مسار مختلف في غياب الندوب الدائمة التي خلفتها تلك التجربة. واتخذت مشكلة اعتماد أمريكا اللاتينية الهيكلي على البلدان الأساسيّة شكلاً نظرياً ونقدياً في وقت كانت المنطقة تشهد صعودا وبان واضحاً الفشل الصارخ للوصفات الأوروبية للبلدان الطرفية. حيث مثّلت

>>

التبعية الهيكلية عقبة رئيسية اصطدمت بالتجربة المتفائلة للتطور التصاعدي. وتغدو النظرية الاجتماعية لأمريكا اللاتينية حينها حاسمة مع الخسارة الظرفية للمعركة الصناعية. ومع ذلك، فإنها تحافظ على زخمها الإيجابي القائم على الإيمان المنطقي بإمكانية بناء مجتمع ما بعد الطرفية بدلاً من مجتمع ما بعد الرأسمالية. ولا تعدّ هذه سلبية خالصة ولا إيجابية خالصة كما وضعتها تعاليم ماركس. وقد أشرت في هذا السياق إلى مشكلتين هيكليتين متباينتين تتواصل حتى يومنا هذا في ارتباطهما الوثيق بتجربتين تاريخيتين مختلفتين. يرتهن تجاوز مشكلات غياب الحرية واستمرار التخلف بوضع نظريات نقديّة جديدة تأخذ في الاعتبار التجربة التاريخية الراهنة لحركة تضامن سكان العالم (mundialization).

الانحرافات المعاصرة: اللّاتاريخانيّة معاداة السياسة والنزعات الانفصاليّة

يبدو أن معظم النظريات النقدية المتداولة حاليًا في أمريكا اللاتينية وفي أوروبا فقدت فعاليتها. يعود ذلك في اعتقادي إلى تضخيم انتشار ثلاثة انحرافات فكرية مهيمنة، وإلى حتميّة طويل الأمد. تتمثّل هذه الانحرافات في انحراف لا تاريخاني، وانحراف مناهض للسياسة، وانحراف قائم على النزعات الانفصاليّة. إذ يتصل الانحراف الأوّل بتجاهل الوزن التاريخي للتجارب القائمة حول التعريفات التي وفّرتها نظريات المشاكل البنيويّة، و بشكل مماثل في تشكيل الأجندات البحثيّة العامة. يرتبط الانحراف المعادي للسياسة بتحويل عمليّة النقد إلى غاية في حد ذاتها. أمّا الانحراف الثالث ذي الصلة بالنزعة الانفصاليّة فهو يتجلّى في ممارستين متعارضتين: استقلالية النظرية النقدية عن البحوث الاجتماعية والقيام بالدراسات الاجتماعية دون الاعتماد على نظرية نقدية للمجتمع، وفي المقام الأوّل دون نظرية الرأسمالية. أطلق هوركهايمر وأدورنو على هذا الجانب الأخير اسم «علم الاجتماع بدون مجتمع». و اخلص هنا إلى الاختزاليّة طويلة الأمد والذي يقترن بالانتشار الواسع النطاق لرؤية أوروبية التمركز للمجتمعات. يغدو التقييد الأساسي والذي يمكن ادراكه لهذه الرؤية المهيمنة وذاتية المرجعي عمى غير منطقيّ بدءا من الإنكار المستغرب لحركة تضامن المجتمعات التي بدأت مسيرتها المستمرة في منتصف القرن العشرين، تدفعها حركات التحرر الوطني في الأطراف، وإنهاء الاستعمار في مرحلته المتقدمة مرفوقة بصعود الكتلة الآسيوية.

> مواجهة مدرسة فرنكفورت مع سوسيولوجيا أمريكا اللاتينيّة

تمثّل تعدّ عملية حركة تضامن المجتمعات تجربة تاريخيّة قادرة على تجسير الهوّة بين التقاليد الفرنكفورتيّة وتقليد أمريكا اللاتينيّة. و يمكن أن تخلق التجربة الأولية للتواصل بين التيارين الموارد الفكرية الأساسية للتغلب على العقبات السابقة الذّكر. ويمكن بنظرة ثاقبة وبشكل سليم إذ تتّسم كلا من التقاليد بنجاعتهما في مكافحة الانحراف اللاتاريخاني. وعليه يوفّر أوّلا هوركهايمر وماركوزا وتيار أمريكا اللاتينية، جميعهم في أعقاب ماركس، أدوات لموازنة الانحراف المناهض للسياسة. وبالمثل وفي محاولة للتغلب على الانحراف المتّصل بالنزعات الانفصالية، يقف ادماج اسهامات مشروع فرانكفورت الأصلي وانتقاد فلسفة الوضعية السائدة لأدورنو وهوركهايمر كمبادرة لا غنى عنها. أخلص هنا إلى ضرورة سن مشروع إعادة بناء من شأنه تفكيك المركزية الأوروبية تمامًا، وهذا يرتهن لا محالة بضرورة الإشارة إلى اسهامات تيار أمريكا اللاتينية.

وسعيا إلى تجاوز العقبات التي أشرت إليها أعلاه العقبات المذكورة أعلاه تعافي النظرية النقدية، يصبح من الضروري تشجيع جهود تغيير النموذج الذي يسمح بتطوير نظريات نقدية جديدة للمجتمع العالمي. وأعني بذلك ممارسة نظرية يجب تصورها على أنها لحظة غير قابلة للاختزال من عملية البحث الاجتماعي، وهو ضرب من النقد يحتاج إلى محرك علمي لتنشيطه، ثم تتمّ معايرته من خلال استراتيجية التحول الاجتماعي الدنيوية. علكما تدعو الضرورة إلى بناء فكرة مجتمع عالمي ما بعد مركزية أوروبية تدرك على أنها وحدة متفوقة تتحقق في التفاعل بين ثلاثة مستويات: ١) العلاقات بين المجالات الوطنية والإقليمية والعالمية، ٢) علاقات المركز/الأطراف، و ٣) العلاقة بين الحداثات وغير الحديث.

يعدّ البرنامج الفكري الجديد لـمعهد العلوم الاجتماعية في فرنكفورت بقيادة ستيفان ليسنيتش Stephan Lessenich أكثر خارطة الطريق طموحًا التي وضعتها مدرسة فرانكفورت منذ سنة ١٩٢٣ بقدر ما تحدّد مشاكلها الهيكلية من خلال ادراج نفسها ضمن التجربة التاريخية لحركة تضامن المجتمعات، بالتقيّد بالعلم والانتقاد، والالتزام السياسي بعملية التحول الاجتماعي التي تتجاوز أوروبا بمراحل. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى
استيفان تورّيس على البريد الإلكتروني e.torres@em.uni-frankfurt.de

> الإجماع حول إزالة الكربون

بقلم برينو برينجل، جامعة ولاية ريو دي جانيرو، البرازيل، وجامعة كومبلوتنسي دي مدريد، إسبانيا، ماريستيلا سفامبا، اللجنة الوطنية للتوثيق ومركز التوثيق والتحقيق في ثقافة إزكيرداس، الأرجنتين

حلق مع آروسان باشا (ساليناس جراندیس ، لاغونا دي جواياتايوك باسين، الأرجنتين ٢٠٢٠)
المصدر: مؤسسة آروسان و استوديو توماس ساراسينو

تناول الانتقال الاجتماعي-البيئي، في السنوات الأخيرة، من كونه قضية تقتصر على مجموعات الناشطين والعلماء إلى محور مركزي للأجندات السياسية والاقتصادية المعاصرة. ومع ذلك، تطرح هنا قضيتان مهمتان. أولا، في مواجهة الحاجة الملحة لإزالة الكربون، هناك ميل لاختزال الانتقال الاجتماعي-البيئي في الانتقال الطاقي. في حين يجب أن يشمل فهمه المتكامل مستويات الطاقة والإنتاج والغذاء والمناطق الحضرية. أما القضية الثانية فتتعلق بكيفية تنفيذ الانتقال الطاقي ومن سيدفع تكاليفه.

يزيد دفع الانتقال نحو الطاقة «النظيفة» المفترضة والتي تتم من قبل الشركات الكبرى والحكومات في شمال الكرة الأرضية أساسا، من الضغط على الجنوب العالمي. هذا ويتم إنشاء مناطق تضحية جديدة في الأطراف العالمية لكي تتحرك الصين والولايات المتحدة وأوروبا نحو إزالة التحجر. وهناك عدة أمثلة على هذه الديناميكية: فاستخراج الكوبالت والليثيوم

>>

لإنتاج بطاريات عالية التقنية للسيارات الكهربائية يؤثر بوحشية على ما يسمى «مثلث الليثيوم» في أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا؛ كما أن الطلب المتزايد على خشب البلسا، المتوفر بكثرة في منطقة الأمازون الإكوادورية، لبناء توربينات الرياح التي تطالب بها الصين والدول الأوروبية، يدمر الجماعات والأقاليم والتنوع البيولوجي؛ هذا كما تزيد طلبات العروض الجديدة للمشاريع الضخمة للألواح الشمسية والبنية التحتية للهيدروجين من الاستيلاء على الأراضي.

أصبحت هذه العملية معروفة في النشاط المدني والدراسات النقدية باسم «الاستخراجية الخضراء» أو «الاستعمار الطاقي»، وهو ديناميكية جديدة للاستخراج الرأسمالي والاستيلاء على المواد الخام والسلع الطبيعية والعمالة، خاصة في الجنوب العالمي (وإن لم يكن حصريا)، من أجل الانتقال إلى الطاقة الخضراء. ويمثل استعمار الطاقة محور الاجماع الرأسمالي الجديد، الذي سنعرفه على أنه إجماع إزالة الكربون.

> ما هو إجماع إزالة الكربون؟

إجماع إزالة الكربون هو اتفاق عالمي جديد يدعو إلى التحول من نظ ام الطاقة القائم على الوقود الأحفوري إلى نظام خال من الكربون (أو منخفض الكربون) يعتمد على الطاقات «المتجددة»، فهدفه الأساسي مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري وأزمة المناخ، وتحفيز الانتقال الطّاقي الذي تعززه كهربة الاستهلاك والرّقمنة. ويستند هذا التوافق في الآراء إلى هدف مشترك مقبول على نطاق واسع. فمن يستطيع معارضة إزالة الكربون والحياد المناخي في عالم جريح بالانهيار؟ القضية الرئيسية ليست ما يجب القيام به، ولكن كيفيّة القيام بذلك.

لا تشمل أهداف إزالة الكربون المهيمنة لامركزية النظام الطّاقي، أو رعاية الطبيعة، أو العدالة المناخية العالمية، ولكنها تقوم على دوافع أخرى مثل جذب حوافز مالية جديدة، وتقليل الاعتماد على الطاقة في بعض البلدان، وتوسيع منافذ السوق أو تحسين صورة الشركات. لا ينظر إلى إزالة الكربون كجزء من عملية أوسع لتغيير الصورة الأيضيّة للمجتمع (أنماط الإنتاج والاستهلاك وتداول السلع وتوليد النفايات) ولكن كغاية في حد ذاتها. وعلى الرغم من الاعتراف بخطورة حالة الطوارئ المناخية، إلا أن السياسات الحالية ليست فقط غير كافية، بل لها أيضا آثار سلبية شديدة، بالنظر إلى تكثيف استغلال الموارد الطبيعية والحفاظ على أيديولوجية النمو الاقتصادي غير المحدد.

يعمل إجماع إزالة الكربون باستمرار على تعبئة خطاب الإمكانات التكنولوجية والابتكار. ويدعو صراحة، في نفس الوقت، إلى «الأعمال التجارية الخضراء»، و«تمييل المناخ»، و «الحلول القائمة على الطبيعة»، و«التعدين الذكي مناخيا»، و«أسواق الكربون»، ومختلف أشكال الاستثمار القائم على المضاربة. باختصار، يقترح انتقالا قائما بالأساس المنطق التجاري وبواجهة عالية الرقمنة، مما يولد سلعا جديدة وأشكالا متطورة من السيطرة الاجتماعية والإقليمية.

في ظل تطور آخر لخطاب «الاستدامة»، تظهر مرحلة جديدة من نزع الملكية البيئية لجنوب الكرة الأرضية، مما يؤثر على حياة الملايين من البشر والكائنات غير البشرية، ويزيد من تعريض التنوع البيولوجي للخطر، وتدمير النظم الإيكولوجية الاستراتيجية. يصبح الجنوب العالمي مرة أخرى مخزنا للموارد التي يفترض عدم نضوبها، والتي يتم استخراج المعادن الاستراتيجية منها لضمان الانتقال الطاقي في الشمال العالمي، كما أنها تمثل وجهة للنفايات والتلوث الناتج عن هذه «الثورة الصناعية» الجديدة.

> الاستعمار الأخضر والمأزق المزدوج

يتسم إجماع إزالة الكربون بالإمبريالية البيئية والاستعمار الأخضر. إنه لا يحشد الممارسات فحسب، بل أيضا خيالا بيئيا استعماريا جديدا. فعلى سبيل المثال، تستخدم الحكومات والشركات غالبا فكرة «المساحة الفارغة»، النموذجية للجغرافيا السياسية الإمبريالية. وإذا كانت هذه الفكرة، التي تكمل مفهوم راتزيليان (Ratzellian) عن «مساحة المعيشة» (Lebensraum)، ولّدت في الماضي إبادة بيئية وإبادة عرقية أصلية - عملت لاحقا على تعزيز سياسات «التنمية» و «استعمار» الأراضي - فهي تستخدم اليوم لتبرير التوسع الإقليمي للاستثمار في الطاقة «الخضراء».

وبهذه الطريقة، تعتبر مساحات كبيرة من الأراضي في المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية المنخفضة «مساحات فارغة» مناسبة لبناء طواحين الهواء أو مصانع الهيدروجين. هذه التصورات الجيوسياسية لتحولات الشركات تعيد إنتاج العلاقات الاستعمارية، التي لا يمكن اعتبارها فقط فرضا من الخارج إلى الداخل، ومن الشمال إلى الجنوب. في كثير من الحالات، نجد أيضا نوعا من «الاستعمار الأخضر الداخلي»، الذي يهيئ الظروف لإمكانية تقدم الاستخراجية الخضراء على أساس التحالفات الاستعمارية والعلاقات بين النخب المحلية والنخب العالمية. يجب أن ندرك أيضا أنه باسم «التحول الأخضر» يوّلد إجماع إزالة الكربون ضغوطا على أراضي الشمال العالمي. ومع ذلك، فإن هذا يختلف عن تأثيرات وحجم هذه العمليات في الأطراف المعولمة.

إضافة إلى ذلك، يثير الوقت والطريقة التي يتم بها تنفيذ إجماع إزالة الكربون تناقضات حتى بين المروجين له. إذْ يبدو أن تفاقم السلوكيات والسياسات الفصامية - أو الربط المزدوج، باستخدام مصطلح جريجوري باتسون (انظر كتابه خطوات إلى بيئة العقل) - يمثل علامة على تعدد الأزمات الحضارية. فهناك من يسعى، رغم الاعتراف بأهميتها، إلى تأخير إزالة الكربون عن طريق استخراج كل قطرة متبقية من النفط، كما هو الحال مع العديد من شركات الوقود الأحفوري وما تمارسه من ضغط على الحكومات. أحد الأمثلة على ذلك هو إعلان الرئيس الأمريكي جو بايدن، الذي تراجع عن وعده الانتخابي، ووافق في مارس ٢٠٢٣ على مشروع «الصفصاف» الذي يسمح بتوسيع حدود النفط في القطب الشمالي في ألاسكا للمضي قدما، مما يعرض للخطر نظاما بيئيا هشا للغاية يعاني بالفعل من ذوبان الجليد بسبب الاحتباس الحراري. مثال آخر يأتي من الاتحاد الأوروبي، فبينما يسعى إلى توسيع الميثاق الأخضر الأوروبي، اختار العودة إلى الفحم في منتصف عام ٢٠٢٢، متذرعا بأزمة الطاقة التي تسارعت بسبب الحرب في أوكرانيا.

يختزل إجماع إزالة الكربون أفق مكافحة تغير المناخ فيما ما تعرّفه الباحثة البرازيلية كاميلا مورينو بمقياس الكربون: طريقة محدودة لقياس كمية الكربون فقط على أساس جزيئات ثاني أوكسيد الكربون الـ CO2، والتي تقدم نوعا من العملة للتبادل الدولي، وهو ما يولّد وهما بأن شيئا ما يتم القيام به ضد التدهور البيئي. وبهذه الطريقة، يتم التستر على المشكلة الأساسية ولا نستمر في التلويث فحسب، بل أصبح التلوث بذاته ساحة جديدة للأعمال التجارية (من خلال، على سبيل المثال، تجارة تعويض

الانبعاثات). يستمر تجاهل الحدود الطبيعية والبيئية للكوكب، حيث لن تكفي أي كمية من الليثيوم أو المعادن الحرجة ما لم يتم تغيير نماذج التنقل وأنماط الاستهلاك.

لذلك، لا يمكن اختزال الانتقال في مجرد تغيير في مصفوفة الطاقة، مما يضمن استمرارية نموذج غير مستدام. يحافظ إجماع إزالة الكربون على نمط التنمية المهيمن ويسرّع الكسر الأيضي للحفاظ على أنماط الحياة والاستهلاك الحاليين، من خلال اقتراح انتقال طاقي للشركات على المدى القصير، وذلك بالأخص في بلدان الشمال وضمن أغنى قطاعات الاقتصاد الكوني. وبالتالي يؤدي هذا النوع من المنطق ما بعد الأحفوري الذي يروج له إجماع إزالة الكربون إلى انتقال مؤسسي وتكنوقراطي واستعماري جديد وغير مستدام.

> الاستمرارية مع الاجماعات الرأسمالية السابقة: الحتمية، وهيمنة الشركات، والاستخراجية

دعونا نلقي نظرة على إجماع إزالة الكربون من منظور السيرورة الاجتماعية والتاريخية. نرى استمرارا مع الإجماعات الرأسمالية السابقة، أي مع ما يصطلح على تسميتها بإجماع واشنطن وإجماع السلع. الأول هو خطاب الحتمية، الذي ينص على أنه لا يوجد بديل لهذه الإجماعات. فقد بني توافق الآراء بشأن السلع الأساسية، على سبيل المثال، على فكرة أن هناك اتفاقا على الطبيعة غير القابلة للنقض للدينامية الاستخراجية الناتجة عن الطلب العالمي المتزايد على المواد الخام، بهدف إغلاق إمكانية وجود بدائل أخرى. وبالمثل، يسعى إجماع إزالة الكربون اليوم إلى صياغة فكرة أنه، نظرا للحاجة الملحة للمناخ، لا يوجد انتقال آخر ممكن وأن الانتقال «الواقعي» الوحيد هو انتقال الشركات.

ثانيا، تنطوي كل هذه التوافقات على تركيز كبير للسلطة في أيدي الجهات الفاعلة غير الديمقراطية (الشركات الكبرى والجهات الفاعلة المالية والمنظمات الدولية)، مما يقوض أي إمكانية للحكم الديمقراطي، وخاصة في سياق «الانتقال». هناك نوعان من الآثار المترتبة على هذا الاتجاه. فمن ناحية، نرى هيمنة الشركات على فضاءات الحوكمة، مثل مؤتمر الأطراف (COP)، الذي ينبغي أن يكون، بوصفه الهيئة العليا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، منتدى متعدد الأطراف للنهوض بمكافحة تغير المناخ. بدلا من ذلك، تحولت هذه الفضاءات، على نحو متزايد، إلى معارض تجارية للرأسمالية الخضراء التي تحافظ على علاقات قوة الطاقة بين الشمال والجنوب. ومن ناحية أخرى، نجد تركيزا مكثفا للقوة بين الشركات الكبيرة من بداية السلاسل العالمية إلى نهايتها.

ثالثا، يسعى البحث المستمر على توسيع الحدود الرأسمالية إلى تعزيز المشاريع الضخمة التي تهدف إلى السيطرة على الموارد الطبيعية واستخراجها وتصديرها. وتحقيقا لهذه الغاية، يوجد التزام واضح بضمان «الأمن القانوني» لرأس المال مع الأسس التنظيمية والقانونية التي تمكن من تحقيق أعلى ربحية للشركات. على سبيل المثال، تضمنت الاتفاقيات التجارية الثنائية الجديدة التي يتفاوض بشأنها الاتحاد الأوروبي فصولا عن الطاقة والمواد الخام، لضمان الوصول إلى المعادن الحيوية للمرحلة الانتقالية. وفي هذا السياق، قدم الاتحاد الأوروبي مؤخرا اقتراحا لتنظيم المواد الخام الحرجة (CRMR)، يهدف ظاهريا إلى ضمان إمدادات آمنة ومستدامة من المواد الخام الهامة للاتحاد الأوروبي. لكن، وكما هو موضح في تقرير سومو (SOMO report)، فإن استراتيجية الاتحاد الأوروبي المقترحة لن تؤدي إلى إمدادات مستدامة من المعادن الحيوية لأوروبا، بل ستؤدي إلى تفاقم المخاطر على حقوق الإنسان والبيئة، وتقويض الديناميات الاقتصادية في البلدان الشريكة، والاستمرار في تعزيز الاستهلاك غير المستدام في البلدان الغنية.

> ميزات جديدة: المنافسة بين الإمبرياليات وأمن الطاقة والاستعمار المناخي

توجد العديد من المستجدات وراء خطوط الاستمرارية هذه. فتعقيد العلاقات الاستعمارية الجديدة في عالم متعدد الأقطاب ويتسم بالمنافسة بين الإمبرياليات، من السمات الأساسية لإجماع إزالة الكربون. فليس الاتحاد الأوروبي وحده من يفتقر إلى المعادن الحرجة ويسعى إلى الوصول المباشر إليها. فعلى الرغم من امتلاكها لها، تتموضع الصين بشكل جيد في الجنوب العالمي حيث قامت لمدة تقارب عقدين بالاستثمارات العدوانية في قطاعات الاستخراج الاستراتيجية، محافظة على نوع مختلف من العلاقة مقارنة بتلك التي تمتلكها الولايات المتحدة وأوروبا.

فعلى الرغم من أن استثماراتها طويلة الأمد وفي قطاعات متنوعة مثل الزراعة والتعدين والنفط والبنية التحتية المرتبطة بالأنشطة الاستخراجية، تميل الصين في مجال نقل التكنولوجيا - خاصة فيما يتعلق بالانتقال الأخضر - إلى استخدام تكنولوجيا صينية حديثة، والتي تتضمن في بعض الأحيان عمالة صينية أيضًا. وهي احدى الخصوصيات المميزة للتباعية الجديدة التي تولدها الصين في الدول اللاتينية والأفريقية باعتبارها الشريك التجاري الرئيسي مع معظمها.

وتكتمل المزايدات بين الإمبرياليات مع الولايات المتحدة. فعلى الرغم من غياب هذه القضايا عن بيانات وزارة الخارجية، إلا أن رئيسة القيادة الجنوبية، لورا ريتشاردسون، أوضحت في عدة مناسبات الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة بأمريكا الجنوبية (من حيث المياه والنفط والليثيوم، من بين أمور أخرى). وفي النهاية، دعونا نضيف أن روسيا، كفاعل يميل نحو التفوق في عالم متعدد القطب، لا يزال بعيدًا عن أن يكون لديه تأثير يقارن بتلك القوى المذكورة في ميدان النزاع حول الانتقال الطاقي.

ويمثل دور الدولة أحد العناصر المميزة والمهمة لهذه الإجماعات الثلاث. إذ يتميز إجماع واشنطن بميله نحو منطق التدخل الأدنى للدولة في حين أيد إجماع السلع الدولة التنظيمية المعتدلة ولكن في تحالف وثيق مع رأس المال العابر للحدود. في المقابل، يبدو أن إجماع إزالة الكربون يدشن ظهور نوع جديد من الدولة المخططة الجديدة - في بعض الحالات تكون أقرب إلى دولة الشركات البيئية - التي تجمع بين الانتقال الأخضر وتعزيز الموارد المالية العامة والخاصة وتمييل الطبيعة. وتميل الانتقالات الخضراء التي تقودها المؤسسات الحكومية والدولة إلى الاقتراب من تحولات الشركات وتيسيرها والاندماج معها في ديناميكية خضوع القطاع العام للمصالح الخاصة. لكن قد تسعى الدولة، في بعض الحالات، خضوعا لدورات احتجاج مكثفة، إلى استعادة الاستقلالية النسبية من خلال تعزيز الانتقالات البيئية-الاجتماعية التي تشجع اللامركزية وتفكك سلطة الشركات.

وعلى خطى إجماع السلع فإن لإجماع إزالة الكربون منطق استخراجي أيضا مما وسع في نطاق المنتجات والمعادن المطلوبة. ففي الحالة الأولى، يتم التركيز أساسا على المنتجات الغذائية والهيدروكربونات والمعادن مثل

النحاس والذهب والفضة والقصدير والبوكسيت والزنك. بينما ينصب التركيز في الحالة الثانية، إضافة إلى ذلك، على ما يسمى بالمعادن الحرجة اللازمة للانتقال الطاقي، مثل الليثيوم والكوبالت والجرافيت والإنديوم، وكذلك الأتربة النادرة وذلك من بين أمور أخرى. لكن يبقى لاستخراج وتصدير المواد الخام، في الحالتين، عواقب وخيمة من حيث التدمير البيئي وتوليد التبعية. ولهذا فإن الخطاب المستخدم لإضفاء الشرعية يمثل أحد الجوانب الحاسمة التي تميز الاستخراجية الخضراء عن الاستخراجية السابقة، إذ تدعي الجهات الفاعلة التي تروج لها أنها مستدامة وأنها الطريقة الوحيدة الممكنة لمعالجة حالة الطوارئ المناخية.

باختصار، من الضروري فهم التحولات في المعنى التي مرت بها مسألة المناخ والبيئة في السنوات الأخيرة. وبعيدا عن الأعداء الكلاسيكيين، يبرز إجماع إزالة الكربون كإطار أكثر تعقيدا وتطورا يجب على الحركات والبدائل الاجتماعية مواجهته والتعامل معه. ■

توجه جميع المراسلات إلى
برينو برينجل على حسابه الإلكتروني brenobringel@iesp.uerj.br
وعلى حسابه على تويتر: @brenobringel
وإلى ماريستيلا سفامبا على حسابها الإلكتروني maristellasvampa@gmail.com
وعلى حسابها على تويتر: @SvampaM

> التحوّل الطاقي في شمال أفريقيا:

الاستعمار و نزع الملكية و مصادرتها

بقلم حمزة حاموشان، المعهد عبر الوطني (TNI) و حملة التضامن الجزائريّة (ASC)، الجزائر

محطة الطاقة الشمسية اورزازاتي، المغرب. المصدر: iStock ٢٠٢٢

يكن أن تكون بعض من الانتقال إلى الطاقة المتجددة استخراجيًّ الطابع وتُبقي على ممارسات نزع الملكية القائمة وعلى والتبعيات والهيمنات. وتتبادر إلى الذهن في هذا السياق بعض الأمثلة من منطقة شمال إفريقيا (لا سيما في المغرب). ممارسات تبرز جميعها كيف تتم إعادة إنتاج استعمار الطاقة من خلال الاستعمار الأخضر أو /الانتزاع الاستيلاء الأخضر.

يعدّ الهدف الذي رسمه المغرب بزيادة حصّة الطاقة المتجددة في مزيج مصادر طاقتها بنسبة ٥٢٪ بحلول سنة ٢٠٣٠، من حيث السعة المثبّتة، أمرا محمودا. ومع ذلك، يتوجّب إجراء تقييم نقدي إذا لم يكن ما يهمنا حقًا هو أي نوع من الانتقال الطاقي فحسب، بل هو ‹انتقال عادل› يخدم صالح الفقراء والمهمشين في المجتمع، بدلاً من تعميق استبعادهم الاجتماعي والاقتصادي. وعليه، يعاد إنتاج الاستعمار في نسخته الطاقية.

نشير إلى أنّه تم إطلاق محطة ورزازات للطاقة الشمسية سنة ٢٠١٦، قبل محادثات المناخ (COP٢٢) التي عقدت في مراكش. وتمت حينها الإشادة بها بوصفها أعظم محطة للطاقة الشمسية في العالم، وتم إعلان النظام الملكي المغربي المدافع الأكبر عن الطاقات المتجددة. لكن ما خفي كان أعظم حيث كشف النبش تحت السطح واتباع الخيوط صورة مغايرة. أوّلاً، تم تركيب المصنع على أرض تبلغ مساحتها (مساحتها (٣٠٠٠هكتار) من المجتمعات الزراعية الرعوية الأمازيغية دون موافقتهم أو رغبتهم. وهذا يشكل الاستيلاء على الأراضي و انتزاعها بهدف تنفيد خطّة يفترض أنها خضراء («الاستيلاء الأخضر»). أمّا الوجه الثاني من الصورة المغايرة فيتمثّل في سيطرة المصالح الخاصة على هذا المشروع الضخم حيث تمّ بناؤه من خلال التعاقد على دين ضخم بقيمة ٩ مليارات دولار أمريكي من البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي وغيرهما. والأدهى أن هذا الدين مدعوم بضمانات الحكومة المغربية، مما قد يعني المزيد من خطر تفاقم الاقتراض العام على كاهل بلد مثقل بالفعل. ثالثًا، لا يمت المشروع للطابع الأخضر كما يدعي. إذ يتطلّب استخدام الطاقة الشمسية المركزة (CSP) استخدامًا كبيرًا للمياه لتبريد الألواح وتنظيفها. وفي منطقة شبه قاحلة مثل منطقة ورزازات، يعد تحويل المياه عن الاستخدام للشرب والزراعة أمرًا شنيعا لا يدرك حجم خطورته.

يدخل مشروع محطة «نور ميدلت» ضمن البرنامج المغربي للطاقة الشمسية و يمثّل المرحلة الثانية من مخطّط المغرب للطاقة الشمسيّة ويهدف إلى توفير المزيد من قدرة توليد الطاقة لتتجاوز محطة ورزازات للطاقة الشمسية. و هي محطّة هجينة للطاقة الشمسيّة الحرارية المركزة(CSP) والفوتوضوئية (PV). سيكون المشروع مع تخطيط قدرة انتاج إجماليّة تبلغ ٨٠٠ ميغاوات في مرحلته الأولى، واحدا من أهم مشاريع الطاقة الشمسية في العالم والتي تجمع بين تقنيات الطاقة الحراريّة CSP والفوتوضوئيّة /الكهروضوئية PV وليتحول هذا المجمع من ثمّ إلى حديقة شمسية. ففي أيار/ مايو ٢٠١٩، فاز تحالف مكوّن من مجموعة «إي دي إف» للطاقة المتجددة (فرنسا)، و «مصدر» (الإمارات العربية المتحدة) و"غرين أوف أفريكا" (ائتلاف مغربية) بعقود لبناء وتشغيل المشروع بالشراكة مع الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (مازن) لمدة ٢٥ سنة. تجدر الاشارة إلى احتياج تعاقد المشروع إلى حدود اليوم إلى قرض بأكثر من ملياري دولار أمريكي (٢ مليار يورو) من البنك الدّولي والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الألماني للتنمية (KfW).

بدأ بناء المشروع سنة ٢٠١٩، والمتوقع بدء انتاجه بحلول سنة ٢٠٢٢. سيتم تطوير مجمع نور ميدلت للطاقة الشمسية على مساحة ٤١٤١ هكتارا على هضبة ملوية العليا وسط المغرب، Haute Moulouya على بعد حوالي ٢٠ كيلومترا من مدينة ميدلت. تشير هنا إلى أنّ ثلاث مجتمعات أثنيّة أمازيغية فلاحية تعيش في هذه المنطقة وهي آيت أوفلا وآيت راحو أوعلي، وآيت مسعود أوعلي، على مساحة تناهز ٢٧١٤ هكتارا، بينما تم تصنيف حوالي ١٤٢٧ هكتارا على أنها أراضي غابية تديرها مجموعات محلية. لكن تمّت مصادرة هذه الأراضي و الاستيلاء عليها وفق قوانين ولوائح وطنية تسمح بمصادرة الممتلكات الخاصة من أجل «المصلحة العامة».

منح قرار المحكمة الإدارية في جانفي/يناير٢٠١٧ المصادرة لصالح الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (مازن)، وتم الكشف عن قرار المحكمة علنًا في مارس/آذار ٢٠١٧.

> سردية بيئية استعماريّة

يذكّرنا هذا بالسرديّة البيئية «الاستعمارية» التي تصنّف الأراضي التي يتم مصادرتها بأنها غير مستغلة بشكل جيد، وبالتالي يمكن استغلالها للاستثمار في الطاقة الخضراء. ويؤكد البنك الدولي في دراسة نشرت سنة ٢٠١٨ أن «التضاريس الرملية والقاحلة لا تسمح سوى بنمو النباتات الصغيرة، وأن هذه التربة غير مناسبة لتنمية الزراعة بسبب نقص المياه». كما استخدمت هذه السردية حين الترويج امحطّة ورزازات في أوئل سنة ٢٠١٠ حين أفاد أحد الأشخاص قائلا و الذي يرى المسألة من زاوية مختلفة:

«يتحدث الناس عن هذا المشروع باعتباره صحراء غير مستخدمة، ولكن بالنسبة للسكّان هنا، هذه ليست صحراء، إنّها مراعي واستخدمنا هذه الأرض لقرون في تربية الماشية، أنّها أرض هذه المجتمعات المحليّة الإثنيّة و هذه الأرض مستقبلهم، فحين تستولي على أرضي، فأنت تقطع عنّي الأكسجين».

لا يتوقّف تقرير البنك الدولي عند هذا الحد بل يؤكد أن «حيازة الأراضي للمشروع لن يكون لها أي آثار على سبل عيش المجتمعات المحلية». ومع ذلك، فإن قبيلة سيدي عياد الرعوية الانتجاعيّة التي تستخدم الأرض للبحث عن الكلإ للحيوانات منذ قرون، تنظر من زاوية الاختلاف. وفي مقابلة مع الراعي الشاب حسن الغازي سنة ٢٠١٩ الناشط من جمعية فرض الضرائب على المعاملات المالية والعمل من أجل المواطن (أتاك) المغرب:

«مهنتنا هي الرعي. الآن يحتل هذا المشروع أرضنا التي كنا نرعى فيها الأغنام. إنهم لا يوظفوننا في المشروع، بل يوظفون أجانب. الأرض التي نعيش عليها محتلة الآن. إنهم يدمرون المنازل التي بنيناها، منطقة سيدي عياد تتعرض للاضطهاد و يتعرّض الأطفال إلى الاضطهاد. فقد ضاعت حقوقهم وحقوق أسلافنا. نحن «أميون»... الأطفال الذين أمامك لم يتمدرسوا... و نهم معزولون فالطرق والسبل مقطوعة... وفي النهاية، نحن خارج الصورة ولا وجود لنا في اعتقادهم. نطلب من القائمين على المشروع الانتباه إلى وضعنا ومنطقتنا، لأنه لا مكان لنا ضمن هذه السياسات، الموت أفضل لنا، الموت أفضل لنا».

> الاحتجاجات والمقاومة

ففي سياق الاستحواذ على الملكية، والبؤس والتخلّف والحيف الاجتماعي كان أهالي سيدي عياد قد أعربوا عن استيائهم من هذا المشروع منذ سنة ٢٠١٧ من خلال عدّة احتجاجات أدت إلى إلى اعتقال سعيد أوبا ميمون، عضو نقابة صغار الفلاحين وعمال الغابات في فيفري ٢٠١٩ والذي حُكم عليه بالسجن لمدة ١٢ شهرا.

ويصف مصطفى أبو كبير، نقابي آخر نصير و داعم لنضال قبيلة سيدي عياد، كيف كانت الأرض مسّورة دون موافقة المجتمعات المحلية التي عانت عقودًا من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي. حيث تم تسييجها، ولا يُسمح لأحد بالاقتراب منها. و يقارن مصطفى مشاريع التنمية الضخمة للدولة المغربية بالبنية التحتية الأساسية غير المفقودة في منطقة سيدي عياد. علاوة على ذلك، يشير إلى بُعد آخر في ضمّ الأرض وتسييجها والاستيلاء على الموارد و الذي يتمثّل في هلاك الموارد المائية في منطقة درعا تافيلالت خدمة

لهذه المشاريع الضخمة (سيتم تغذية محطة ميدلت للطاقة الشمسية من سدّ الحسن الثاني القريب) و الذي تشكو المجتمعات المحلية من أنها لا تستفيد من موارده. في هذا السياق الصعب الذي يتم فيه اجلاء أصحاب القطيع الرعاة الصغار من أراضيهم بينما تتركز الثروة في جيوب حفنة من المستثمرين، ناهيك عن سلعنة سوق الثروة الحيوانية وحالات الجفاف المزمن، يتمركز مشروع ميدلت للطاقة الشمسية خطرا محدقا لتفاقم تهديد سبل عيش هذه المجتمعات الرعوية وتفاقم محنة تهميشهم.

ولم تقتصر الاحتجاجات على مجتمعات سيدي عيّاد الذين ما انفكّوا يعربون عن مخاوفهم من مثل هذا المشروع بل التحقت بهم بعض النساء من «حركة السلاليات» مُطالبات بحقوقهن في النفاذ إلى الأرض في منطقة درعة تافيلالت، و مؤكّدات على الحصول على تعويض مناسب مقابل أراضي أجدادهن التي أقيمت عليها محطة الطاقة الشمسية. ففي سياق التمتّع بحق الإنتفاع من الأراضي الجماعية تشير عبارة «النساء السلاليات» إلى النساء اللاتي تنتمين إلى قبائل سلاليّة في المغرب و اللاتي تعشن في أراضي الجموع (المترجمة). تأسست حركة «النساء السلاليات» أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين و برزت في مواجهة عمليّة السلعنة المكثّفة و خصخصة الأراضي الجماعية. وتطالب النساء السلاليات بحقوق متساوية وحصص جين كل عمليّة خصخصة لأراضيهن أو تقسيمها. ورغم سياسة الترهيب والاعتقالات بلغت حدّ حالات الحصار التي قامت بها السلطات، فقد توسع نطاق الحركة على وطنيًا واحتشدت النساء من مختلف المناطق خلف راية المساواة والعدالة. ويمضي المشروع قدمًا رغم كل هذه المخاوف والحيف غير عابء بالظلم يحميه في ذلك النظام الملكي ونظامه القمعي وأدواته الدعائية. إذ لا منتهى لمنطق تبرير التكاليف الاجتماعية البيئية وإزاحتها في المكان وفي الزمان، فهي سمة من سمات السعي الاستخراجي للرأسمالية.

> الاستعمار الأخضر والاحتلال في الصحراء الغربية

تجدر الإشارة أنّه وعلى غرار مشروعي الطاقة الشمسية في المغرب مثال محطّتي ورزازات وميدلت، اللتين أقيمتا على مصادرة الأراضي والموارد للأغراض البيئية المزعومة، أقيمت مشاريع الطاقة المتجددة (طاقة شمسيّة و طاقة الرياح) في الصحراء الغربية يمكن وصفها أيضا بـ «الاستعمار الأخضر»، لأنها أقيمت على أراضي ملك للصحراويين دون موافقتهم وعلى أراضيهم المحتلّة.

يمكن تعريف الاستعمار الأخضر بأنه امتداد العلاقات الاستعمارية للنهب ونزع الملكية (وكذلك تجريد الآخر من إنسانيته) إلى الحقبة الخضراء للطاقات المتجددة، مع ما يصاحب ذلك من نقل التكاليف الاجتماعية والبيئية المترتّبة عن ذلك إلى البلدان والمجتمعات الطرفية. نفس فالنظام هو ذاته ساري المفعول، ولكن بمصدر طاقة مختلف، حيث ينتقل من الوقود الأحفوري إلى الطاقة الخضراء. ويجري الحفاظ على نفس أنماط الإنتاج والاستهلاك الكثيفة الاستهلاك للطاقة على الصعيد العالمي، و تظلّ البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية نفسها التي تولد عدم المساواة والفقر ونزع الملكية على حالها دون تغيير.

حاليا، هناك ثلاث مزارع رياح في الصحراء الغربية، والرابعة قيد الإنشاء في بوجدور، بينما لا تزال عدة مزارع أخرى في مرحلة التخطيط. و ستبلغ سعة مزارع الرياح هذه مجتمعة أكثر من ١٠٠٠ ميغاوات. تعدّ هذه المزارع جزءا من أنشطة "ناريفا"، وهي شركة متخصصة في طاقة الرياح تابعة لشركة قابضة تملكها العائلة المالكة المغربية. تجدر الإشارة إلى أن ٩٥ بالمئة من الطاقة التي تحتاجها مجموعة الفوسفات المغربية لاستغلال احتياطيات الفوسفات غير المتجددة في الصحراء الغربية في بوكراع، يتمّ توليدها بواسطة توربينات هذه المزارع. نفيد بتوليد ما مجموعه ٢٢ توربينة رياح تابعة لسيمنز Siemens والتي دخلت حيّز التشغيل منذ سنة ٢٠١٣ لطاقة متجددة في مزرعة فوم الوادي تبلغ قدرتها طاقيّة ٥٠ ميغاوات.

في نوفمبر ٢٠١٦، وبالتوازي مع محادثات قمة الأمم المتحدة للمناخ (COP 22) وقّعت شركة «أكوا باور» السعودية (ACWA) اتفاقية مع وكالة «مازن» لتطوير مُجمّع من ثلاث محطات شمسية فوتوفولتائيّة وتشغيلها بطاقة إجمالية تعادل ١٧٠ ميجاوات. تعمل اثنتان من هذه المحطات (تعملان في الوقت الراهن) بطاقة إجمالية تقدّر ب١٠٠ ميغاواط في الصحراء الغربية (في العيون وبوجدور)؛ بينما ستكون الثالثة حسب المخططات في العرقوب قرب الداخلة. من البيّن أن هذه المشاريع تعمل -بتواطؤ واضح من الشركات ورأس المال الأجنبي-، على ترسيخ هيمنة المغرب على منطقة الصحراء الغربية.

أجادل هنا أنّه من المهم بشكل أساسي الانتقال من مستوى البنية السطحية والغوص في البنية العميقة لعبارات ‹›الهيدروجين النظيف‹‹ و «اللّمعان»و «خفض انبعاثات الكربون» ومراقبة مدى الأهمية المادّيّة للانتقال إلى الطاقة المتجددة والتدقيق فيه.

ما يبدو أنه يوحد كل هذه المشاريع والضجيج المحيط بها هو افتراض خاطئ للغاية بأنه يتعيّن الترحيب أي تحرك نحو الطاقة المتجددة وأن أي تحول عن الوقود الأحفوري مفيد بغض الطرف عن كيفية تنفيذه. أعتقد أننا بحاجةبيان ذلك صراحة إذ لا تعزى أزمة المناخ التي نواجهها حاليًا إلى الوقود الأحفوري في حد ذاته، بل إلى استخدامه غير المستدام والمدمر لتغذية الآلة الرأسمالية. وعليه، يتوجّب أن يؤدي الانتقال الأخضر والعادل إلى تغيير جذري وإنهاء استعمار نظامنا الاقتصادي العالمي، الذي لا يتناسب مع الغرض لا اجتماعيا و لا بيئيا و حتى بيولوجيًا. ■

توجّه كل المراسلات إلى حمزة حاموشان
على البريد الإلكتروني hamza.hamouchene@gmail.com
وعلى حسابه على تويتر @BenToumert

> الاستعمار الأخضر و الداخلي في أفريقيا

بقلم نيمو باسّي، مؤسسة صحّة أمنا الأرض، نيجيريا

استخراج المعادن في افريقيا، المصدر: iStock Africanway ٢٠١٢

يُعدّ الاستعمار الأخضر امتدادا ودمجا للاستعمار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والذي تمّ بإؤساؤه وترسيخه على أساس الكولونياليّة المتغوّرة التي تمّ من خلالها برمجة القادة الأفارقة لتلقّيه والاعتقاد على سبيل المثال، في النظام العالمي للمحافظة على التراث. وقد كان للهؤلاء القادة فرصة استخدام ما يطلق عليه بالمعايير الدولية أو الأجنبية لتعزيز مصالحهم. إلى جانب الحفاظ على مثل هذه القلعة، باع الاستعمار النخب المحلية فكرة البحث عن اقتصادات خارجية لجمع المال مقابل توفير المواد الطبيعية والعمالة. وتواصل الدول النيو كولونياليّة هذا النمط من الركض وراء الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الذي يستخرج في المقام الأول جهود اليد العاملة والمواد الخام ويمنحها الصرف الأجنبي الذي يتم تحديد قيمته عن بُعد.

يمكن ملاحظة أمثلة على كيفية وقوع المستعمرات في شرك هذه الطرق المسدودة للعملات الأجنبية في مجالات زراعة المزارع، والتي تحولت من المحاصيل من أجل الغذاء إلى المحاصيل مقابل المال. استمرت زراعة المحصول النقدي خلال الحقبة الاستعمارية في النظم الزراعية الاستغلالية

>>

التي بنيت في ظل الاسترقاق. و راهنا تواصل زراعة المزارع إنتاج محاصيل معدّة للتصدير، مما يؤدي إلى انتزاع الأراضي ومنع المزارعين من إنتاج الغذاء لمجتمعاتهم المحلّيّة. و ما زاد الأمر تعقيدا، ففإلى جانب تغذية الأسواق الخارجية، تقوم المزارع والزراعة الأحادية بتوفير الوقود الأحيائي للآلات أو الطاقة الأحيائية. سواء في قطاعات الزراعة أو التعدين أو في قطاع الوقود الأحفوري. حيث لا هدف للقادة الأفارقة بشكل أساسي سوى السعي إلى الحصول على النقد الأجنبي، بأسعار لا دور لهم في تحديدها.

لقد غيّرت الهياكل التي أقامها الاستعمار والحقبة ما بعد الاستعمارية بشكل جوهريّ الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للقارة الأفريقية. حيث زرع الاستعمار بذور البحث عن الريع وقام بسقيها وتغذيتها تلاعب المؤسسات المالية الدولية مثال البنك الدّولي وصندوق النقد الدّولي. كما استخدمت الديون أيضًا كأداة لتغيير التخيلات التنموية والضغط على البلدان للانفتاح أكثر على النهب والابتزاز. وتتعرض الحكومات لضغوط لخدمة الديون الخارجية، والوفاء بمتطلبات الاستيراد، ومنح الشركات عبر الوطنية ظروفا اقتصادية متحرّرة، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية، وكووتا العمالة، وحرية إعادة جميع الأرباح في معاملاتها إلى الوطن. كما أنهم ينخرطون في شراكات وسلوكيات محظورة مع هذه الشركات يستحيل من خلالها فرض اشراف تنظيمي صارم. أدى غياب إرادة الحكومات وعجزها على السيطرة على تصرفات الشركات إلى استغلال الإبادة البيئية وممارساتها المدمّرة للبيئة، مما أدى بالفعل إلى انشاء مناطق ميتة في بعض المناطق.

كما تمّ تعزيز تعزيز حرية الاستغلال بإنشاء مناطق تجارة حرة أو مناطق اقتصادية خاصّة تتميّز بكونها جيوب استثنائية. وتتمثل إحدى فئات من مناطق التجارة الحرة (FTZ) في منطقة تجهيز الصادرات(EPZ)، التي عادة ما تنشئها الحكومات في البلدان النامية لتشجيع الصادرات الصناعية والتجارية. وتعتقد بلدان كثيرة أنّ تلك مناطق مطقة تجهيز الصادرات هذه الحافز الرئيسي لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويفيد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وجود عدد يتجاوز ٢٠٠ منطقة اقتصادية خاصة موزعة على ٣٨ دولة أفريقية مشيرا في نفس السياق إلى أن ٥٦ منطقة أخرى على الأقل قيد الإنشاء، ولا تزال مناطق أخرى في مرحلة مبكرة من التطوير. للإشارة تم تخصيص حوالي ١٥٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي في أفريقيا للمناطق الاقتصادية الخاصة، بينما تم تعبئة ما يفوق ٢,٦ مليار دولار أمريكي في شكل استثمارات في عمليّات المعالجة الزراعية والتصنيع والخدمات.

لقد غدا النظام الاستخراجي للحصول على النقد الأجنبي قصة طرح لا تنتهي أبدًا تضيف قيمة ضئيلة للناس أو الكوكب. إذ تساعد مبادئ حقوق الإنسان الطوعية ومبادرات الشفافية الصوريّة الشركات على تبييض أنشطتها وتصدير الأوساخ عبر السياسيين الفاسدين. أجادل بتوقع فرانتز فانون Frantz Fanon هذا الوضع المؤسف في اشارته في كتابه الكلاسيكي معذّبو الأرض إلى أن الاستعمار يكتفي بالتركيز على الموارد الطبيعية التي يستخرجها ويصدرها لتلبية احتياجات صناعات البلد الأم، مما يتيح لقطاعات محددة من المستعمرة قطاعات ثراء نسبيّ. «لكن تظل باقي المستعمرة في نهج طريق التخلّف والفقر، أو في جميع الحالات، تغرق فيه بشكل أعمق»(ص ١٠٦).

وأدرك فانون كيفية تفكيك البنى الاستعمارية للدول وتوسع الذاتيات التي تكبح جهود بناء الوحدة الأفريقية. كما موضّحا في السياق ذاته كيفيّة اعتقاد أعضاء النخبة السياسية لأنفسهم بوصفهم منتجين لمنافذ الفرص لدولهم والبحث عن الإيجار كمحرك للتقدم. ممّا يفسّر سبب تمسك القادة الحاليين بالدفاع عن الموقف الداعي بأن استغلال الوقود الأحفوري والمعادن الأخرى للتصدير/النقد حق لا يمكن التفاوض عليه. وعليه، تحدّد هذه الديناميكية أيضًا أن لكل شيء ثمن ويجب قبول عمليّة الإبادة البيئية كمثل استحالة صنع العجة دون كسر البيض.

أجادل هنا أنّ الاستغلال الجشع يتوجّب إعادة تفكير مستفيضة في مسألة التنمية. يبرز دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في فرض وقف تمويل الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الصحة، والتعليم، والدعم الاقتصادي من خلال برامجهما للاصلاح والتكيف الهيكلي السيئة السمعة، كونه تلاعب استعماري قضى على المنطق السليم وعكس مسار بوصلة التقدم، وأشاع الفقر، و أنشأ التخلف التنموي. يؤكّد الأثر السلبي للغاية لهذه المؤسسات ضرورة إيلاء اهتمام وثيق لأوجه عدم المساواة في السلطة، باستخدام عدسة إيكولوجية اشتراكية ومناهضة للاستعمار.

> التّدافع على الحفريات

ففي حالة التدافع على النفط والغاز الأفريقيين لا يرى القادة سوى فرصة لبلدانهم للاستفادة من المشاريع ذات المسار السريع. يبنون حججهم على فكرة توسيع الانتاج سيعزز من نفاذ شعوبهم إلى الطاقة ومصادرها. بينما تبدو الحجّة ادعاء سخيفا بالنظر إلى حجم التدمير البيئي والفقر على مدى عقود متتالية من الاستخراجية.

أدى التركيز على التجارة الاستعمارية إلى بناء ما يمكن تسميته أيضًا اقتصاد الدجل والشعوذة. حيث يتدفّق النقد ضمنفي هذا النظام، مع القليل من الإنتاج أو تحويل المواد الخام. لقد رسخت هذه الديناميكية ثقافة الريع أو التبعية حيث تعتمد البلدان الأفريقية على الشركات الاستخراجية متعددة الجنسيات في الإيرادات الوطنية. و ليس من المستغرب أن تمثل عائدات النفط ما لا يقل عن ٢٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، والجزائر، والغابون، وتشاد، وأنغولا، وجمهورية الكونغو. علاوة على ذلك، ورغم اسهامات النفط والغاز بنسبة متواضعة تبلغ ٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنيجيريا، إلا هذين الموردين يمثلان ٩٥ في المئة من دخل النقد الأجنبي و ٨٠ في المئة من الإيرادات الحكومية. استخدمت مجموعة دول الاتحاد الأفريقي مفاوضات المناخ COP٢٧ في شرم الشيخ سنة ٢٠٢٢ للضغط من أجل توسيع إنتاج الوقود الأحفوري بهدف الاستفادة من الموارد الطبيعية الهائلة، كما يُفترض أن أنجزته الدول الأكثر ثراءً. وتخلو حجّة مجموعة دول الاتحاد الأفريقي من الفحص الدقيق النقدي لآليات الاعتمادات وتبريرها والتي مكنت الدول الأكثر ثراءً من الاستفادة من تلك الموارد.

ولا يمكن فصل جذور الاستيلاء على الموارد في أفريقيا عن الاستعمار كونه المسؤول عن توفير الأساس للإفلات من العقاب دون خوف من المساءلة. وككُرة الثلج استشرى منسوب النهب واستفحلت ظاهرة الإفلات من العقاب وبقوة ترهيبيّة عند الاقتضاء. ممّا يؤكّد تداخل خرائط الموارد الطبيعية والصراعات في القارة ت تقريبا وبشكل مثاليّ. وفي القارّة يجري الاستغلال بدعم من الجيوش الوطنية وأجهزة الأمن الخاصة والمرتزقة. وتتمّ عمليّة الاستخراج حرفياً مسنودة بالدروع العسكرية، في تجاهل لحقوق الإنسان والحقوق الجماعية.

يوضّح باتريك بوند عالم البيئة السياسية وعلى نحو ملائم الوضع المقلق للتدافع اللامتناهي وراء الوقود الأحفوري في مواجهة الاحتباس الحراري مستندا إلى دور فرنسا وجنوب إفريقيا ورواندا. يفيد بوند: «اتباع عمليات شركة توتال الحالية في أفريقيا لنمط قديم يتمثّل في استغلال الوقود الأحفوري وفساد اقتصادات الدول النامية والحكومات والمجتمعات والبيئات بدعم كلّي من سلطة الدولة الفرنسية». وتأكيدا لموقفه يذكر بوند أن: «إيمانويل ماكرون [رئيس فرنسا] أوضح ذلك تمامًا سنة ٢٠٢١ حين

أكّد على الدفاع عن أصول توتال للغاز البالغة ٢٠ مليار دولار في موزمبيق من خلال التدخل العسكري، بقيادة الجنود الروانديين والجنوب أفريقيين. و يبرّر دور بريتوريا شبه الإمبريالي دعمها اليائس لأباطرة النفط الجدد الذين تحالفت معهم توتال منذ منتصف سنة ٢٠١٠ لاستغلال احتياطيات الغاز الهائلة والبحث عن رواسب جديدة عن طريق التفجير الزلزالي».

يشير بوند إلى ظهور شكلين من أشكال المقاومة ضد إحياء الإمبريالية الأحفورية وشبه الإمبريالية على امتداد هذا المحور منذ سنة ٢٠٢١ ألا وهو الصراع العنيف الذي هز شركة توتال، عملاق النفط والغاز الفرنسي والتعبئة البيئية والاجتماعية على ساحل جنوب أفريقيا التي هزت حكومة ذلك البلد.

يظلّ دور فرنسا، الدولة التي تُحكم قبضتها الاستعمارية الصارمة على الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا، دورا مثير للاهتمام على وجه التحديد. تواصل شركة النفط والغاز العملاقة (Total Energies) رغم حظرها للتكسير الهيدروليكي واستخراج النفط الخام في أراضيها و كذلك حظرها للإعلانات ذات الصلة بالوقود الأحفوري، استخراجها لهذه الموارد في أماكن أخرى ويعدّ مثال كابو ديلجادو، في موزمبيق الأسوأ على الإطلاق، حيث تمّت أوّل شحنة من الغاز الأحفوري خلال مؤتمر المناخ (COP27) في شرم الشيخ، مصر. يوضح توقيت الشحنة الأولى بامتياز كيف أن العنف لم يحل دون استخراج الموارد في أفريقيا والتيلا تفترقان غالبا. ويتجلى ذلك في حالات الماسات الدموية في ليبريا واستمرار عدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تعدّ شركة توتال العملاقة أحد أهمّ الفاعلين في كابو ديلجادو حين يتعلق الأمر باستخراج الغاز. قامت عمليّة انشاء متنزه أفنجي (Afungi LNG) البرّي، والذي تم بناؤه بهدف الأعمال الأحفورية، بإزاحة أكثر من ٥٥٠ عائلة لبناء طريق يبلغ طولها ٧٠ كيلومترًا إلى المنتزه الذي يشتمل على مطار بالإضافة إلى محطات معالجة ومرافق مرفئية. تم تهجير مجتمعات الصيد الساحلية إلى «قرية إعادة التوطين» التي تبعد أكثر من ١٠ كيلومترات عن الداخل، مما أدى فعليًا إلى عزلها عن البحر وحرمانها من أراضيها الزراعية ومناطق الصيد وسبل العيش العامة والثقافة وكل ما يهم المجتمعات الساحلية. تستضيف (Cabo Delgado) أكبر ثلاثة مشاريع للغاز الطبيعي المسال في أفريقيا (LNG) وهي مشروع موزمبيق للغاز الطبيعي المسال (توتال، أنادارکو سابقًا) بقيمة ٢٠ مليار دولار أمريكي، ومشروع الغاز الطبيعي المسال العائم للشعاب المرجانية في موزامبيق Coral FLNG (ENI و ExxonMobil) بقيمة ٤,٧ مليار دولار أمريكي إضافة إلى مشروع روفوما للغاز الطبيعي المسال (ExxonMobil و ENI و CNPC) القدّرة قيمته ب ٣٠ مليار دولار أمريكي. قد يكون Cabo Delgado موقعًا لواحدة من أكبر الكوارث التي تحدثها الشركات في القارة.

احتضنت حركة العدالة البيئيّة أو أصدقاء أرض الموزمبيق (Justiça Ambiental) في نوفمبر ٢٠٢٢ اجتماعا تمحور حول افلات الشركات في مابوتو، الموزمبيق من العقاب حضره ما يزيد عن ١٠٠ شخص من المجتمعات المحلّيّة في الموزمبيق. وبشكلٍ مؤسف أفاد أحد الأشخاص من المجتمع المحلّي خلال الإجتماع : «لم تحقّق الشركات متعددة الجنسيات وتساءل مندوب آخر في الاجتماع عما إذا كان يمكن تسمية تدمير أراضيهم بالتنمية. ثم طرح سؤالا استنكاريًا: هل هذا هو التطور الذي نريده؟».

لا يستشير الاستعمار بتلويناته المختلفة من استعمار أسود أو أزرق أو أخضر الشعوب ولا يسترشد بهم البتّة. يعود غياب مثل هذه المشورة إلى عدم احترام مترسّخ للشعوب والكوكب. وفي ظلّ أداء دور اللّعبة الاستعمارية، تعاني التنمية وفق منظورنا، بل جلبت العار. وإن نحن عوّضنا الشركات متعدّدة الجنسيات ب «الاستعمار» ستتضح الصورة كاملة.

المناطق التي تدار فيها أعمال شركة توتال للنفط والغاز، من تفاقم بروز التفاوتات الاجتماعية والانقسامات الناتجة عنها.، مع العامل الموحّد الوحيد كونها تُعرف عمومًا باسم مناطق توتال. ■

توجّه المراسلات إلى نيمو باسّي على
البريد الإلكتروني home@homef.org
وعلى حسابه على تويتر @NnimmoB

> بيان الجنوب-جنوب
من أجل الانتقال الطاقي البيئي-الاجتماعي *

باكتو ايكوسوسيال اي انتركولتورال دل سو

ب د أكثر من عامين على تفشي جائحة COVID-19 - إلى جانب العواقب الكارثية لغزو روسيا لأوكرانيا - ظهر «وضع طبيعي جديد». يعكس هذا الوضع العالمي الجديد تفاقم الأزمات المختلفة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والطبية الحيوية والجيوسياسية.

الانهيار البيئي يقترب. فقد أصبحت الحياة اليومية أكثر عسكرة من أي وقت مضى. وأصبح الوصول إلى الغذاء الجيد والمياه النظيفة والرّعاية الصحية، بأسعار معقولة، أكثر تقييدا. كما تحولت المزيد من الحكومات إلى أنظمة استبدادية. أصبح الأثرياء أكثر ثراء، والأقوياء أكثر قوة، وقد عملت التكنولوجيا غير المنظمة على تسريع هذه الاتجاهات.

>>

إن محركات هذا الراهن غير العادل - الرأسمالية، والنظام الأبوي، والاستعمار، والأصوليات المختلفة - تعمل على مفاقمة سوء الوضع. لذلك، يجب علينا بشكل عاجل مناقشة وتنفيذ رؤى جديدة للتحول والانتقال البيئي الاجتماعي، تكون عادلة بين الجنسين ومتجددة وشعبية.

> تشخيصنا

نعتقد، في هذا البيان لشعوب الجنوب: من أجل الانتقال الطاقي البيئي الاجتماعي، أن مشاكل الجنوب العالمي تختلف عن مشاكل الشمال العالمي والقوى الصاعدة مثل الصين. ولا يقتصر الأمر على استمرار اختلال توازن القوى بين هذين العالمين بسبب إرث استعماري دائم، بل إنه تعمق بسبب نموذج الطاقة الاستعماري الجديد. إذْ كثّفت المراكز الرأسمالية، في سياق تغير المناخ واحتياجات الطاقة المتزايدة باستمرار وفقدان التنوع البيولوجي، من الضغط لاستخراج الثروة الطبيعية والاعتماد على العمالة الرخيصة في بلدان الأطراف. والأمر لا يقتصر على النموذج الاستخراجي المعروف، فالدين البيئي للشمال تجاه الجنوب آخذ في الارتفاع.

إن الجديد في هذا الوضع هو «انتقالات الطاقة النظيفة» الحاصلة في شمال الكرة الأرضية والتي وضعت المزيد من الضغط على الجنوب العالمي من أجل توفير الكوبالت والليثيوم لإنتاج بطاريات عالية التقنية، وخشب البلسا لتوربينات الرياح، والأرض لمصفوفات الطاقة الشمسية الكبيرة، والبنية التحتية الجديدة لمشاريع الهيدروجين العملاقة. ترتبط إزالة الكربون عن الأغنياء، باعتبارها عملية تعتمد على السوق وموجهة نحو التصدير، بمرحلة جديدة من التدمير البيئي لجنوب العالم، يؤثر على حياة الملايين من النساء والرجال والأطفال، ناهيك عن الحياة غير البشرية. ليصبح الجنوب العالمي مرة أخرى منطقة تضحية، وسلّة الموارد التي تستغلها بلدان الشمال العالمي وتزعم أنها لا تنضب.

يمثل تأمين سلاسل التوريد العالمية أحد أولويات الشمال العالمي، وخاصة المواد الخام الحرجة، بالإضافة إلى منع بعض البلدان، مثل الصين، من احتكار النفاذ إليها. فعلى سبيل المثال، دافع وزراء التجارة في مجموعة السبع مؤخرا عن سلسلة توريد مسؤولة ومستدامة وشفافة للمعادن الحرجة من خلال سياسة التعاون الدولي، والتمويل، بما في ذلك تسهيل التجارة في السلع والخدمات البيئية من خلال منظمة التجارة العالمية. وقد دفع الشمال العالمي من أجل توقيع المزيد من اتفاقيات التجارة والاستثمار مع الجنوب العالمي لتلبية احتياجاته من الموارد، لا سيما تلك التي تشكل جزءا لا يتجزأ من «انتقالات الطاقة النظيفة». هذه الاتفاقيات، المصممة للحد من الحواجز أمام التجارة والاستثمار، تحمي وتعزز قوة الشركات وحقوقها من خلال إخضاع الدول لدعاوى قانونية وفقا لآليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ISDS). يستخدم الشمال العالمي هذه الاتفاقيات للسيطرة على «الانتقال الطاقي النظيف» وخلق استعمار جديد.

في الأثناء، وقعت حكومات الجنوب في فخ الديون، فاقترضت المال لإنشاء الصناعات وتوسيع الزراعة لتزويد الشمال. وقد شعرت الحكومات بأنها مضطرة لاستخراج المزيد من الموارد لسداد هذه الديون، الأمر الذي أدى إلى خلق حلقة مفرغة من عدم المساواة. واليوم، لم تؤد حتمية تجاوز الوقود الأحفوري، دون خفض الاستهلاك بشكل كبير في الشمال، سوى إلى زيادة الضغط من أجل استغلال هذه الموارد الطبيعية. وبينما يمضي الشمال قدما في انتقالاته في مجال الطاقة، لم ينل منه الجنوب سوى التشدق بمسؤوليته عن معالجة ديونه البيئية التاريخية والمتزايدة.

فالتغييرات الطفيفة في مصفوفة الطاقة لم تكن كافية. يجب تحويل نظام الطاقة بأكمله من الإنتاج والتوزيع إلى الاستهلاك والنفايات. فاستبدال السيارات الكهربائية بسيارات الاحتراق الداخلي غير كاف، لأن نموذج النقل بأكمله يحتاج إلى تغيير، مع تقليل استهلاك الطاقة وتعزيز الخيارات المستدامة. يجب أن تصبح العلاقات أكثر إنصافا ليس فقط بين بلدان المركز والأطراف ولكن أيضا داخل البلدان، بين النخب والجمهور. وقد تعاونت النخب الفاسدة في الجنوب العالمي أيضًا مع هذا النظام غير العادل من خلال الاستفادة من الاستخراج، وقمع حقوق الإنسان والدفاع عن البيئة، وإدامة عدم المساواة الاقتصادية. ولهذا فإن حلول هذه الأزمات المتشابكة سياسية في المقام الأول قبل أن تكون تكنولوجية فقط.

> انتقال عادل للجنوب العالمي

بصفتنا نشطاء ومثقفين ومنظمات من مختلف دول الجنوب العالمي، ندعو وكلاء التغيير من جميع أنحاء العالم إلى الالتزام بانتقال بيئي اجتماعي جذري وديمقراطي وعادل بين الجنسين ومتجدد وشعبي يحوّل كلا من قطاع الطاقة، والقطاعات الصناعية والزراعية التي تعتمد على مدخلات الطاقة على نطاق واسع. ووفقا لمختلف حركات العدالة المناخية، «الانتقال حتمي، لكن العدالة ليست كذلك».

مازال أمامنا متسع من الوقت لبدء انتقال عادل وديمقراطي. يمكننا الانتقال بعيدا عن النظام الاقتصادي النيوليبرالي في اتجاه يحافظ على الحياة. يجمع بين العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية؛ يجمع بين قيم المساواة والديمقراطية مع سياسة اجتماعية مرنة وشاملة؛ ويعيد التوازن البيئي الضروري لكوكب صحي. ولكن للقيام بذلك، نحتاج إلى مزيد من الخيال السياسي، ومزيد من الرؤى الطوباوية لمجتمع آخر عادل اجتماعيا ويحترم بيئتنا المشترك.

يجب على الانتقال الطاقي أن يكون جزءا من رؤية شاملة تعالج اللامساوات الجذرية في توزيع موارد الطاقة وتعزز دمقرطتها. وينبغي لها أن تضعف التركيز على المؤسسات الضخمة - شركات الزراعة وشركات الطاقة الضخمة- والحلول القائمة على السوق. وتعزز، بدلا من ذلك، قدرة المجتمع المدني والمنظمات الاجتماعية على الصمود.

> بياناتنا

لهذا نوضح النقاط الثمانية التالية:

١. نحذر من أن الانتقال الطاقي الذي تقوده مشاريع الشركات العملاقة في الشمال العالمي والذي تقبله العديد من الحكومات في الجنوب العالمي سيستلزم توسيع مناطق التضحية في جميع أنحائه، واستمرار الإرث الاستعماري، والنظام الأبوي، وفخ الديون. فالطاقة حق أساسي من حقوق الإنسان لا يمكن التنازل عنه، وينبغي لدمقرطة الطاقة أن تكون هدفنا.

٢. ندعو شعوب الجنوب العالمي إلى رفض الحلول الخاطئة التي تأتي مع الأشكال الجديدة من الاستعمار الطاقي التي نشهدها باسم «الانتقال الأخضر». ونوجه نداء خاصا لمواصلة التنسيق السياسي بين شعوب الجنوب مع السعي في نفس الوقت إلى إقامة تحالفات استراتيجية مع القطاعات الحيوية في الشمال.

٣. نطالب بسداد الدين البيئي للتخفيف من الخراب الناجم عن أزمة المناخ ودفع الانتقال البيئي الاجتماعي العادل والشعبي. يعني هذا التنفيذ الفعال لنظام تعويض الجنوب العالمي في مواجهة مسؤولية الشمال العالمي غير المتناسبة عن أزمة المناخ والانهيار البيئي. كما ينبغي أن يشمل هذا النظام تحويلا كبيرا للأموال والتكنولوجيا المناسبة وأن ينظر في إلغاء الديون السيادية لبلدان الجنوب العالمي. نحن ندعم التعويضات عن الخسائر والأضرار التي لحقت بالشعوب الأصلية والفئات الضعيفة والمجتمعات المحلية بسبب التعدين والسدود واسعة النطاق ومشاريع الطاقة الملوّثة.

٤. نرفض توسيع الحدود الهيدروكربونية في بلداننا - من خلال التكسير الهيدروليكي والمشاريع البحرية - ونرفض الخطاب المنافق للاتحاد الأوروبي، الذي اعتبر مؤخرا الغاز الطبيعي والطاقة النووية كـ«طاقات نظيفة». إننا نؤيد ترك الوقود الأحفوري تحت الأرض وتوليد الظروف الاجتماعية والعمّالية

>>

اللازمة للتخلي عن الاستخراجية والتحرك نحو مستقبل ما بعد الوقود الأحفوري، وهو ما تم اقتراحه بالفعل في مبادرة ياسوني في الإكـوادور في عام ٢٠٠٧ ويتم دعمه من العديد من القطاعات والمنظمات الاجتماعية اليوم.

٥. وعلى نحو مماثل، نرفض «الاستعمار الأخضر» في هيئة الاستيلاء على الأراضي لإنشاء مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والتعدين العشوائي للمعادن الحيوية، وتعزيز «الإصلاحات» التكنولوجية مثل الهيدروجين الأزرق والأخضر والرمادي. لقد ميز الاحتواء والإقصاء والعنف والتعدي والتحصين العلاقات الطاقية السابقة والحالية بين الشمال والجنوب وهو أمر غير مقبولة في عصر الانتقال البيئي الاجتماعي.

٦. نطالب بحماية حقيقية للمدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان، ولا سيما الشعوب الأصلية والنساء، الذين هم في طليعة مقاومة الاستخراجية.

٧. يجب أن تشمل أهدافنا الأساسية القضاء على الفقر الطاقي في بلدان الجنوب العالمي - وأجـزاء من الشمال العالمي - من خلال مشاريع الطاقة المتجددة البديلة واللامركزية والموزعة بشكل عادل والتي تملكها وتشغلها الجماعات.

٨. ندين اتفاقيات التجارة الدولية التي تعاقب البلدان التي تسعى للحد من استخراج الوقود الأحفوري. يجب أن نضع حدا لاتفاقيات التجارة والاستثمار التي تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات والتي تشجع في نهاية المطاف على المزيد من الاستخراج وتعزز الاستعمار الجديد.

يعتمد بديلنا البيئي الاجتماعي على عدد لا يحصى من النضالات والاستراتيجيات والمقترحات والمبادرات المجتمعية. ويرتبط بياننا بالتجارب الحية للشعوب الأصلية، ووجهات النظر النقدية، والمجتمعات المحلية الأخرى، والنساء، والشباب في جميع أنحاء الجنوب العالمي. إنه مستوحى من العمل على حقوق الطبيعة، *والعيش الكريم* (*buen vivir*)، *والعيش الممتع* (*vivir sabroso*)، *والعيش الصالح* (*sumac kawsay*)، *والروح الانسانية* (*ubuntu*)، *والاستقلال الذاتي* (*swaraj*)، والمشاعات، واقتصاد الرعاية، والإيكولوجيا الزراعية، والسيادة الغذائية، وما بعد الاستخراجية، والتعددية، والحكم الذاتي، والسيادة الطاقية. كما ندعو قبل كل شيء إلى انتقال بيئي اجتماعي جذري وديمقراطي وشعبي وعادل بين الجنسين ومتجدد وشامل.

ويقترح هذا البيان، على خطى الميثاق الإيكولوجي والاجتماعي والثقافي في الجنوب، منصة ديناميكية تدعوكم للانضمام إلى نضالنا المشترك من أجل التحول، وذلك من خلال المساعدة في خلق رؤى وحلول جماعية. ■

* يمثل بيان شعوب الجنوب مقالا جماعيا كتبه نشطاء ومثقفون ومنظمات من أماكن مختلفة في الجنوب العالمي وهو نتيجة عام من الحوار بين أصوات مختلفة من أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا.

> الحاجة إلى نظرية متجددة للسلطة (والاستبداد)

بقلم كاتيا أراوخو، جامعة سانتياغو دي تشيلي، وعضو لجنة أبحاث ISA حول النظرية الاجتماعية (RC16)

Freepik

تثل السلطة، والطرق التي تمارس بها، مشكلة موضوعية وملحة. وتشمل المخاوف المحيطة بهذه القضية ظواهر تتراوح بين الدعم الاجتماعي للأنظمة الاستبدادية، والاستبداد نفسه، إلى الصعوبات التي يواجهها المعلمون في ممارسة السلطة في المدارس أو إدارة الفضاءات الحضرية، إلى التوترات داخل الأسر. ويشير الطابع العاجل والمخاطر الواردة في الظواهر الاجتماعية والسياسية التي نشهدها اليوم إلى ضرورة التعامل مع هذه القضية بدقة أكبر من منظور علم الاجتماع، كما أننا بحاجة إلى القيام بذلك بالأدوات المناسبة. ومع ذلك، فإن الدراسات الاجتماعية المتعلقة بممارسة السلطة نادرة حتى الآن. إذْ هناك حاجة إلى تجديد مفهوم السلطة من الناحية النظرية.

شكل سؤال السلطة محور اهتمام مبكر للنظرية الاجتماعية، وكان ماكس فيبر المؤلف الأكثر تأثيرا في دراسة مثل هذه الظاهرة. ظل الفهم الذي قدمه فيبر - استنادا إلى فكرة أن الإيمان بالشرعية يدعم السلطة - الأكثر تأثيرا في النظرية الاجتماعية والدراسات التجريبية. ومع ذلك لا ينصح، كما أناقش هنا، بالحفاظ على هيمنة هذا المفهوم لسببين. أولاً، لا تسمح لنا أطروحة السلطة عبر الشرعية بتصوير هذه الظاهرة في مجتمعات اليوم إلا بشكل جزئي. ثانيا، لا يمكن أن تفسر سوى ممارسة معينة للسلطة خاصة بحقائق اجتماعية محددة.

لنبدأ بالنظر إلى أول هذين السببين: نطاق أطروحة السلطة من خلال

>>

الشرعية لدراسة المجتمعات الحالية. وكما نعلم، فقد اعتبر فيبر أن الإيمان بالشرعية موجود في قلب ديناميكيات السلطة، أي الإيمان بأسس القيادة أو ممارسة السلطة. ويسمح الإيمان بالشرعية بالممارسة التوافقية، وهو أمر أساسي لفهم استقرارها وديمومتها. طور فيبر مفهوم السلطة، وفهم التسلسل الهرمي باعتباره مستقرا ودائما نسبيا بمرور الوقت. ومن ثم، فإن نظريته تمثل نوعًا من ممارسة السلطة التي لا تزال تتمتع ببعض الأسس والدعم المبني على المؤسسات أو التقاليد أو القيم المشتركة بشكل عام. وتتسم هذه الممارسة بالخصائص التالية: (أ) ترتبط بمفهوم التسلسل الهرمي على أنه مستقر ودائم؛ (ب) ترتكز الطاعة على علاقة متزامنة بين الأنا والقيادة؛ (ج) تستند إلى صورة مستقرة نسبيا لتوزيع السلطة بين المجموعات (الرجال على النساء، والكبار على الأطفال، وما إلى ذلك)؛ د) تمارس بطريقة علائقية ذاتية في المقام الأول؛ ه) تدعمها أدوار الوساطة بين أفراد المجتمع وبين أفراد المجتمع والأشياء في العالم.

> تحدي النموذج الكلاسيكي للسلطة

لقد تحدت العديد من التيارات الاجتماعية التحويلية مثل هذا النموذج لممارسة السلطة. سأذكر بإيجاز خمسة أثرت على العديد من المجتمعات وكيف يتصور الأفراد التسلسل الهرمي والسلطة فيها.

ويرتبط التيار الأول بتعدد النظم الأخلاقية والمعتقدات والقيم. وقد ساهم هذا التوجه في إضعاف الدعم النموذجي للسلطة. لكنه يكسر أيضًا المطلب النظري لوجود معتقدات مشتركة ومتشاركة كدعم للشرعية.

التيار الثاني هو التوسع المستمر وتعميق المبادئ المعيارية للمساواة والاستقلالية. وكان التشكيك في التسلسل الهرمي وحالة استقراره ومتانته إحدى النتائج المهمة لهذه العمليات، وهو ما تعتبره أطروحة فيبر افتراضًا تفسيريًا لها.

يتكون التيار الثالث من العمليات المكثفة للفردية المرتبطة بزيادة مقاومة التبعية لإرادة الآخر. هناك توتر واضح بين المطالبة بتأكيد الفردية وتفردها، والحاجة إلى الطاعة الذاتية أو الامتثال. ولذلك، يصبح البعد المتزامن للأنا والذي يعتبر محوريًا في أطروحة الشرعية، متوترًا.

رابعا، شكلت التحولات في توزيع السلطة بين المجموعات تحديا للطرق التقليدية لهيكلة التسلسل الهرمي وإدارتها، على سبيل المثال، النموذج الأبوي للسلطة. كما أنها أنتجت سيناريو أكثر صراعا وخلافا، مما أدى إلى تقويض الدعم لاستقرار التسلسل الهرمي.

أما التيار الخامس فله علاقة بالتطورات التكنولوجية. التي تحدت ثقل السلطة العلائقية من خلال إدخال مبادئ جديدة للسلطة الواقعية. فمن خلال القيام بذلك، يجلب التوتر إلى الطابع العلائقي والذاتي القوي الذي تفترضه أطروحة فيبر. لكن يطرح السؤال أيضًا عن دور الوساطة لشخصيات السلطة مثل الأطباء أو المعلمين.

باختصار، تشكك هذه التيارات الجديدة في السلطة كما اعتدنا أن نعرفها ونتصورها، ولكنها بذلك تشكك أيضا في الأبعاد التأسيسية لمفهوم السلطة كما تصوره أطروحة السلطة عبر الشرعية.

> إعادة التفكير في السلطة من خلال الشرعية

فإلى جانب التحديات الاجتماعية والتاريخية للتيارات المذكورة للتو، يمكن أيضًا التشكيك في أطروحة السلطة عبر الشرعية من منظور ثانٍ.

يكشف بحثي حول حالة تشيلي أنه لم تكن هناك طريقة واحدة لممارسة السلطة؛ يجب أن تتناسب الطرائق المختلفة مع التفسير الذي تقدمه أطروحة الشرعية.

وتُظهر النتائج التي توصلت إليها أن ممارسة السلطة في تشيلي كانت تاريخياً أقل اعتمادا على شروط الطاعة التوافقية (كما هو الحال في النموذج الفيبري). لا تنطوي ممارسة السلطة في الحالة التشيلية على إضفاء الشرعية، أي بذل الجهود لتعزيز الإيمان بالشرعية. وبدلاً من ذلك، هناك اهتمام استراتيجي بإجبار الآخر على الطاعة. في هذه الحالة، ما يحافظ على السلطة هو إثبات الشخص الذي يمارس السلطة قدرته (أو قدرتها) على جعل نفسه (أو نفسها) مطاعا. اختبار السلطة هو التأثير السلوكي الذي تحدثه.

وبقدر ما يكون هناك القليل من الاهتمام بتحقيق الموافقة المتفق عليها، فإن الطاعة في كثير من الأحيان لا تكون متناغمة مع الأنا. إذْ عادة ما تكون نتيجة لتقييمات استراتيجية عمليّة وتستند إلى القدرة التفاعلية للجهات الفاعلة. وهذا يتناقض مع فيبر، الذي يرى أن المصلحة لا يمكن أن تكون أساس الإيمان بالشرعية وبالتالي أساس السّلطة.

ويميل هذا النوع التاريخي من ممارسة السلطة في تشيلي إلى توليد علاقات سلطة غير مستقرة وهشة، مما يتطلب بدوره استخداما أكثر صرامة لما يمكن تسميته «السلطة القوية». وعندما يتعين ممارسة السلطة، هناك اقتناع بأن الممارسة التقديرية و «القوية» وحدها التي ستضمن فعاليتها. وهكذا، على عكس أطروحة الشرعية الفيبرية، والتي تهدف أساسا إلى إخفاء القوة أو القوة المعنية، فإن هذا النوع من ممارسة السلطة يسعى إلى إظهار علامات قوة الشخص الذي يمارسها، على سبيل المثال، خطاب «قوي» أو إيماءات «قاطعة» وما إلى ذلك.

هذه طريقة تاريخية لممارسة السلطة المناسبة لمجتمع عمودي تاريخيًا ذو تسلسل هرمي جامد وطبيعّي، تتصادم حاليًا مع نموذج معياري حواري ديمقراطي جديد للسلطة (وهو أيضًا بعيد عن نموذج الإيمان بالشرعية). ومع ذلك، فهي لا تزال نموذجًا منتشرًا للسلطة في المجتمع، حيث تعتبر اليوم لا غنى عنها والوحيدة التي تضمن الطاعة.

وهكذا، يظهر بحثي أن هناك طرائق مختلفة لممارسة السلطة وفقًا للواقع الاجتماعي، وأنها مرتبطة بالطرق التي يحل بها كل مجتمع مشكلة إدارة تباين السلطة بين أفراده. لا ينبغي اعتبار هذه الطرائق المختلفة للسلطة انحرافات عن القاعدة، بل كحلول تاريخية خاصة يجب فهمها ضمن الخصائص الهيكلية لكل مجتمع، وديناميكياته، ومنطقه الاجتماعي

> نحو نهج تفاعلي وسياقي لممارسة السلطة

إن خطي الحجاج اللذين طورتهما فيما يتعلق بحدود نظرية السلطة عبر الشرعية يتقاربان في هدف واحد: تجديد مقارباتنا النظرية، وبالتالي المفاهيمية والمنهجية. ويرد أحد المقترحات بهذا المعنى في النهج التفاعلي والعلائقي، الذي طورته واختبرته في مجموعة من الدراسات التجريبية.

أولا، يقترح هذا النهج أن نفكر في السلطة كواحدة من بين العديد من الآليات الاجتماعية (الأدب، والكياسة، والتواصل الاجتماعي، وما إلى ذلك) لإدارة تباين السلطة التي تشكل الحياة الاجتماعية في المجتمعات التي يجتازها بشكل أساسي عدم تناسق السلطة. يسمح لنا هذا بالابتعاد عن الانقسام الزائف للسلطة في النظرية الاجتماعية باعتبارها آلية بسيطة للتكامل أو أداة خالصة للهيمنة.

ثانيًا، يقترح علينا التراجع عن العلاقة الوثيقة بين مفهوم التسلسل الهرمي والنظام الهرمي، وبالتالي، مفهوم التسلسل الهرمي على أنه مستدام ودائم وجامد. وذلك لأن هذا الشكل من الفهم يعيق وضوح إدارة تباين السلطة في المجتمعات الأكثر حركة، مع تسلسل أكثر عرضية لتوزيع السلطة وتناوب أكثر أهمية في احتلال أماكن السلطة. في المقابل، يقترح أن نبدأ من مفهوم التسلسل الهرمي على أنه متحرك، انتشاري وعابر للحدود.

ثالثا، يقترح أن تكون أسس السلطة وأسباب الطاعة، وبالتالي البعد التمثيلي البحت في دراسة السلطة، أقل أهمية كموضوع للتحليل. نحن في وقت تظهر فيه التفسيرات القائمة على المكونات التأسيسية (الأسس) والأداء القائم على الإجماع المعياري (مثل نظرية الشرعية القائمة على التمثيلات) حدودها. ولذلك فإن هذا النهج الجديد يركز التحليل على ممارسة السلطة. ويمكن أن يوفر تحليل هذا التفاعل مفاتيح شاملة لفهم السلطة في المجتمعات التي تتميز بالتناوب والطوارئ والتعددية.

رابعا، لم يعد ينظر إلى السلطة باعتبارها تظهر التجانس المتماسك الذي عادة ما يكون مستمدا من نظرية الشرعية، ويرجع الفضل في ذلك، في حد كبير، إلى مفهوم «النموذج المثالي» التي استخدمه فيبر. ويقترح المنهج المقترح اعتبار السلطة حلا خاصا تجده المجتمعات ذات السمات البنيوية والتاريخية الخاصة، والتي تواجه مطالب مختلفة لممارستها اعتمادا على اللحظات التاريخية، والمجال الاجتماعي المعني (الأسرة، السياسة، العمل، أو غيرها)، والمكانة الاجتماعية التي يشغلها.

باختصار، نحن بحاجة ماسة إلى تجديد أدواتنا لدراسة السلطة. وبهذا المعنى، وكما تشير نتائج بحثي التجريبي والنظري، نحن بحاجة إلى الانتقال من نهج قائم على دراسة «الإيمان بالشرعية» إلى نهج تفاعلي قائم على دراسة ممارسة السلطة يمكن أن يفسر كيف تحل الجهات الفاعلة الاجتماعية اليوم مشكلة إدارة تباين السلطة في المجتمعات المختلفة. ■

توجه جميع المراسلات إلى كاتيا أراوخو
على البريد الألكتروني kathya.araujo@usach.cl
وعلى حسابها على تويتر @AraujoKathya

> سياسة الخوف و الخيال السياسي الاستبدادي

بقلم لارا سارتوريو غونسالفيس، معهد الدّراسات الاجتماعية و السياسيّة، وجامعة ريو دي جينيرو الحكوميّة، البرازيل

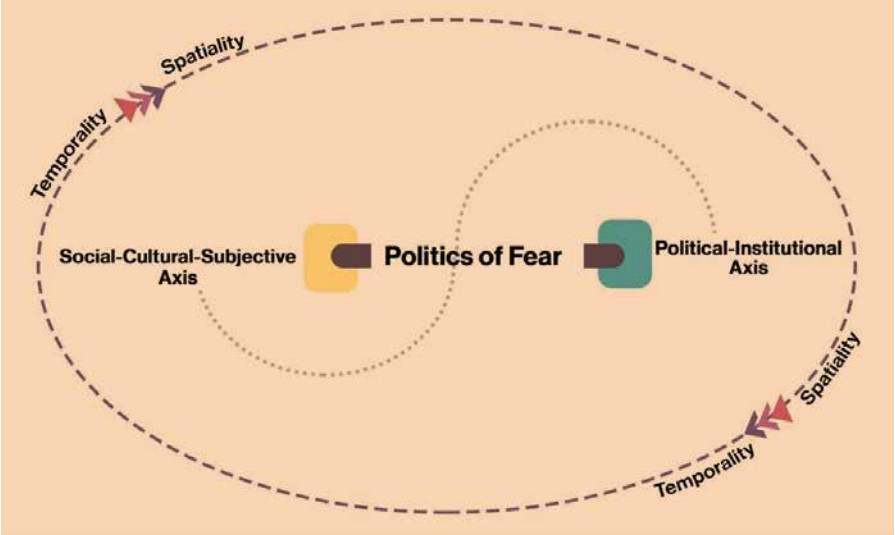

لصورة التي أنشأها المؤلف لتوضيح أن التناقض الظاهر في سياسة الخوف متشابك في الزمان والمكان.
الملغمات المكانية التي تشكل طبقتين أساسيتين أخريين من مظاهرها: الطبقة السياسية المؤسسية والطبقة الاجتماعية الثقافية الذاتية.

لمت كلمة ‹› الخوف›› إحدى أبرز الكلمات تداولا خلال العقد الماضي. وأشير هنا إلى تعدّد أبعاد الخوف والتي تنطوي على العنف الحضري، وانتهاك أجسادنا وعنف الولة والحيف الاجتماعي والخوف من المستقبل وحتى الخوف الوجودي. يجعل التفاعل المتظافر مع غريزة البقاء في ظل حتمية الانهيار العالمي الخوف بوصلة للسلوكيات السياسية وتشكيل الروابط الاجتماعية. يتضمّن ما سأُطلقُ عليه ‹›سياسة الخوف›› جوانبا تتجاوز بروزه الأخير (يتمّ التعبير عنها بشكل بَيّنٍ في الصعود العالمي لليمين المتطرف واستغلال مسألة الخوف). إذ يشير المنظور الشامل إلى أننا نشهد وكالة الجماعات السياسية اليمينية المتطرفة - كما هي الحال مع ظاهرة البولسونارية في البرازيل، والتي كُنّتُ قد قمتُ بدراستها -ولكن أيضًا الميول المجتمعية التي تستبطن الخيال السياسي الاستبدادي ومرتكزات الخوف الاجتماعية والتاريخية والوجودية.

> بين المرئيّ و المخفيّ

أعني بالمنظور الذي لا يرفض الحركة والتضاعيف وتشابكات عناصر متعددة الأوجه بل يستكشف تعدّد ما يتم تكراره واختباره وتراكمه ليس فقط على المستوى الذهني لكن أيضًا في عضلات الجسم وفي تدفّق الدّم وفي النبضات والدوافع ما أدعي أنه *ممارسة التصدّعات*. ومن الناحية البيانية، فإن سياسات الخوف مرنة حدّ السّلاسة. حيث تعدّ عمليات الفصل مجرّد عمليّات تعليمية وتحليلية، مع وجود مساميات بين تلك العناصر.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ المؤسسات والأفراد والمجموعات والشركات هي ذاتها جهات فاعلة متماسكة وأحادية الاتجاه. حيث تعتبر سياسة الخوف مكوّنا أساسيًا للسياسة الحديثة، وفي تعريف أشمل، تدلّ على مجموعة الآليات تقوم بعمليّة الوساطة في تحويل الخوف - سواء الخوف المنتَج أو الذي تتمّ تعبئته - إلى زخم من أجل التماسك الاجتماعي.

يعدّ تفشّي ظاهرة الخوف تأثيرا سياسيا وهو نموذج دينامي في تكوين الروابط الاجتماعية، ويشرّع في الآن ذاته للاستبعاد الاجتماعي وتنامي الأحقاد. ويتشابك الأوكسيمورون الظاهر لسياسات الخوف في الأمزجة الزمنية والمكانية. وأعني بذلك الذاكرة، والجماليات، والهندسة المعمارية، والتخطيط الحضري العسكري، والهياكل الأساسية و هاوياتها الاجتماعية، وعمليات الرقمنة وتسريع الزمن ؛ وتجربة الحدود وتحديد المواقع الجغرافية للخوف وكذلك العنف الاستعماري والحضري من بين جوانب أخرى. تتباين تجارب الخوف وفقا لهندسة السلطة وتنطوي في المقام الأول على العرق والجنس والطبقة (التي تشكل مصفوفة الخوف والخصوم الاجتماعيين).

نسوق هنا مثالا، يكون الخوف في المناطق التي ينبع فيها العنف بشكل خاص من الدولة من خلال الشرطة، كما الحال في المدن الأكواخ البرازيليّة Favelas، من الوكلاء النظاميين أقوى وأشدّ ممّا هو عليه في المدينة حيث يبعث الجيش غالبًا على الشعور بالأمن.

ثمّة محوران في تضاعيف تصدّعات سياسة الخوف هذه. ألا وهي الموضوع السياسي المؤسّسي والموضوع الاجتماعي الثقافي. يتناول المحور الأول العلاقة الاستعمارية الأساسية بين الدولة والتحضّر القائمة على ثنائيّة النظام/الفوضى. وهي علاقة جوهريّة في ادراك مفهوم احتكار العنف ومسؤولية الدولة عن الحماية الاجتماعية مؤكّدة على منطق ما هو مقبول/مشروع بوصفه سلطة ويشكل انعكاسا لمفهومي الأخلاق والعلمانية وتنظيم المشاريع السياسية. أمّا البعد الاجتماعي - الثقافي - الشخصي، والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بنفس التدفق المكاني والزمني، فيتألّف

من الأساس المعرفي ومن الآثار السياسية لتأكيد عقلانية معينة تتمثّل في منطق الغيريّة الخطرة (الذي يخلق الحاجة إلى دولة حامية)، مع ما يترتب على ذلك من آثار تتصل بسياسات العداوة والاستقطاب السياسي الغاضب، وتنفيذ تكنولوجيات المراقبة في عمليات الرقمنة واستعداد معين لتقييد الحريات وكذلك الإنتاج الجمالي للخوف وصور العنف بمستويات عالية من الموثوقيّة لوسائل الإعلام.

يسمح المخطط المفاهيمي لسياسات الخوف بالتأمل في صعود اليمين المتطرف والامتثال الشعبي للاستبداد من منظور شامل. و تتناول المقاربة بروز اليمين المتطرف واستمراره على مرّ الزمن، والتذبذبات إمّا في راديكاليته أو في امتثاله، وبالتالي فهم عواقبه بوصفها معالم اجتماعية وسياسية تتجاوز الانتصارات الانتخابية المفاجئة في جميع أنحاء العالم. وو سيخدم التفكير في كيفية تأثير الحياة العامة والخبرة السياسية وتعبئتهما بمثابة سند الامتثال الاجتماعي. للإشارة، واسترشادا بكاثيا أروخو Kathya Araujo كنت قد قمت سابقا بتحديد الرّكائز الاجتماعية والوجودية الرئيسيّة التي تعتبر أساسا لفهم جاذبية الأفكار اليمينية المتطرفة في العصر الحديث.

> الرّكائز الاجتماعية الوجودية الاستبداديّة

تعدّ العلاقة بين الاستبداد والتصوّرات حول الفعاليّة والكفاءة في الخيال الجمعي للأقاليم ذات تشكيلات الدول الاستعمارية مسألة أساسيّة في استيعاب الاستبداد. ثمّة ديناميّة تاريخية لتجريم الآخر في البنية العنصرية للدولة، واستخدام القوة والعنف بوصفها أداة للسيطرة إقليمية، وعلامات موضوعيّة للتمييز بين المستعمِر والمستعمَر. ندرك حين النظر إلى البرازيل، أنّه من اللافت للنظر كيف يوضّح تكوينها التاريخي بناء هذا الفهم لفعالية السلطة القائمة على قمع تمرّدات المستعبدين. يسمح لنا ادراكنا بجوهريّة هذا الخوف المنتشر و بتعزيزه للعلاقات الاجتماعية بالتفكير مليّا في تباين النهج التي تمارس بها السلطة (الاستبداد)، حتى تحت مظلّة الديمقراطية. علاوة على ذلك،يبرز التناغم بين الاستبداد الليبرالية الجديدة تفشّي للممارسات الاستبدادية السائد، و الذي تتجلى في مجالات متعددة من الحياة،بدءا من العلاقات الأكثر حميمية والشخصيّة إلى العلاقات الاجتماعية الأوسع نطاقا.

يبرّر دور الخوف في عمليّة تشكيل صور الأنا والآخر و كذلك في ديناميات الاختصاص الإقليمي في ظهور الفضاءات الحضريّة، فكرةً مفادها أنّ الخوف وعلى النحو الذي صاغه في الأصل فلاديمير سفاتلVladimir Safatle، تأثير استعماري يُحدِثُ الانقسامات في المدينة،

وتوفر الأقاليم منظورا يمكن من خلاله تحديد الترتيبات الاجتماعية. ثمّة بالضرورة آثار قويّة في كلا الاتجاهين بين الخوف والفضاء، آثار تشمل الهندسة المعمارية والتخطيط العمراني وتمثّلات (وموقع) المجموعات التابعة بوصفها مجموعات ‹‹حاملة›› للتهديد والعنف. يمكن ملاحظة بعض آثار هذه المكانية في المدن المسيّجة أو في المجتمعات المسوّرة أو في التخطيط الحضري العسكري. فوجود العاصمة غير واضح في حدّ ذاته إذ هو يتطلب من المستعمرة التباين بين ما هو مخفيّ وما هو مرئي حتّى يتمّ الكشف عنه، وتُدرك فإن عملية التحضر من هذا المنظور كونها جغرافيات خوف وتجريم للآخرالخطير القائم على العنصرية.

يشير علم الاجتماع الحضري في البلدان الطرفية إلى وجود استقراء للشعور بانعدام الأمن من خلال خطاب وسائل الإعلام والمحادثات اليومية في بين الناس، فضلاً عن الوجود الفعلي للجريمة. وامتثالا لمتطلّبات جماليات التخطيط الحضري العسكري، يتم تكثيف الأسوار والجدران العازلة، وتنظيم المدينة ليس فقط لأسباب تتعلق بالأمن والحواجز للحماية والفصل ولكن أيضا لأسباب تتعلق بالجماليات والمكانة. يقودنا هذا إلى التفكير في أهمية الحفاظ على التفاوتات الاجتماعية وتعميقها والتغطية الإعلامية البارزة للعنف في المناطق الحضرية بهدف تعميق الفجوات الاجتماعية و ترسيخها.

مرسى آخر لا يخلو من أهميّة يبرّر أساس الخطاب المانوي للخير (نحن) والشرّ (هم) ويتعلق بعلاقات الأخلاق والتديّن والعقلانية. نتيجة هذه الاندماجات - التي تشمل الدين والدولة والعقلانية - لا تشير فقط إلى طابع المعايير والمؤسسات وهي عناصر تساعد على حشد عمليات استجواب وإنتاج حساسيات مشتركة. في هذه اللحظة التاريخية، و حين نكون مدركين فعلا للدلالة إيجابية لـ «الحضارة» و «التدجين»، يمكننا القول إن النساء و المستعمَرين والمستعبدين يظلّون أهدافًا أكثر إلحاحًا «المنحرفين» للنظام البطريركي. فلا مندوحة إذن وصف رد فعل اليمين المتطرف بالذكوريّ و الأبيض، مع ادّعائه للمرونة غير متجانسة وللعنف عسكري، اعتمادًا على نبذه لما يسمونه «أيديولوجية الجندر». حيث أثار انتقال النساء من قيد الحيز المنزلي واحتلالهنّ حيّزا في الفضاءات العامّة خوفًا خانقا داخل الذكورية.

> الخيال الاستبدادي والميول المجتمعيّة

علاوة على ذلك، يجدر ابراز ثلاثة اتجاهات مجتمعية معاصرة تشكل مرتكزات اجتماعية وجودية مكّنت من صعود الخيال الاستبدادي ألا و هي الفردنة، والرقمنة، والشعور من الإلحاح. يتناول الأوّل الشخص الذي جرّب إرهاب الغريب. حيث تزعزع المواجهات مع الآخر نظام الأنا. فيعيش الفرد في عالم مزعج ويبحث باستمرار عن حيل تحميه من الآخر الذي يُنظر إليه كونه دخيلا، و خطر معلن. و في هذا المعنى، يتحكّم الخوف في الروابط الاجتماعية – الهيكلة اقتصاديًا - حيث تضمن سلطة الدولة أن الحياة في المجتمع ليست هشاشة تشكّل تهديدًا. يمكن تجسيد علامة الفردنة، في تعبيرها الأقصى، من خلال ‹‹ريادة الأعمال للذات››.

أمّا الاتجاه الثاني فيتمثّل في الرقمنة، فيتناول قوة اختراق الصورة، والتي تتعاظم في واقع يكون فيه تسارع الزمن سمة أساسية. ما انفكّت الرقمنة تحافظ – وذاتها مسنودة–على هول تدفق المعلومات، والتقدم التكنولوجي مع آثار في الاتصالات والعلاقات، والاهتمام المتناثر على المدى القصير و المُراعِ لإمكانيات متعددة، وبالتالي يتمركز نفوذ الصورة اللّحظيّة. تتّسم الصورة›› بفعالية رمزية››، بمعنى أنّها تحمل حقّا المحتوى وتنتج على الفور معنى ذات الصلة بالدّلالات التي تشكل الوحدة الخيالية للأنا. تخلّف مركزية الصورة المتشابكة مع رقمنة المجتمع، أثارا بالغة في اللغة ذاتها وفي تداول الأفكار. يتم ادماج توليف الصور المُنتِجة لمرجع ذكوري استبدادي وعنصري، من خلال وسائل مختلفة في المخيال الذي يدعيه اليمين المتطرف ويضخّمه

أخيرًا، نحن نشهد في ظلّ الرأسمالية المعاصرة، مفارقة التطور التكنولوجي مع تسارع زمني متناسب يؤدي إلى حالة مستمرة من الإلحاح بسبب ضيق الوقت. وتحوّل ما بدا أنه إشارة إلى ربح غزير للوقت، نظرًا لزيادة سرعة النقل والاتصالات، وخاصة الإنتاج، إلى استنفاده. وغدا تسارع الحداثة بمثابة عدم التزامن الاجتماعي حيث يعتقد الأفراد وعلى الدوام أنهم في حالة تأخّر ويخشون بذلك تفويت الفرص على أنفسهم. يعزز هذا الشعور بإبطاء استراتيجيتين اثنتين تبدو مركزيّة في فكر اليمين المتطرف. تتمثل الاستراتيجية الأولى في فكرة مفادها أن كل شيء «إنذار نهائيّ». وإذن يتحتّم «علينا أخذ الإجراء وحالًا»، إذ لا يسمح الوقت بصياغة المشروعات المستقبليّة. وتشير الاستراتيجية الثانية إلى تقادم المؤسسات وأجهزتها التي أكّدت تباطئها في مواجهة سرعة تدفق الاحتياجات. تنشأ هذه الأبعاد من ديناميكية التسارع الزمني كما يوضّحها هيلموت روزا Helmut Rosa، والتي تؤثر في الفهم الجماعي والفردي للزمكان. وإن تمّ كنّا في سباق مع الوقت و فرض علينا العمل بشعور من الإلحاح يتجاوز رغبات الفردية، و ذلك من خلال الهياكل الاجتماعية، حينها يصدق القول إنّه ثمّة بالتأكيد وسائل للقوّة في ذلك.

> ملاحظات ختاميّة

قام جدالنا في هذه الورقة على انتاج الخوف وتشكيله للذاتية عبر التاريخ وذلك من خلال التأثير على المصفوفات الخطابيّة (اللغات) في علاقة مؤرّقة ومتنقّلة بين

مع الحساسية والجسديّة (corporeality). إن عناصر الخوف الأساسيّة الهيكلية قائمة في التاريخ، ما انفكّت تعيد انتاج نفسها وتعيد تنظيم العلاقات ما بين الأفراد. حيث تتمّ تعبئة الأجهزة المستخدمة في سياسة الخوف ومرتكزاتها كمبرر للممارسات الاستبدادية، سواء ضمن العلاقات ما بين الأفراد أو الجماعات أو في تعاريف المجتمع والدولة. ويبرز تشتت الخوف وتعدد أبعاده جليّا مميطا بذلك اللثام عن جانب اجتماعي يصعب عزله نظرا لوجود طبقات مرئية وأخرى مخفيّة وثيقة الارتباط بالخوف في حركة تدعم بعضها البعض وبشكل متبادل. أشرنا إلى أنّ تعميق تعدّد وسائل الخوف بوصفها تأثيرا سياسيا أفضى إلى الإدراك أنها قوة وأداة لاستراتيجيات الهيمنة والسيطرة الاجتماعية، التي تؤثر بدورها على أشكال التفاعل والتشكّلات الذاتية. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى لارا سارتوريو غونسالفيس
على البريد الإلكتروني larasartorio@iesp.uerj.br

> الصراعات من أجل المياه

باعتباره مقاومة ضدّ الرأسمالية النيو ليبيراليّة

بقلم مادلين مور، جامعة بيفيلد، ألمانيا

سد واراغامبا. المصدر: iStock zetter ٢٠٢٢

كنت مسألة المياه -أو شحّها- حاضرة باستمرار في كلّ زمان ومكان لشخص مثلي نشأ في استراليا أثناء الجفاف الألفي، والآن، وقد عشت في أوروبّا الشماليّة معظم العقد المنقضي تبدو درجة الإلحاح المتزايد لخوض مناقشات حول تناقص المياه الجوفية والجفاف وركود الأنهارأمرا مألوفًا لكن مثيرا للقلق. بالنسبة لمعظم عالم الأقليات، فقد كانت مسألة المياه تميل إلى كونها أمرا مسلّما. فحين تشحّ المياه أوعندما تتوقف عن التدفّق، أو حين يكون ما يتدفق منها ملوثًا حدّ الشعور باللا أمان حينها ننتبه إلى الطرق التي لا تحصى والتي نعتمد بها على المياه و ادراك الوسائل التي تعمل على تيسيرالاقتصاد السياسي العالمي. إذ يلعب الماء ، بتوفّره أو بشحّه دور المحدد لاستمرار الحياة. وخلافا للكثير من العناصر الطبيعية الأخرى لا بديل عن الماء في الحفاظ على الحياة. فهو لا يحدّد فقط كيفيّة عيشنا وأمكنته بل يحدّد من يمكنهم أيضا البقاء، و هو ببساطة القول أنه لا غنى عن الماء

> محوريّة الخَيْر العامّ في أي حلّ لأي قضيّة

إنّ مثل هذه العلاقة المنفردة بالمياه ضئيلة للغاية ولم تبلغ درجة الكونيّة. حيث تعتقد عديد مجتمعات الشعوب الأصليية أنّ من الماء كل شيء حيّ فالماء هو الحياة وهو جزء لا يتجزّأ منّا لا يمكن تغييره . يبدو واضحا جليّا بالنسبة لأكثر من ٢ مليار شخص يعانون من عدم النفاذ إلى مياه الشرب النظيفة، يرفقهم ٢٥٪ من سكان العالم الذين يعيشون في بيئات تعاني من الفقر المائي، أن المياه لا تعدّ أمرا مفروغًا منه. نشير إلى تضافر الجهود العالميّة للنشطاء من أجل المياه تحت النداء المشترك «الماء هو الحياة» للمطالبة بضرورة الإدراك كون المياه صالحا مشتركا أساسيا في مواجهة التحدّيات وعنصرا حاسما في الاستجابة الفعّالة للأزمة البيئية الجارية. وعلى الرغم من مواجهة أزمة المياه العالمية، لازالت المياه والخدمات والهياكل الأساسية ذات الصلة تعاني من السلعنة والخصخصة والتسويق وتُستغلّ تجاريًا وتتمّ أَمْوَلَتها بشكل متزايد. وتقدم هذه العمليات بوصفها حلولا وليست أسبابا للأزمة. على سبيل المثال، تضمنت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمياه والأمن المائي العالمي الأخير - أول مؤتمر للأمم المتحدة تمّ تخصيصه للنظر والتفكير في المياه منذ أكثر من ٥٠ سنة - دعوات لمزيد من تعبئة القطاع الخاص لتجسير فجوات التمويل. وبينما تم تشجيع الشركات عبر الوطنية والشركات ذات الصلة بالمياه والمؤسسات المالية على تقديم تعهدات طوعية وإدراجها في المناقشات حول كيفية زيادة دمج إدارة المياه مع التمويل الأخضر (ربما الآن أيضًا الأزرق؟) والمسؤولية الاجتماعية للشركات، غابت دعوة العديد من النشطاء في مجال المياه والمنظمات غير الحكومية.

> صناعة الحياة مقابل تحقيق الأرباح: مقاومة السلعنة

تناولتُ بالدراسة في كتابي المعنون الصراعات من أجل المياه بوصفها مقاومة للرأسماليّة النيوليبرالية زمن الاضطرابات المتكرّرة والذي نُشر مؤخّرا، أزمة المياه العالمية والطرق التي توخّتها المجتمعات في أستراليا وجمهورية أيرلندا في مواجهة عمليّة توسيع أسواق السلع المائيّة الجديدة. اتبعتُ نهج المقارنة المدمجة حيث يتم استخدام الصراع من أجل المياء كوسيلة تضمن من خلالها تماسك هذا الوضع المحدد، وضع يتّسم بأزمات اقتصادية وإيكولوجية واجتماعية متزامنة، حيث تشكل أزمة المياه العالمية أحد جوانبها. يتضمّن الكتاب محورين أساسيين إذ يتناول المحور الأوّل الدور الحاسم الذي يضطلع به الاستيلاء (الاستحواذ على الموارد المائيّة وعلى الطبيعة وعلى إعادة الإنتاج الاجتماعي) في التراكم الرأسمالي. أمّا المحور الثاني من الكتاب فيتعمّق في أغوار أشكال القوّة التي تبرز من خلال مواجهة تلك الدّيناميات. قمت من خلال إقامة حوار والجمع بين الاحتجاجات ضدّ الرسوم المفروضة على المياه في أيرلندا وبين مقاومة عمليّة التوسع غير التقليدي للغاز في أستراليا، تناول مسألة التوترات بين صناعة الحياة وتحقيق الأرباح و التي تحدد أسواق السلعالمائيّة الجديدة.

ارتكزت حجّتي في جدالي على أنّ كل انتزاع لقطرة من الماء يعكس جانبًا مختلفًا، وإن كان مترابطًا، لنظام مانفكّ يعمل على تقويض القدرة على صناعة الحياة. وفي كلتا الحالتين، أعيد تصوّر موارد المياه أو المياه بوصفها هياكل أساسية في إعادة الإنتاج الاجتماعي، كونها تشكّل مواقع تراكم لحلّ أزمات التراكم الحالية والتي برزت في أعقاب الأزمات المالية ٢٠٠٨-٢٠١٠. ففي أستراليا، تمّ استخدام الطبيعة كـ ‹› الحوض والحنفيّة›› حيث اعتماد النمو الاقتصادي على مصادرة المواردالطبيعية المستمرة من خلال أشكال الوقود الأحفوري والتعدين والزراعة.في حين يتمّ استهداف خدمات المياه العامة في أيرلندا في الآن ذاته لإعادة الهيكلة من أجل إعادة توازن الميزانيات العامة عقب خطّة إنقاذ العجز المالي للبنوك حيث تلقّت مجتمعات الطبقة العاملة الضربة القاصمة وتحمّلت العواقب.

> الإصلاح المكوّر باعتباره إدارة غير فعّالة للأزمات

ومع ذلك، تتمركز الحجة الرئيسية للكتاب في ابراز العجز عن حلّ الأزمات الإقتصادية المحتملة من خلال نهج مثل هذا التصرف. حيث تم تحويل نزع الملكية وإعادة التصوّر بدلا من ذلك إلى الظروف التي تيسّر إمكانيّة التراكم ألا و هي

إعادة الإنتاج الاجتماعي، والطبيعة، والدولة بشكل متزايد. لقد قُمت بتطوير مفهوم الإصلاح المكوّر من خلال تناولي للمفهوم الذي وضعه ديفيد هارفي David Harvey إصلاح الحيّز المكاني وقراءته من خلال نظريةإعادة الإنتاج الاجتماعي وذلك سعيا منّي إلى إبراز كيفية نقل الأزمات بين تلك المجالات بوصفها شكلا من أشكال إدارة الأزمات. ففي أيرلندا، كان اللجوء إلى «حل» الأزمة الاقتصادية من خلال تحويلها إلى إعادة إنتاج إجتماعي لمجتمعات الطبقة العاملة. أمّا في أستراليا، إتّسمت محاولة تجنّب الأزمة الاقتصادية المحتملة بتأجيج الأزمة البيئية وذلك من خلال تكثيف عمليّات استخراج الوقود الأحفوري قصد التصدير، ثم استنفاد قدرة المجتمعات الريفية على إعادة الإنتاج الإجتماعي والتي كانت تعتمد على نفس المناظر المائية. وبالتالي، تسلّط فكرة الإصلاح الكروي هذه الضوء أيضًا على اعتماد أنظمة التراكم هذه على الاستحواذ على الطبيعة وعلى قوى العمل المعيدة للانتاج الإجتماعي وهو ما يعني الديناميكيات الرئيسية لأزمة المياه العالمية.

ومع ذلك، فقد تزعزع استقرار المؤسسات السياسية الضروريّة لتراكم رأس المال وذلك بإعطائها الأولوية لتراكم رأس المال عبر الوطني على حساب المجتمعات الريفية ومجتمعات الطبقة الكادحة. حيث شهد التداخل العلني للمصالح السياسية والإيكولوجية إنسداد الفرص السياسية الرسمية للبدائل وتنامي المعارضة بين أولئك الذين غدت إمكانيّة التخلص منها في الوضع الراهن جليّة في زمن اتخذت فيه الأزمات الاقتصادية الآن أيضا شكل الأزمات السياسية. وبرزت في تعاريف الصراع هذا مبرّرات تخريبية لا تتسق مع ما حدث من قبل. إذ أعيد تشكيل المجالات السياسية حيث تم تسييس المجتمعات المحلية حديثًا من خلال نضالاتها.

> مثالان اثنان على تنامي النضال الاجتماعي والعداء الطبقي

ففي أستراليا تشنّ المجتمعات الريفيّة كفاحا ضدّ الفهم المنفرد للمجتمع وللطبيعة والذي كان قد شكل أهمية محورية في التوسع الاستعماري لأسواق السلع التابعة للبيض في أستراليا وذلك من خلال إعادة تعريف المياه على أنها ملكية جماعية وليست شكلاً من أشكال الملكية الخاصة، إنّ الإعتقاد بأن الماء والمجتمعات عنصران أساسيان مشتركان جعل من الضروري فصل مسائل ملكية الأراضي عن الممتلكات الخاصة، مما أثار تساؤلات حول سلب الملكية وإثارة مشكلات الأرض المشاع terra nullius. و ينطوي في تعاريف هذه الحركات الاجتماعية بروز غياب الموائمة مع منطق الدولة السائد والسوق، كما كان للعداء الطبقي موائما و على على النحو البيئي ذاته حيث غدا الإعتقاد في الماء كونه مجموعة من العلاقات الاجتماعية المتنازع عليها. كما تمّ تحديد موقف الطبقة الشعبية من خلال علاقتها بعمليات الاستحواذ تلك دون كونه موقفا طبقيا في المجتمع.

تطور التركيز على المياه كبنية تحتية لإعادة الإنتاج الاجتماعي وبسرعة في أيرلندا إلى نقد أوسع للدولة وللمؤسسات ذات الصلة، لا سيما الديمقراطية التمثيلية. و غدا الماء --بوصفه إعادة انتاج إجتماعيّ و بنية تحتية ذات الصلة-- يفهم على أنّه حقّ مشترك جماعي ولا يستوجب أن يكون هدفًا لتراكم رأس المال. ومع ذلك، ومن خلال تقديم هذه الادعاءات، اتّخذت قدرة الدولة ومصلحتها المحدودة في تمثيل هذا الحق الجماعي تركيزا أكثر حدة.حيث تنطوي القيود والحدود المادية للدولة على أنه حتى وإن تم إعداد الحقوق مثل الحق في الماء على الورق، فإنّه يستعصي تحقيقها . فانغماس الدولة الأيرلندية في دوائر رأس المال المالي العالمي يعني أنها ستظلّ في موقف الخصم وضدّ تحقيق مصالح الطبقة العاملة.

> مجالات لمبرّرات تخريبية: اضطرابات متكرّرة

تبرز العديد من أطراف التحالف المؤقت مع كلّ عمليّة نضال إجتماعي حيث سمحت العلاقة المشتركة مع الاستلاء بالتضامن عبر المجتمعات وداخلها. حيث شكّلت المجتمعات الأيرلندية والأستراليّة مثالا للتناقض الرئيسي للرأسمالية النيوليبرالية والذي تمثّل في توسّع فجوة عدم توافق الشروط اللازمة لتحقيق الأرباح وصناعة الحياة. تجدر الإشارة إلى أنّه وبتحليل هذه النضالات من خلال حوار مع الاشتراكيين البيئيين نظرية إعادة الإنتاج الإجتماعي تمّ توسيع ساحة الصراع الطبقي لتشمل المنزل والطبيعة والحي.

أجادل هنا من خلال تحديد موقع هذه الصراعات داخل أزمة المياه العالمية والبدء من نقاط التناقض، قطع الصراع من أجل المياه لعمليات إعادة الإنتاج الرأسمالي وإتاحة مساحة للعقلانية التخريبية. ويعدّ ما برز في أستراليا وأيرلندا زمنا الاضطرابات المتكرّرة. وكما أبرزت على مرّ صفحات كتابي،لا تتعلّق أزمة المياه العالمية بالنّفاذ إلى الموارد المائيّة أو إدارتها فحسب بل تنطوي على خطر نواجهه ذي الصلة بالعلاقات الاجتماعية وبالمؤسسات التي تسمح بالاستيلاء على المياه وإحداث الأزمات. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى مادلين مور على بريدها الإلكتروني madelaine.moore@uni-bielefeld.de

ISA PUBLICATIONS

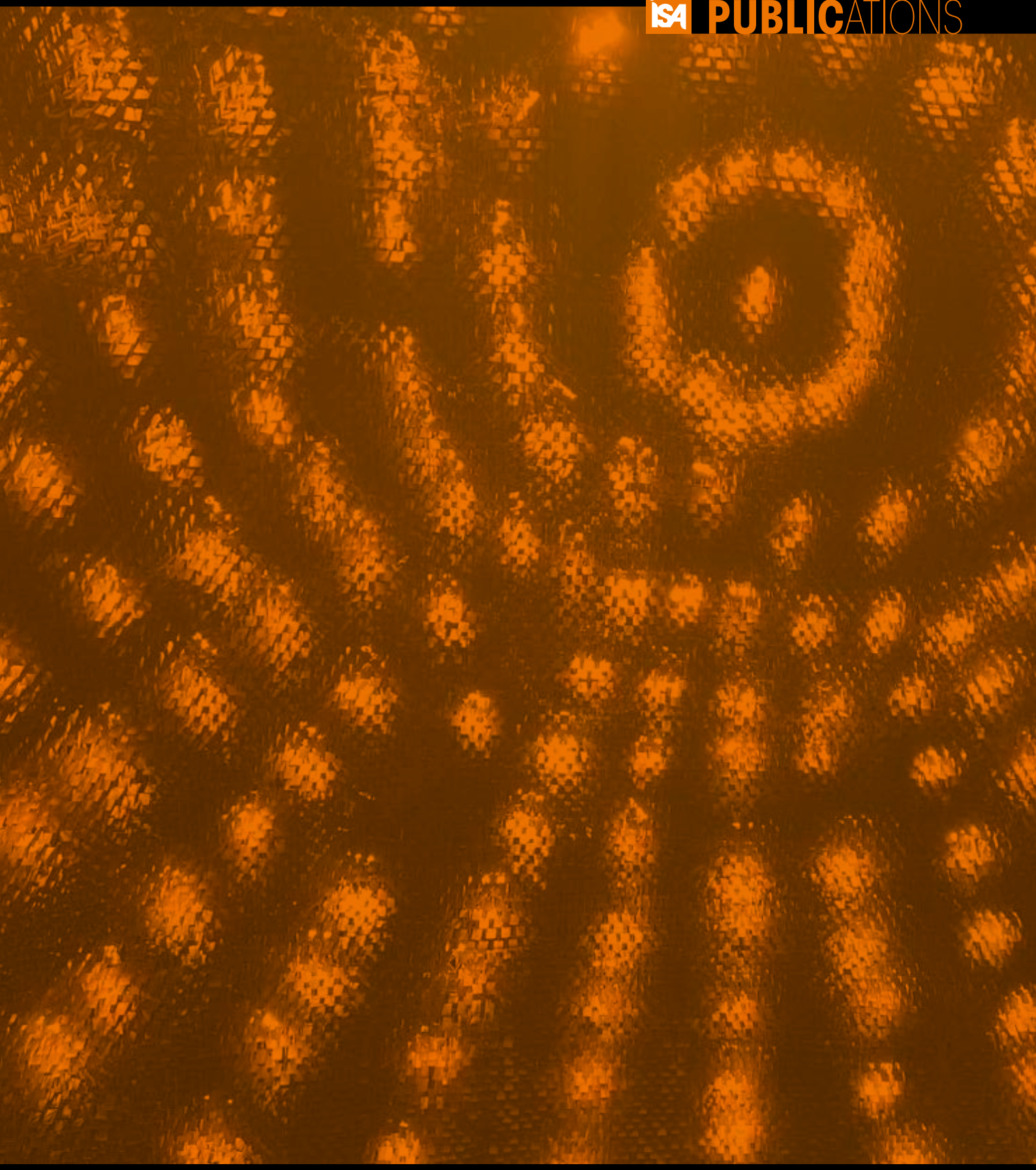

GLOBAL DIALOGUE

ISA International Sociological Association

https://globaldialogue.isa-sociology.org/
@isagdmag
www.isa-sociology.org